هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب

التقرير السنوي ٢٠١١

لأجل غدٍ أفضل

هيئة ضمان جودة التعليم و التدريب
Quality Assurance Authority for Education & Training

”إن التعليم يأتي أولاً لتعزيز المسيرة التعليمية المباركة في بلدنا العزيز لمزيد من النهضة والرقي. أيها الأبناء الأعزاء إنكم عماد المستقبل وأمله والأساس الذي ينطلق منه الوطن لعلو بنيانه ومنطلقاً لمستقبل أجياله.“

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

ديسمبر ٢٠١٠، مهرجان البحرين أولاً

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد
رئيس مجلس التنمية
الاقتصادية

صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

فهرس المحتويات

مهام هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب	٧
كلمة معالي الشيخ خالد بن عبد الله آل خليفة رئيس مجلس إدارة هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب	٨
كلمة الدكتورة جواهر شاهين المضحكي الرئيس التنفيذي لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب	١٠
أعضاء مجلس الإدارة	١٢
أعضاء الإدارة التنفيذية	١٤
الملخص تنفيذي	١٦
وحدة مراجعة أداء المدارس	٢٢
وحدة الامتحانات الوطنية	٣٤
وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني	٤٨
وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي	٦٤
المؤتمر الأول لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب	٧٤
الخلاصة	٧٦
الملحق	٨٢

مهام هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب

ضمن إطار المشروع الوطني لإصلاح التعليم والتدريب الشامل الذي أطلقه حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمين، تم اتخاذ قرار خاص بضمان جودة التعليم في مملكة البحرين، على المستويات كافة، وبناءً على المرسوم الملكي رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٨، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٩.

تم إنشاء هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب التي أُوكلت إليها بحسب المادة (٤) من المرسوم مهمة "مراجعة جودة أداء المؤسسات التعليمية والتدريبية في ضوء المؤشرات الاسترشادية التي تضعها الهيئة"، كما تقوم بنشر تقارير المراجعة ورفع تقرير سنوي عن النظام التعليمي والتدريبي بشكل عام في المملكة، متضمناً النتائج والتحسينات التي تمت في النظام التعليمي والتدريب نتيجة لأعمال الهيئة.

الرؤية

أن نكون شركاء في تطوير نظام تعليم عالي الجودة في مملكة البحرين ينافس المستويات العالمية.

الرسالة

كهيئة مستقلة، نضمن جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين من خلال:

- إجراء مراجعات لأداء المدارس، ومؤسسات التدريب المهني، ومؤسسات التعليم العالي؛ العامة والخاصة، وذلك لأغراض تحديد المسؤولية، وتحسين جودة ما يتم تقديمه
- بناء وتنفيذ نظام الامتحانات الوطنية للمدارس
- نشر التقارير عن نتائج المراجعات والامتحانات الوطنية
- توطيد سمعة البحرين باعتبارها مرجعية ريادية في ضمان جودة التعليم على الصعيدين الإقليمي والدولي

القيم

تتمثل القيم التي نتخذها نبراساً لإنجاز أعمالنا فيما يلي:

- المهنية
- العدالة
- الشفافية
- الثبات
- النزاهة
- المصداقية
- الالتزام بتطبيق أفضل الممارسات الدولية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

في السنة الثالثة من عمر هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، يتبدّى لنا الطريق أكثر وضوحاً، والآمال التي عقدناها على ما يمكن أن تؤديه هذه الهيئة الفتية أصبحت في مجال المتحقق، لأننا اليوم نشهد الكثير من الأغصان المورقة التي اشتد عودها في مجال البحث عن الجودة في مجال التعليم والتدريب، وهما ركن أساسي من أركان تطور الأمم وتقدمها، بل إنهما المفتاح الوحيد لإدارة عجلة النمو والإبداع والابتكار في أجواء من الشفافية العالية التي وفرتها حكومتنا الرشيدة في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، منذ أن أطلق جلالته الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠، والتي يقع التعليم في القلب منها، لأنها رؤية تعنى بالإنسان البحريني، والتعليم الذي يتمتع بالجودة العالية هو واحد من الثوابت في تشكيل مواطن الغد الذي يتطلع إليه الجميع.

إننا في هذا العام، آثرنا أن نفتح أبوابنا ونوافذنا في هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب للتجارب المشابهة عربياً وعالمياً، نتعلم منها، ونعرض أمامها تجاربنا الجديدة، ونرى أين نحن من هذا الحراك العالمي الذي هو اليوم بمثابة استشعار بالغ الدقة والحساسية لمدى الاهتمام الرسمي بالتعليم، من كل جوانبه، وبكل تفاصيله. فتم بحمد الله عقد مؤتمر هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب الأول، تحت شعار (جودة التعليم والتدريب: نحو مستقبل أفضل)، برعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، وذلك في شهر فبراير ٢٠١١، فكان الحضور الكبير والنوعي، والتفاعل المتبادل، من قبل الكوادر البحرينية المؤهلة والأطراف الخارجية المشاركة، لتبادل الخبرات والآراء والتجارب، كلها قادت إلى النجاح المبهر لهذا المؤتمر الذي هو بالفعل واحد من العلامات البارزة في مسيرة الهيئة، والتي تقرر أن يتكرر كل عامين لنرى على أيّ أرض نقف، وأيّ المسارات علينا أن نسلك في السنوات المقبلة، وهذا بعضٌ من الفوائد الجمّة التي تخرج بها المؤتمرات، خصوصاً وأن الهيئة حرصت على إشراك العدد الأكبر من طواقمها لضمان استفادتهم واحتكاكهم بالخبراء العالميين والمجرّبين القادمين من كل الأقطار والأمصار.

وإذا كان هذا المؤتمر قد حظي بالنجاح بين جنباته وفي موقعه، فإنه واحد أيضاً من الكثير من الخطوات التي أقرها مجلس إدارة الهيئة من أجل نشر ثقافة الجودة وضمانها واستمراريتها لتغدو جزءاً طبيعياً من الحياة المهنية لجميع العاملين في حقلي التعليم والتدريب. إن تأصل هذه الثقافة، يحتاج إلى وقت ودأب ومثابرة، حيث أن نتائجه على المدى المتوسط، في بلد كمملكة البحرين التي عُرفت عبر الزمان بريادتها وتطلع قيادتها للأفضل دائماً لمواطنيها، ستأتي إن شاء الله كما تم التخطيط لها.

وها نحن ذا نرى بكثير من الأمل والتفاؤل، هذا التفاعل البنّاء بين الهيئة ومؤسسات التعليم والتدريب، وحرص هذه المؤسسات ومبادراتها الذاتية على أن تسابق الزمن من أجل أن تحسّن من أدائها، وذلك بعدما بدأت تحصد النتائج الإيجابية المنعكسة على العملية التعليمية بأسرها جراء أخذها بالتوصيات والتقارير التي أصدرتها الهيئة.

هذه الرؤية هي التي قادتنا لإتمام ما بدأناه منذ انطلاق عمل الهيئة في عام ٢٠٠٨م، حيث نجحت الهيئة في تنفيذ الإطار الأساسي العام من عملها في فترة قصيرة، وتوسعت أنشطتها على مستويات عملها كافة. فقد شهد شهر مايو من هذا العام توسّعاً نوعياً مهماً ونراه طبيعياً، بعدما أقرت اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب وضع مشروع الإطار الوطني للمؤهلات تحت مظلة عمل هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ليكون هذا المشروع النوعي واحداً من وحدات الهيئة، وهذا ما استلزم الإسراع في وضع الآليات الكفيلة بإنجاح هذا المشروع، وتفعيله ليغدو ضمن الهيكل العام للهيئة. ففي هذه المسؤولية الجديدة تكامل عناصر الهيئة، وتوحيد الجهود، وتوجيهها ضمن إطار وخطط واضحة المعالم، متكاملة الرؤية.

إن هذه الحزمة المترابطة والغنية من الإنجازات التي حققتها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، تجعل من العام ٢٠١١ واحداً من الأعوام المتميزة والفارقة، والتي نتطلع دوماً إلى أن تكون واحدة من سنوات النجاح التي نرتقي فيها ومن خلالها مع مملكتنا الغالية إلى ما تصبو إليه.

والحقّ أقول، إننا ما كنا لنتمكن من إعلاء البناء في هذه الهيئة، إلا بفضل من الله تعالى، وهذا التأييد السامي من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه. وبالمتابعة الحثيثة، والرأي السديد الصائب من قبل صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه. والدعم اللامتناهي، والرؤية الثاقبة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى. وسمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب للاهتمام البالغ وتيسير جميع الأمور المتعلقة بالهيئة. ولا ننسى أيضاً أعضاء مجلس إدارة هيئة ضمان

جودة التعليم والتدريب، والرئيس التنفيذي لها الدكتورة جواهر شاهين المضحكي وجميع منتسبي الهيئة.

إنني إذ أتشرف أن أرفع إلى المقام السامي لقيادتنا الرشيدة هذا التقرير السنوي الثالث، فإننا في مجلس إدارة الهيئة قد عقدنا العزم على المضي قدماً لتنفيذ الرؤى الوطنية الخيّرة التي ترجو الرفعة لهذه المملكة ومواطنيها، بالعمل الدؤوب، والسعي الحثيث، والتواصل مع جميع المعنيين لنصنع اليوم أمل الغد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

خالد بن عبد الله آل خليفة
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

كل عام تعتبره هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب تحدياً جديداً، وبداية جديدة. وعلى الرغم من السنوات القلائل التي تفصلنا اليوم عن تأسيس الهيئة الذي صدر به المرسوم الملكي السامي رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٨، فإننا وضعنا نصب أعيننا أن ننفذ الخطة التي رسمها لنا مجلس الإدارة الموقر برئاسة معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء. وهذا ما أحال التحديات إلى فرص استطاعت الهيئة من خلالها أن تجعل هذا العام (٢٠١١) زاخراً بالإنجازات النوعية. ويحق لنا تسميته بعام الفرص المتحققة.

إن واحدة من أهم الفرص التي لاحت لنا في العام المنصرم، هو وضع مشروع الإطار الوطني للمؤهلات تحت مظلة عمل هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، وهو الأمر الذي سيوفر للهيئة الرؤية الواسعة والمتكاملة لكل ما يتعلق بالتعليم والتدريب، وتجسير الفجوات أمام الدارسين فيها، في إطار من الحلول المترابطة ذات النظرة الشمولية لعملية مراجعة عمل المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة. فالإطار الوطني للمؤهلات يعتبر إضافة نوعية إلى مسيرة التعليم والتدريب، مما سينعكس بالفائدة القصوى على آلاف الدارسين في هذه المؤسسات.

ولا شك، أن فرصة عظيمة قد اقتنصتها هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بإقامة المؤتمر الأول لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب "جودة التعليم والتدريب: نحو مستقبل أفضل"، يومي ١٠ و١١ فبراير ٢٠١١، وبحضور حوالي ٣٠٠ خبير من كل أطراف العالم ليضعوا على طاولات البحث والنقاش خلاصة تجاربهم وتوصياتهم التي فتحت لنا الكثير من الأبواب، وأضاءت العديد من الطرقات التي كنا نود أن نسلكها. لقد برزت من خلال عقد هذا المؤتمر الفوائد الجمّة لتوافد هذه الكوكبة من الخبراء والعلماء والمجربين والمنظرين في مسألة جودة التعليم والتدريب، ومن بيئات وخلفيات ومجتمعات متنوعة وإثرائها التجربة البحرينية. ولذا، فلقد كان العزم أكبر بعقد المؤتمر الثاني في العام ٢٠١٣ إن شاء الله، بالتركيز على المحاور التي تعتبرها الهيئة أكثر إلحاحاً ومعاصرة، والتي تبني مع ما تم طرحه في المؤتمر الأول، تراكماً معرفياً نعمل جاهدين على إيصاله إلى نطاقات واسعة من المجتمع، وتركيزه على الهياكل المتعددة في المؤسسات التعليمية والتدريبية بمختلف مستوياتها.

في الوقت نفسه، حمل إلينا العام ٢٠١١، النظرة المتكاملة لمدارس البحرين الحكومية، بعدما تم الانتهاء من مراجعة ٢٠٢ مدرسة، وهذه بحق فرصة عظيمة للطرفين: الهيئة والمدارس نفسها. إذ رسمت الهيئة هذا العام خريطة واضحة المعالم لوضعية جميع المدارس الحكومية في المملكة، ومواطن قوتها وضعفها، ونشر المزيد من الوعي لدى طواقمها التعليمية والإدارية بمعاني ومتطلبات الجودة. وهي من جانب آخر، فرصة مواتية لكل مدرسة في البحرين لتعلم حقيقة ما تحتاجه لكي تحسّن أداءها، وتطور عملها، وتقيس موقعها بحسب معايير عالمية مع بقية مدارس المملكة. إن جميع المدارس الحكومية في المملكة اليوم قد تبينت لها الطرائق الأساسية لوضع الخطط التطويرية، وكيفية تحسين الأداء، والوصول إلى الجودة، وضمانها، وهذا ما نسعى بصفتنا جهة تقييم مستقلة، لترسيخه وبشكل مستمر ومتنامي.

كما إننا اليوم عاكفون على استكمال الامتحانات الوطنية لجميع الحلقات المدرسية الأربع. فبعدما أجريت الامتحانات الوطنية للصفوف: الثالث والسادس والتاسع، فإننا في سباق مع الزمن لعقد الامتحانات الوطنية للصف ١٢ (التوجيهي) لجميع المدارس الحكومية، وهذه واحدة من الفرص التي غرست الهيئة ركائزها هذا العام، لتبدأ التنفيذ في مارس من العام ٢٠١٢ إن شاء الله. إذ تعتبر هذه الامتحانات بمثابة امتحانات القبول للجامعات، وهي موضوعة من قبل جمع من الخبراء والعلماء والمختصين في مجالات الاختبارات بما يوحِّد معايير القبول لدى كل الجامعات، الحكومية منها والخاصة، ويبعدها عن الكثير من الجهد والبحث والنفقات التي تتكبدها كل عام. كل هذا الحراك على مستوى واسع في مجال تطوير قطاع التعليم والتدريب، أتاح لنا، إصدار جملة من تقارير مراجعة ومتابعة حول الأداء المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي، وأخرى شملت نتائج مراجعة وإعادة مراجعة برامج بكالوريوس إدارة الأعمال والحقوق وتقنية المعلومات في جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة، والعمل جار في الوقت الحاضر على مراجعة برنامج الماجستير في إدارة الأعمال.

بالإضافة إلى ذلك، اصدار تقارير مراجعات خاصة بمؤسسات التدريب المهني، وتقارير إعادة مراجعة للمؤسسات التي لم تصل نتيجة أداءها إلى مستوى "مرضٍ"، ومع نهاية العام ٢٠١١ ستنتهي الهيئة من اتمام تنفيذ خطتها بمراجعة ١٠٨ مؤسسات تدريبية تابعة لوزارة التربية والتعليم ووزارة العمل ضمن الدورة الاولى من هذه المراجعات لتبدأ الدورة الثانية منها مع بداية ٢٠١٢.

لقد وفرت لنا المراجعات سواء للمدارس أو الجامعات أو معاهد التعليم والتدريب، حصيلة بالغة الأهمية لتتبع التطورات التي تجري بشكل دائم في هذه المؤسسات، وبما يسد الخلل والنقص والثغرات في عملها اليومي، ويحفز المؤسسات التعليمية على التنافس للوصول إلى غاية لا نهاية لها، وهي الجودة التي تتبدل معالمها، وتتغير شرائطها في سنوات قليلة، مما يستلزم ترسّخ

هذه الثقافة في المؤسسات نفسها عبر متابعات ذاتية لعملها اليوم، ومراجعات دورية من قبل الهيئة، وجميعها تصب في نهر النهوض بالوطن وأبنائه تحقيقاً للتطلعات والآمال المعقودة على هذا القطاع البالغ الحيوية والأهمية.

وغني عن القول، بأن ما حققته الهيئة طوال ٢٠١١، قد تم بعدما استكملت الهيئة طاقمها الوظيفي وهياكلها الإدارية والفنية، وترسخت لدى العاملين فيها التجارب المبدعة في أعمالهم، وتطورت عملية التبادل والانتداب من بين الهيئة والجهات المعنية، مما يسهم على المدى المتوسط والطويل، بتهيئة المزيد من مراجعي الجودة، المؤمنين بهذه الرسالة، والعاملين بها في مؤسساتهم ليكونوا خير معين على تسهيل المهمة وتطوير التعاون في المستقبل.

فباسمي ونيابة عن كل المنتسبين إلى هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، على ما يمدنا به جلالته من دعم خالص للنهوض بهذه المهمة الوطنية. وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، لما يوجه به سموه الجهات ذات العلاقة، تيسيراً لأعمال الهيئة، وتقوية لمركزها. وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد الأمين نائب القائد الأعلى لتحفيز سموه المستمر لكل ما يطور التعليم في هذه المملكة الغالية. والى سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب لتوجيهات سموه السديدة والإفادة من غزير خبرته في هذا المجال. والشكر مقدم إلى معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الهيئة على ما يبذله معاليه وأعضاء المجلس الموقر من جهود في رسم السياسات التي تتبعها الهيئة، والتي قادت إلى تسجيل النجاحات. ولا أنسى جميع المنتسبين إلى الهيئة فرداً فرداً على العمل بروح الفريق، والتعاون الدائم، والحرص الشديد على اتباع ما ينادون به وهو: الجودة، في كل صغيرة وكبيرة من عملهم اليومي.
وفقنا الله جميعاً إلى تحقيق ما يصبو إليه هذا الوطن المعطاء وقيادته الرشيدة وأبناؤه المخلصون.

و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

جواهر شاهين المضحكي
الرئيس التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة

معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة
نائب رئيس الوزراء – رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيد أحمد عبد اللطيف البحر
عضو مجلس الشورى
نائب رئيس مجلس الإدارة

سعادة الدكتور ظافر أحمد العمران
مدير إدارة العلاقات الثنائية بوزارة الخارجية

سعادة الدكتور هاشم حسن الباش
سفير لدى روسيا الاتحادية

سعادة السيد كمال أحمد محمد
وزير شئون مجلس الوزراء

سعادة الدكتور محمد علي حسن
مدير عام بلدية المحافظة الوسطى

سعادة الدكتورة بهية جواد الجشي
عضو مجلس الشورى

سعادة الدكتورة عائشة سالم مبارك
عضو مجلس الشورى

سعادة الدكتور شاكر عبد الحسين خمدن
رئيس قسم الرصد البيئي بالهيئة العامة
لحماية الثروة البحرية والبيئية
والحياة الفطرية

أعضاء الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية، من اليمين إلى اليسار

خالد المناعي
أ.د. دولينا داولينغ
كريستوفر جرين
زيلكا شاينر
د. جواهر المضحكي – الرئيس التنفيذي
كيفن كوريجان
د. أحمد خضير

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، من اليمين إلى اليسار

عصمت جعفر
ميثم العريبي
جمال دهنيم
كيفن كوريجان – المدير التنفيذي
ابراهيم العالي
كريمة عباس

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، من اليمين إلى اليسار

د. وفاء المنصوري
د. طارق السندي
أ.د. دولينا داولينغ – المدير التنفيذي
د. فوزي البلوشي
د. بسمة البحارنة

وحدة مراجعة أداء المدارس، من اليمين إلى اليسار

عبدالحكيم الشاعر، د. خالد الباكر
أسماء المهزع، فايزة المناعي
كريستوفر جرين – المدير التنفيذي
أحمد البدري، رجاء المحمود
د. حسن الحمادي، عادل حسن
هالة الجودر

وحدة الامتحانات الوطنية، من اليمين إلى اليسار

وفاء اليعقوبي
ستيفن ستوكر
زيلكا شاينر – المدير التنفيذي
عبدالرضا العرادي
د. هيا المناعي

الملخص التنفيذي

افتتاح المؤتمر الأول لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب برعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، وحضور معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة الهيئة – فبراير ٢٠١١.

الملخص التنفيذي

في هذا التقرير السنوي الثالث، يطيب لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب أن تعرض أهم ملامح ما تم إنجازه خلال العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، في أداء المهام الموكلة إليها للمساهمة في التحسين المستمر لقطاع التعليم في البحرين. في خلال السنة الثالثة من عملها، قامت الهيئة بتنظيم مؤتمرها الدولي الأول تحت رعاية كريمة من سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس لجنة تطوير التعليم والتدريب. ومن بين وحدات المراجعة الثلاث للهيئة (وحدة مراجعة أداء المدارس، ووحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، ووحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي) فقد استكملت وحدتان الدورة الأولى من المراجعات؛ إذ استكملت وحدة مراجعة أداء المدارس مراجعة جميع المدارس الحكومية في البحرين، فيما أكملت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي المراجعة المؤسسية لجميع مؤسسات التعليم العالي التي تزاول أنشطتها في مملكة البحرين. كذلك، واصلت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، الدورة الأولى من المراجعات، والمقرر استكمالها في شهر ديسمبر ٢٠١١، فيما قامت وحدة الامتحانات الوطنية خلال السنة الثالثة من عملها، بإجراء الامتحانات الوطنية لجميع طلبة المدارس الحكومية؛ ومن ثم، فقد أدى طلبة الصفين الثالث والسادس ثلاث دورات من الامتحانات الوطنية، فيما أدى طلبة الصف التاسع دورتين منها فقط.

استكملت **وحدة مراجعة أداء المدارس** الدورة الأولى من مراجعات جميع المدارس الحكومية، والبالغ عددها ٢٠٢ مدرسة خلال الأعوام الأكاديمية من ٢٠٠٨ – ٢٠١١. وقد انتهت فرق المراجعة من مراجعة آخر دفعة منها والبالغ عددها ١٨ مدرسة في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، ومن ثم فإن هذا التقرير يعرض مستويات الأداء والنتائج العامة لجميع المدارس التي تمت مراجعتها إلى الآن والبالغ عددها ٢٠٢ مدرسة.

وفيما يتعلق بالفعالية بوجه عام، فقد حصلت نسبة ٨٠٪ من المدارس الحكومية بالمملكة على تقدير "مرضٍ" على الأقل، في حين حازت نسبة ٣٣٪ على تقدير "جيّد" أو "ممتاز"، و٢٠٪ منها كان تقديرها "غير ملائم". ومن الثمانية عشرة مدرسة التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، حصلت نسبة ١١٪ منها على تقدير "غير ملائم"، وهما مدرستان من مدارس البنين، إحداهما من المدارس الابتدائية، والأخرى من المدارس الثانوية.

وبأخذ نتائج المراجعات لجميع المدارس في الاعتبار خلال الدورة الأولى، نجد أن نسبة ١٠٪ من هذه المدارس قد حازت على تقدير "ممتاز" في جودة القيادة والإدارة، في حين حصل أكثر من نصف المدارس على تقدير "جيّد" على الأقل في الجانب نفسه. كما حصلت نسبة ١٥٪ من المدارس عموماً، ونسبة ١١٪ تقريباً من المدارس التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، على تقدير "غير ملائم" في جانب القيادة والإدارة. ويكون العائق هنا هو عدم قدرة المدارس على إجراء تقييم ذاتي دقيق وناقد لتوفير الأساس الجيد للتخطيط الإستراتيجي الفعال على المدى الطويل. وتواصل المدارس مواجهة هذه المشكلة بسبب كثرة تدوير الموظفين بمن فيهم مديرو المدارس، حيث لا تساعد التغييرات المتكررة لمديري المدارس وأعضاء فرق القيادة على إحداث التحسينات المستمرة والمستدامة في المدارس.

ومن الملاحظ أن هناك علاقة واضحة بين فاعلية المدرسة بوجه عام وجودة أداء القيادة والإدارة للمدرسة، هذا على الرغم من أن فاعلية القيادة والإدارة في العديد من المدارس نالت تقديراً أعلى من فاعلية المدرسة؛ مما يعكس ثقة فرق المراجعة في قدرة القيادة المدرسية الجيدة على إحداث التحسينات في هذه المدارس، لا سيما عند استقرار مدير المدرسة في منصبه لفترات تكفي لإحداث تغييرات فعالة. واستناداً إلى الدورة الأولى لمراجعة جميع المدارس البالغ عددها ٢٠٢ مدرسة، فإنّا نجد أن جودة وفاعلية عمليتي التعليم والتعلم تماثلان ما ورد في التقرير السنوي ٢٠١٠، حيث حازت فاعلية التعليم والتعلم على تقدير "جيّد" أو ممتاز" في ثلث عدد المدارس تقريباً، فيما ظهرت بمستوى "غير ملائم" في مدرسة من كل خمس مدارس. وفي العام الأكاديمي٢٠١٠-٢٠١١، ظهرت فاعلية التعليم بمستوى "غير ملائم" في نسبة أقل من المدارس؛ مدرسة من كل عشر مدارس تقريباً. كما يمكن أن يُعزى الانخفاض أيضاً في نسبة المدارس التي حصلت على تقدير "غير ملائم" في فاعلية عمليتي التعليم والتعلم في المرحلة الأخيرة من مراجعات المدارس إلى مراجعة نسبة أعلى من المدارس الابتدائية ضمن الثمانية عشر مدرسة التي تمت مراجعتها.

كما قامت **وحدة الامتحانات الوطنية** بإجراء ثلاث دورات من الامتحانات الوطنية للصفين الثالث والسادس، فيما أدى طلبة الصف التاسع دورتين من الامتحانات الوطنية في جميع المدارس الحكومية في العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١، وقد أدى جميع الطلبة في الصفوف الثالث والسادس والتاسع هذه الامتحانات. وبلغ مجموع الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية ٣١٥٠٠ طالب/ة تقريباً، حيث أدى طلبة الصف الثالث الامتحانات في مادتي اللغة العربية والرياضيات، في حين أدى طلبة الصفين السادس والتاسع الامتحانات في مواد اللغة العربية والرياضيات، واللغة الإنجليزية والعلوم. وقد غطت الامتحانات المنهجَ الدراسي بالكامل في جميع هذه المواد، وقد تم تصحيح جميع الامتحانات في البحرين من قبل معلمين يعملون في المدارس الحكومية في المملكة، وقد وزعت النتائج على المدارس والطلبة في شهر أكتوبر ٢٠١١ بعد موافقة مجلس إدارة الهيئة عليها واعتمادها والتصديق عليها من قبل مجلس الوزراء.

وعلى غرار السنوات الماضية، فقد تفاوتت نتائج الامتحانات في جميع المواد، وفي الصفوف كافة. وبوجهٍ عام، فقد شكّلت الامتحانات الوطنية تحدياً للطلبة، إذ كانت الدرجات الخام منخفضة بالتناسب مع مجموع الدرجات الكلي. وكان أداء طلبة الصف الثالث أفضل في مادة اللغة العربية عن مادة الرياضيات في هذه السنة. ففي حين حقق طلبة الصفين السادس والتاسع أفضل مستويات الأداء في مادة اللغة الإنجليزية، فقد حقق طلبة الصف السادس أقل مستويات الأداء في مادتي اللغة العربية والرياضيات. أما في الصف التاسع، فقد حقق الطلبة نتائج أقل في مادة اللغة العربية. وبوجهٍ عام، فقد انخفضت نتائج الطلبة مقارنة بالنتائج التي حققوها في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، ويستثنى من ذلك، مادة اللغة الإنجليزية في الصف التاسع، والتي تحسنت نقاط الأداء فيها بنسبة ٠,٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٠.

ويمكن أن يُعزى هذا الوضع إلى الأحداث المؤسفة التي شهدتها مملكة البحرين في النصف الثاني من العام الأكاديمي ٢٠١١، والتي أثرت على دافعية الطلبة، وعلى فترة التعلم في المدارس، ومن ثم، يجب أخذ هذه الأمور في الاعتبار عند النظر إلى نتائج الامتحانات الوطنية هذا العام، كما يجب ألاّ تقارن بالنتائج السابقة التي حققها الطلبة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ومن المتوقع أن تحليل النتائج في السنوات التالية سيثبت أن نتائج الامتحانات الوطنية لعام ٢٠١١ كانت نتائج استثنائية.

وعلى غرار العامين الماضيين، فقد تفوقت البنات على البنين في الامتحانات الوطنية في جميع الصفوف، وفي كل المواد. ومع هذا، فقد انخفضت الفروق بين أداء البنين والبنات في الصف الثالث الابتدائي بصفة سنوية منذ إجراء دورة الامتحانات الوطنية الأولى عام ٢٠٠٩، وكذلك ينطبق نفس الأمر على مادة الرياضيات للصف السادس. أما في جميع الصفوف وفي كل المواد الأخرى، فقد زادت الفروق بين أداء البنين والبنات في العام ٢٠١١.

وبأخذ الملاحظات المذكورة أعلاه بشأن نتائج الامتحانات الوطنية لعام ٢٠١١ في الاعتبار، فقد توافق أسلوب أداء الطلبة في كل من الامتحانات الوطنية ومراجعات المدارس مع النتائج المنشورة في التقريرين السنويين السابقين لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، حيث كان مستوى الطلبة في مهارات الاستماع والقراءة أقوى من مهارات الكتابة في اللغة العربية واللغة الإنجليزية بالمدارس الابتدائية؛ وتعزو مراجعات المدارس هذا الضعف في مهارات الكتابة في كلتا اللغتين إلى عدم ممارسة الطلبة لمهارات الكتابة بأساليب مختلفة وكتابة قطع تحريرية أطول بشكلٍ كاف. وبأخذ مستوى أداء الطلبة حسب العمر في الاعتبار فيما يتعلق بمادة الرياضيات، فقد أظهرت مراجعات المدارس أن إنجاز الطلبة كان أفضل في السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية، مقارنة بإنجازهم في السنوات اللاحقة من المرحلة نفسها؛ وهذا ما تؤكده الامتحانات الوطنية أيضاً، حيث كانت نتائج الطلبة في مادة الرياضيات للصف الثالث الابتدائي أفضل من نتائج الطلبة في الصف السادس. أما في مادة اللغة العربية، فهناك توافق بين مستوى الأداء المتوقع الذي لاحظته فرق المراجعة بوحدة مراجعة أداء المدارس، وبين نتائج الطلبة في الامتحانات الوطنية، لاسيما الصف الثالث.

ويؤكد تحليل نتائج الامتحانات حسب موضوعات المواد، النتائجَ المتكررة التي توصلت إليها وحدة مراجعة أداء المدارس، وبخاصة في مادتي الرياضيات والعلوم، بشأن تدني مهارات التحليل، وحل المشكلات لدى الطلبة مقارنة بقدرتهم على تذكر واسترجاع المعلومات والحقائق. ومع هذا، فإن قدرة طلبة الصف السادس، على تطبيق العلوم وتوظيف هذه القدرة في حل المشكلات، ظهرت بمستوى مرضٍ على الأقل في مادة العلوم، إلا أن أداء الطلبة هذا في الامتحان لا ينعكس بصورة دائمة في النتائج المستقاة من مراجعات المدارس، حيث توصلت وحدة مراجعة أداء المدارس، إلى أن إنجازات الطلبة في العديد من المدارس الإعدادية ظهرت بمستوى "غير ملائم"، ويؤكد هذا مستوى الأداء الضعيف – عموماً – في الامتحانات الوطنية للصف التاسع.

وخلال السنة الثالثة من عملها، قامت **وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني**، بمراجعة ٣٢ مؤسسة تدريبية؛ وتحديداً فقد راجعت الوحدة عدد١١ مؤسسة من مجموع ١٨ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل أو تخضع لإشرافها، وراجعت عدد ١٠ مؤسسات من مجموع ١٤ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم في زيارة المراجعة الأولى. أما البقية وعددها ١١ مؤسسة، فقد كانت زيارات إعادة مراجعة للمؤسسات التدريبية التي ظهرت بمستوى غير ملائم (سواء حصلت على تقدير "دون المرضي" أو "ضعيف جداً") في زيارة المراجعة الأولى.

وتركزت غالبية المجالات المهنية في المؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة العمل، في مجال الإدارة، والمواد التجارية، وتقنية المعلومات، والصحة والسلامة، فيما تركزت الدورات المقدمة من المؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم في مجالات اللغة الإنجليزية، وتقنية المعلومات وحصص التقوية. وقد حازت ثلاث من مؤسسات التدريب الإحدى عشرة المرخصة من قبل وزارة العمل و التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، على تقدير "جيد"، وخمس مؤسسات على تقدير "مرضٍ"، فيما ظهرت المؤسسات الثلاث المتبقية بمستوى غير ملائم في جانب "الفاعلية بوجهٍ عام". وحازت ثلاث من مؤسسات التدريب العشر المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، على تقدير "جيّد"، وأربع مؤسسات على تقدير "مرضٍ"، فيما ظهرت المؤسسات الثلاث المتبقية بمستوى غير ملائم في جانب "الفاعلية بوجهٍ

عام". ومن أصل الإحدى عشرة مؤسسة تدريبية التي تم إجراء زيارة إعادة المراجعة لها، تحسنت تسع مؤسسات و حازت على تقدير "مرضٍ" في جانب "الفعالية بوجهٍ عام"، فيما ظهرت مؤسسة تدريبية واحدة مرخصة من قبل وزارة العمل وأخرى مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم بمستوى غير ملائم.

وبنهاية العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، تكون وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، قد استكملت المراجعة الأولى من المراجعات لعدد ٧٤ مؤسسة تدريبية، منها ٥٢ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل أو تخضع لإشرافها، و٢٢ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم. ومن إجمالي عدد مؤسسات التدريب، بلغت نسبة المؤسسات التي حازت على تقدير "مرضٍ" أو أفضل في زيارة المراجعة الأولى٦٤٪، وتعتبر هذه النسبة أعلى قليلاً بالنسبة للمؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة العمل، حيث بلغت نسبة ٦٥٪، وأقل بالنسبة للمؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، حيث بلغت نسبة ٥٩٪. وعلى نقيض السنة الأولى من المراجعات، فإن معظم المؤسسات الآن قادرة على توفير المعلومات عن مستوى إنجاز المتدربين، وتمكنت المؤسسات التي تقدم الدورات المعتمدة من الخارجمن تقديم أمثلة على الإنجازات الجيدة في هذه الدورات، لا سيما تلك الدورات التي تؤدي إلى الحصول على مؤهلات ذات صلة بالقطاعات الصناعية والمصممة خصيصاً لتلبية احتياجات أرباب الأعمال. بَيْد أن تقييم مستويات إنجاز وتقدم المتدربين في الدورات المعتمدة داخلياً، حيث تواصل هذه المؤسسات منح الشهادات للمتدربين على أساس الحضور، والذي يعدّ معيار النجاح الأساسي، بل الوحيد غالباً الذي يظل أحد القضايا العالقة التي تحتاج إلى تطوير لدى معظم المؤسسات التي تقدم هذه الدورات.

وفيما يظل جانب القيادة والإدارة أضعف جوانب الأداء في المراجعات، حيث حصلت نسبة ٥٦٪ من المؤسسات – حالياً- على تقدير "مرضٍ" أو أفضل في هذا الجانب عموماً، تبقى ملاءمة وجودة البرامج المقدمة، والدعم المقدم للمتدربين، والذي يقدم في أغلب الأحيان بصفة غير رسمية من قبل المعلمين أو المدربين، من أفضل جوانب الأداء في المراجعات. باستثناء البرامج المقدمة، حققت المؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة العمل مستويات أداء أفضل من تلك المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، من ناحية الحصول على تقدير "مرضٍ" أو أفضل، في حين حازت نسبة أعلى من المؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة العمل على تقدير "جيّد" أو أفضل، وكذلك حازت مؤسستان من هذه المؤسسات التدريبية المرخصة من قبل وزارة العمل على تقدير "ممتاز" في جانب البرامج المقدمة حتى الآن.

ويتضمن التقرير الكامل العديد من التوصيات الأساسية لجميع مؤسسات التدريب، ومن ضمنها ضمان التركيز الواضح والدقيق على رفع مستوى إنجاز المتدربين، حيث حصلت نسبة ٦٣٪ فقط من المؤسسات في زيارة المراجعة على تقدير "مرضٍ" أو أفضل في جانب إنجاز المتدربين حتى الآن. بالإضافة إلى عدم معرفة الكثير من المؤسسات بمستوى تقدم المتدربين بسبب عدم تبني إجراءات القياس الدقيقة. وفيما تقوم الغالبية العظمى من المؤسسات بتوظيف واستخدام المدربين أو المعلمين الأكفاء من ذوي الخبرة في مجالات تخصصاتهم، يظل المدرب أو المعلم هو محور العملية التعليمية في معظم الدروس التي تمت ملاحظتها؛ إذ تتوافر فرصٌ قليلة للمتدربين للمشاركة في عملية التعلم أو لا تتوافر نهائياً. وفي الوقت الحالي، هناك العديد من المبادرات الوطنية لتوفير الحوافز لمؤسسات التدريب؛ لتقديم المزيد من المؤهلات المعتمدة من الخارج. كذلك، يتم تشجيعهم على ترجيح كافة هذه الأنواع من الدورات. وأخيراً، فما زالت بعض مؤسسات التدريب لا تولي العناية الكافية بإجراءات الصحة والسلامة.

أمّا فيما يتعلق **بوحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي**، فقد قامت الوحدة باستكمال الدورة الأولى من المراجعات المؤسسية في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، وذلك بإجراء مراجعة بوليتكنك البحرين، مما يعني الانتهاء من عمليات مراجعة الجودة المؤسسية لمؤسستي التعليم العالي الحكومية وجميع مؤسسات التعليم العالي الخاصة الاثنتي عشرة التي تزاول أنشطتها في البحرين. وتمشياً مع المنهجية المتبعة لها، فقد شرعت الوحدة في إجراء زيارات المتابعة لثلاث من المؤسسات لتقييم مدى التقدم في استيفاء التوصيات المشمولة في تقارير مراجعة الجودة المؤسسية لها؛ إذ يشترط على هذه المؤسسات تقديم حزمة من تقارير التقدم السنوية، إضافة إلى الأدلة الداعمة لها.

وبالإضافة إلى مراجعات الجودة المؤسسية وزيارات المتابعة المؤسسية، فقد تمت مراجعة عشرة برامج أكاديمية في تخصصين ومستويين مختلفين، تحديداً وهما: البكالوريوس في القانون، والماجستير في تقنية المعلومات، في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، لضمان استيفاء هذه البرامج للمعايير الدنيا في المؤشرات. وقد تم تشكيل لجان من الخبراء لمراجعة هذه البرامج. وفي مراجعات البرامج الأكاديمية لدرجة البكالوريوس في القانون، حاز برنامج واحد على حكم: "توجد ثقة"، وبرنامجان على حكم: "قدر محدود من الثقة"، فيما حصل برنامجان على حكم: "لا توجد ثقة". أما في مجال الماجستير في تقنية المعلومات، فقد تمت مراجعة خمسة برامج، حيث حاز برنامج واحد على حكم: "توجد ثقة"، في حين حصلت البرامج الأربعة الأخرى على حكم: "لا توجد ثقة".

كذلك، تمت إعادة مراجعة برنامجين لدرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال، واللذين حصلا على حكم: "لا توجد ثقة" في مراجعات البرامج الأكاديمية التي أُجريت في عام ٢٠٠٩، وحاز كلا البرنامجين الآن على حكم: "قدر محدود من الثقة" في زيارة إعادة المراجعة. علاوة على ذلك، فقد تم إجراء زيارة المتابعة لبرامج البكالوريوس في إدارة الأعمال، التي حصلت على حكم: "قدر محدود من الثقة" في مراجعات البرامج الأكاديمية؛ ويكمن الهدف الرئيس من هذه الزيارات في تقييم مستوى التقدم في استيفاء هذه البرامج للمؤشرات غير المستوفاة في المراجعات الأصلية. وقد حقق أحد هذه البرامج مستوى تقدم كافٍ في استيفاء المؤشرات، فيما أخفق البرنامج الآخر في استيفائها.

قامت الهيئة بتنظيم **المؤتمر الأول لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب** تحت شعار (جودة التعليم والتدريب: نحو مستقبل أفضل)

الملخص التنفيذي

في شهر فبراير ٢٠١١، بهدف توظيف المعايير العالمية في جودة التعليم في قطاع التعليم الوطني بمملكة البحرين، وإتاحة الفرصة أمام جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة إلى التعرف أكثر على مفهوم ضمان الجودة في قطاعي التعليم والتدريب، وبمشاركة حوالي ٣٠٠ شخص من الخبراء والمهتمين بتحسين جودة ونوعية التعليم من عدة دول متقدمة وتجارب ناجحة. وقد تركزت محاور المؤتمر حول التخصصات التي تضطلع بها الهيئة؛ وهي ضمان جودة التعليم الأساسي والثانوي، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التدريب المهني، فضلاً عن الامتحانات الوطنية، والتحديات التي تواجه تلك القطاعات، وربط نتائج تلك المجالات بالتنمية الاقتصادية للمملكة.

كما استقطب المؤتمر مجموعة من الخبراء الإقليميين والدوليين الذين عملوا في مجالات ضمان الجودة، وهو الأمر الذي أتاح للمشاركين، الذين ينتمون إلى مختلف مؤسسات التعليم والتدريب العاملة في المملكة فضلاً عن المؤسسات صانعة القرار في ترخيص مؤسسات التعليم والتدريب، الفرصة للإلمام بآخر المستجدات والتطبيقات الناجحة في مجال ضمان الجودة. كما ساهم المؤتمر في إلقاء الضوء على وضع التعليم في المملكة، والمساهمة في التعريف بكيفية الارتقاء به، حيث إن التعليم بات المحور الرئيس لكافة المشاريع التنموية، وذلك ضمن إطار تنسيقي من الجهود الرامية إلى تعزيز دور العنصر البشري الوطني وتأهيله لتحريك ودعم عجلة النهضة في البلاد.

وحدة مراجعة أداء المدارس

هدى، ٦ سنوات
حلمي أن أصبح مُدَرِّسَةً في المرحلة الابتدائية

مَدْرَسَة ابتدائية ٢٠٣٠

الاهتمامات

الرسم	الأحصنة	اللعب بالرمل	**الجبر**

وحدة مراجعة أداء المدارس

مقدمة

استكملت وحدة مراجعة أداء المدارس الدورة الأولى من مراجعة جميع المدارس الحكومية بمملكة البحرين. ويقدم هذا التقرير صورة كاملة عن معايير وجودة أداء المدارس الحكومية التي تمت مراجعتها خلال الدورة الأولى من المراجعات التي بدأت في عام ٢٠٠٨، حيث يتوافر الآن المزيد من الأدلة على التغيير، والتحسين وتأكيد القضايا التي برزت في التقريرين السنويين الأول والثاني لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب.

خلال العام الأكاديمي٢٠١٠-٢٠١١، قامت وحدة مراجعة أداء المدارس بإجراء مراجعة ١٨ مدرسة، وفقاً للإجراءات المتبعة في العامين الأولَيْن من دورة مراجعة أداء المدارس ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و٢٠٠٩-٢٠١٠. وتُجرى المراجعة على مدى ثلاثة أيام من قبل فرق مراجعة تتكون من خمسة إلى ثمانية مراجعين حسب حجم المدرسة، يقومون بملاحظة وحضور الحصص، وتحليل بيانات أداء الطلبة، والتحدث إلى كبار المسئولين في المدارس، وأولياء الأمور والطلبة، وكذلك تفقد أعمال الطّلبة المكتوبة. ويتم تقييم الأداء وفق أحكام المراجعة الواردة في الإطار العام للمراجعة، وهي على النحو التالي:

- إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي، وتقدم الطلبة في تطورهم الشخصي.
- جودة ما يتمّ تقديمه فيما يتعلق بجودة عمليتي التعليم والتعلّم.
- تعزيز المنهج وطريقة تقديمه.
- جودة الدعم والإرشاد المقدم للطلبة.
- فاعلية وجودة أداء القيادة والإدارة.

تُمنح المدرسة حُكْماً عاماً عن الفاعلية بوجهٍ عامٍ، وآخر عن القدرة الاستيعابية للمدرسة على التحسّن.

تمنح الدرجات وفقاً لمقياس مكون من أربع درجات:

ممتاز ١
جيّد ٢
مرضٍ ٣
غير ملائم ٤

تُشجع المدارس التي حازت على تقدير "ممتاز" على مشاركة أفضل الممارسات لديها مع المدارس الأخرى، فيما تخضع المدارس التي ظهرت بمستوى "غير ملائم" في الفاعلية بوجهٍ عامٍ لإجراءات المتابعة من قبل الوحدة. ويكمن غرض زيارة المتابعة هذه في تقييم مستوى التقدم الذي أحرزته المدرسة في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة منذ إجراء عملية المراجعة؛ حيث يقوم فريق المتابعة بإجراء زيارة متابعة لهذه المدارس، بعد فترة زمنية تتراوح ما بين ستة أشهر إلى سنة من تاريخ إجراء عملية المراجعة. وعلى مدى العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، قامت وحدة مراجعة أداء المدارس بإجراء ١٢ زيارة متابعة للمدارس التي حصلت على تقدير "غير ملائم"؛ وأحرزت ثلاث منها مستوى تقدمٍ كافٍ لإدراجها مرة أخرى ضمن دورة مراجعة أداء المدارس المعتادة، فيما ستخضع المدارس التسع المتبقية لزيارات متابعة مستمرة وفقاً للإجراءات المتبعة بالهيئة. وينصب التركيز الأساسي لتحسين المدارس التي حصلت على تقدير "غير ملائم"، على جودة عمليتي التعليم والتعلّم للحكم على مستوى تقدم الطلبة بشكلٍ أكثر دقة، وكذلك على جودة التقييم الذاتي والتخطيط الإستراتيجي للمدارس.

الفاعلية بوجهٍ عام

من أصل ١٨ مدرسة حكومية تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، حازت نسبة ٣٩٪ من المدارس على تقدير "جيّد" أو أفضل، فيما حصلت نسبة ١١٪ من المدارس على تقدير "غير ملائم" (انظر الشكل ١). وبوجهٍ عام، كان أداء مدارس البنات أفضل من أداء مدارس البنين (انظر الشكلين ٢ و٣)، ففي العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، حازت ٥٠٪ من مدارس البنات العشر على تقدير "جيّد" أو "ممتاز"، فيما ظهرت بقية المدارس بمستوى "مرضٍ"، ولم تظهر أية مدرسة بمستوى "غير ملائم"؛ مقارنة بالفترة نفسها بمدارس البنين؛ إذ حصلت أربع مدارس من مدارس البنين على تقدير "غير ملائم"، ومدرستان على تقدير "جيّد"، فيما لم تظهر أي منها بالمستوى "الممتاز". وعلى مدى الدورة الأولى من مراجعة أداء المدارس، حازت نسبة ١٤٪ من مدارس البنين على تقدير "جيّد" أو أفضل، في حين ظهرت نسبة ٣٥٪ منها بمستوى "غير ملائم"، مقارنة بمدارس البنات، إذ حاز أكثر من نصف عدد مدارس البنات على تقدير "جيّد" أو أفضل، فيما ظهرت نسبة أقل من ٥٪ بمستوى "غير ملائم".

الشكل(١):
الفاعلية بوجهٍ عام

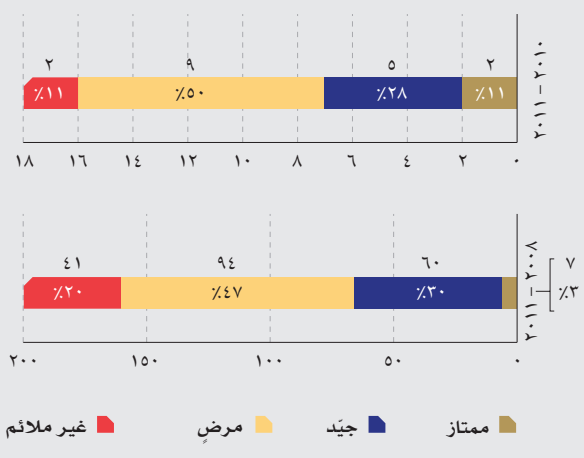

وحدة مراجعة أداء المدارس

الشكل (٢):
مدارس البنات

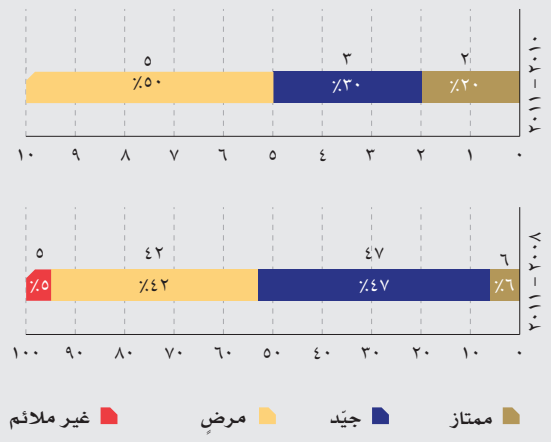

الشكل (٣):
مدارس البنين

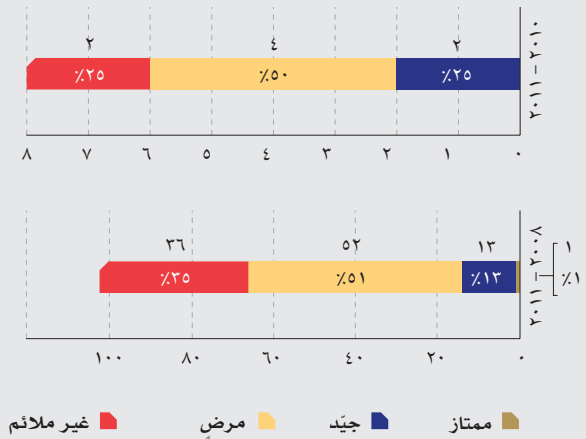

تشير جميع جوانب أدلة عملية المراجعة إلى أن أداء المدارس الابتدائية كان أفضل من أداء المدارس الإعدادية والثانوية (انظر الأشكال ٤، ٥، ٦)؛ وللتدليل على ذلك، فإنه عند دراسة النتائج التراكمية للمراجعات في الفترة بين أعوام ٢٠٠٨-٢٠١١، نجد أن الغالبية العظمى من المدارس التي حازت على تقدير "ممتاز" كانت من المدارس الابتدائية، فيما حصل نصف عدد المدارس الثانوية تقريباً على تقدير "غير ملائم"، والغالبية العظمى من المدارس التي ظهرت بمستوى "غير ملائم" هي من مدارس البنين.

الشكل (٤):
المدارس الابتدائية (وتشمل المدارس المشتركة بين الابتدائية-الإعدادية)

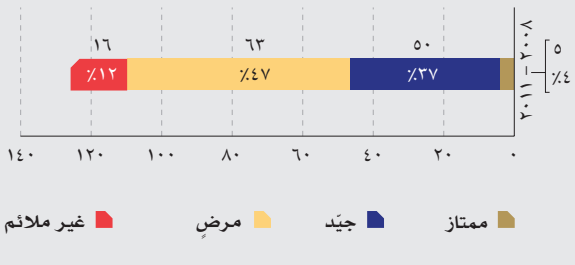

الشكل (٥):
المدارس الإعدادية

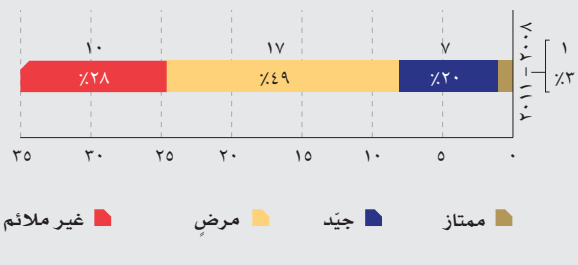

الشكل (٦):
المدارس الثانوية (وتشمل المدارس المشتركة بين الإعدادية-الثانوية)

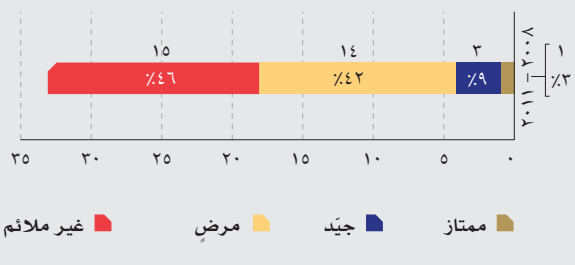

ظهرت معظم المدارس الابتدائية للبنين بمستوى "مرضٍ"، فيما ظهرت معظم المدارس الابتدائية للبنات بمستوى "جيّد" (الشكل٧). ومن أبرز الجوانب التي تميزت بها المدارس الحائزة على تقدير "جيّد"،

هي القيادة والإدارة الجيّدة التي تشجع المواقف والسلوكيات الإيجابية، إضافة إلى تطبيق أرقى المعايير على المستوى التعليمي، فيما كان ضعف تركيز القيادة المقرون بسلوكيات الطلبة غير المرغوب فيها من أهم العوامل التي ساهمت في انخفاض مستوى الإنجاز بالمدارس التي ظهرت بمستوى "غير ملائم".

الشكل (٧):
الفاعلية بوجه عام للمدارس حسب المرحلة وجنس الطلبة

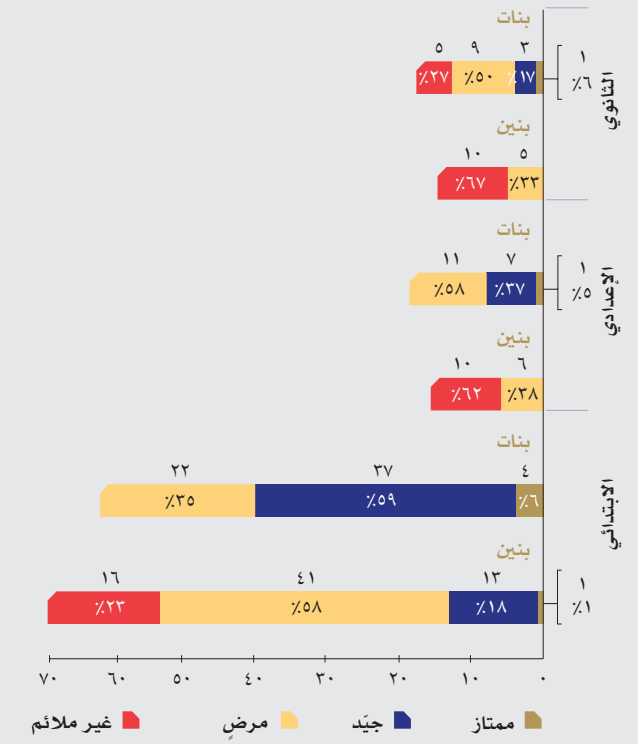

الابتدائي يشمل المدارس المشتركة بين الابتدائي والإعدادي، والثانوي يشمل المدارس المشتركة بين الإعدادي والثانوي

القدرة الاستيعابية على التحسّن

يستند إصدار الحكم على قدرة المدرسة الاستيعابيّة على التّحسُّن إلى دلائل التّحسُّن في المستقبل، والتي تنعكس في الممارسات الحالية، مثل: توجهات القيادة، والتخطيط الإستراتيجي الواقعي، والأنظمة الفعالة لمراقبة جودة ما تقدمه المدرسة، ونتائج الأداء مقابل الأهداف للمدرسة. وفي العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، حازت نسبة ٥٥٪ من المدارس على تقدير "جيّد" أو أفضل في قدرة المدرسة الاستيعابيّة على التّحسُّن، وظهرت مدرسة واحدة فقط من أصل ١٨ مدرسة تمت مراجعتها بمستوى "غير ملائم" في القدرة الاستيعابية على التحسّن. ومن بين جميع المدارس التي تمت مراجعتها بين أعوام ٢٠٠٨-٢٠١١، كان لدى أكثر من نصف عدد المدارس قدرة استيعابية جيّدة على التّحسُّن، إلا أن نسبة ١٥٪ من المدارس لا تملك قدرة استيعابية مرضية على التحسّن دون الحصول على الدعم القوي من وزارة التربية والتعليم (انظر الشكل ٨).

الشكل (٨):
قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسّن

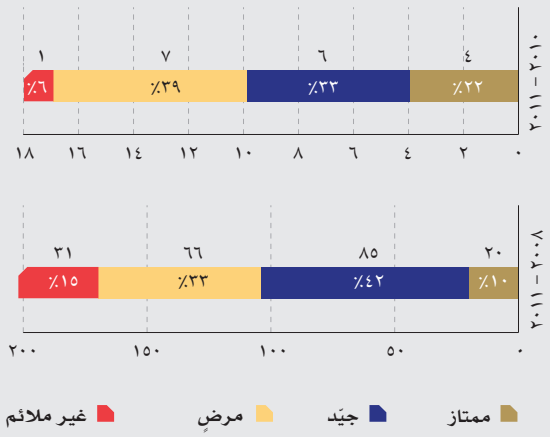

يعتبر الحكم على القدرة الاستيعابية للمدرسة على التحسُّن، من أهم وأبرز جوانب الاختلاف بين المدارس وفرق المراجعة؛ فعلى الرغم من أن جميع المدارس تقريباً أصدرت الحكم على قدرة المدرسة الاستيعابية على التحسّن بأنها "مرضية" أو "جيّدة"، وجدت فرق المراجعة أن مدرسة من ست مدارس تقريباً، لديها قدرة استيعابية "غير ملائمة" على التحسّن.

ومن المتوقع أن يتحسّن هذا الوضع بمرور الزمن بالنظر إلى تعلّم المدارس كيفية معايرة توقعاتها لتتماشى مع المعايير الواردة في "الإطار العام للمراجعة"، والتي تطبقها فرق المراجعة للوحدة. وتعتبر القدرة على إجراء التقييم الذاتي الدقيق، وتسجيل الأحكام في استمارات التقييم الذاتي لها، من أهم وأبرز هذه الجوانب. وقد قامت الوحدة بمراجعة الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي للمدارس، ومقارنتها بالأحكام الصادرة من قبل فرق المراجعة في تقارير المراجعة. ويوضح الشكل التالي، (الشكل ٩ : مقارنة الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي للمدارس والأحكام الصادرة في تقارير المراجعة") مدى التطابق والفروق في إصدار الأحكام.

الشكل (٩):
مقارنة الأحكام الواردة في استمارات التقييم الذاتي للمدارس والأحكام الصادرة في تقارير المراجعة

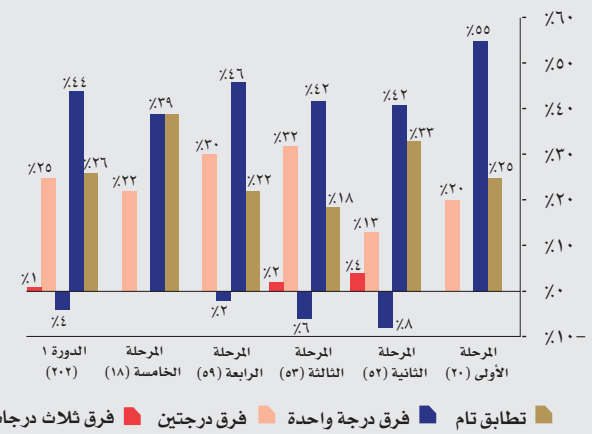

وحدة مراجعة أداء المدارس

ويتضح بجلاء تدني تماثل هذه الأحكام في المراحل الأولى من المراجعات، فيما تظهر زيادة مهمة في نسبة التطابق بشكلٍ أفضلَ في هذه المدارس في المرحلة الخامسة من المراجعات، بواقع ٣٩٪ من التطابق التام، ونسبة ٣٩٪ من الفَرْق بدرجة واحدة، إلا أن نسبة ٢٢٪ من الفَرْق بدرجتين يتطلب المزيد من العمل على تحسين أدوات المعايرة من قبل المدارس. وتتسم المدارس بالمبالغة في منح الدرجات الخاصة بجودة الأداء، مقارنة بتلك الصادرة من جانب فِرَق المراجعة،مع الأخذ في الاعتبار أنه قد تبين في المراحل من الثانية إلى الرابعة أن نسبةً تتراوح بين ٢٪ إلى ٨٪ من المدارس يتسم تقييمها بالشدة، حيث منحت نفسها تقييماً أقل من تقييم فرق المراجعة في الأحكام الواردة في استمارة التقييم الذاتي. وقد بينت وحدة مراجعة أداء المدارس أن الفهم الدقيق لمعايير التقييم أمر حيوي يمكّن المدارس من رفع مستوى قدرتها على التحسن، الأمر الذي يؤدي إلى أن تكون الأحكام الواردة في التقييم الذاتي أكثر واقعية.

إنجاز الطلبة في تحصيلهم الأكاديمي

عند تقييم مستويات إنجاز الطلبة، تأخذ فرق المراجعة مجموعة واسعة من الأدلة بالاعتبار، وتشمل مستوى أداء الطلبة في امتحانات وزارة التربية والتعليم (الامتحانات الخارجية) والامتحانات التي تنظمها المدرسة، ومستويات الإنجاز والتقدم التي حققها الطلبة في الدروس التي تمت ملاحظتها من قبل فرق المراجعة. وتشير هذه الأدلة إلى عدم وجود تناسب بين نتائج الامتحانات الوزارية والمدرسية ومستوى الطلبة الفعلي في الدروس التي تمت ملاحظتها من قبل فرق المراجعة. ففي العديد من الحالات، توصلت فرق المراجعة إلى أدلة على أن مستويات الطلبة في الدروس لا تتوافق مع النتائج المرتفعة التي أسفرت عنها نتائج هذه الامتحانات؛ فيما تظهر جميع تقارير المراجعة وجود علاقة قوية بين فاعلية المدرسة بوجهٍ عامٍ و مستويات إنجاز الطلبة، حيث إن للمدارس الحائزة على درجاتٍ مرتفعة تأثيراً إيجابيّاً على مستويات تقدم الطلبة وتحصيلهم.

كما تظهر النتائج التراكمية للدورة الأولى من المراجعات أن نسبة ٦٨٪ من المدارس الابتدائية للبنات (انظر الشكل ١٠)، قد حازت على تقدير "جيّد" أو "ممتاز" في مستويات الإنجاز، بينما حصلت نسبة ٢٣٪ من المدارس الابتدائية للبنين على تقدير "جيّد"، ونسبة ٥٨٪ على تقدير "مرضٍ"، ونسبة ١٩٪ على تقدير "غير ملائم" في مستويات إنجاز الطلبة. وبالنظر إلى الشكل(١١) المتضمن نسب إنجاز الطلبة في المرحلة الإعدادية؛ يتبين أن إنجاز الطالبات أفضل من الطلاب، حيث حازت ٤٢٪ من مدارس البنات على تقدير "جيد" فأعلى، في حين لم تحصل مدارس البنين على تقدير "جيد" أو "ممتاز" وتركزت النسب لديها في مستويين "مرضٍ" و"غير ملائم" بما نسبته ٣٨٪، ٦٢٪ على الترتيب. كما تؤكد مستويات إنجاز الطلبة في المدارس الثانوية الفَرْق في أداء الطلبة بين الجنسين بحسب ما هو موضح في الشكل ١٢؛ حيث إن نسبة ٧٥٪ من المدارس الثانوية للبنات حازت على تقدير "مرضٍ" أو أفضل، ونسبة ٢٥٪ على تقدير "غير ملائم"، في حين حصلت نسبة ٣٦٪ من المدارس الثانوية للبنين على تقدير "مرضٍ"، ونسبة ٦٤٪ على تقدير "غير ملائم" في جانب مستويات إنجاز الطلبة. وتعتبر هذه النتيجة التي تم التوصل إليها خطيرة للغاية؛ إذ لم تحصل أي من المدارس الثانوية للبنين على تقدير "جيّد" في مستويات إنجاز الطلبة، ويمكن أن يُعزى مستوى الإنجاز المتدني نسبياً إلى ضعف عملية التعليم وطريقة تقديم المناهج، إضافة إلى الافتقار إلى الأنشطة الإثرائية في مدارس البنين مما أدى إلى عدم مبالاة بعض الطلبة بالدروس، الأمر الذي ترتب عليه ظهور مشكلات لديهم من خلال نظرتهم لمحتوى الدروس التي لا ترتبط بتوقعاتهم ولا تلبي احتياجاتهم.

الشكل(١٠):
مستوى إنجاز الطلبة: المدارس الابتدائية (٢٠٠٨-٢٠١١)

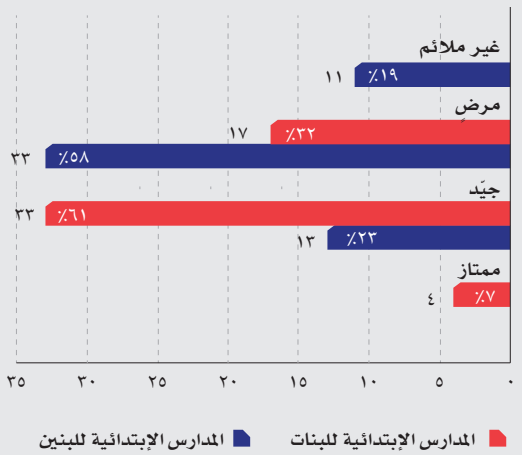

الشكل(١١):
مستوى إنجاز الطلبة: المدارس الإعدادية (٢٠٠٨-٢٠١١)

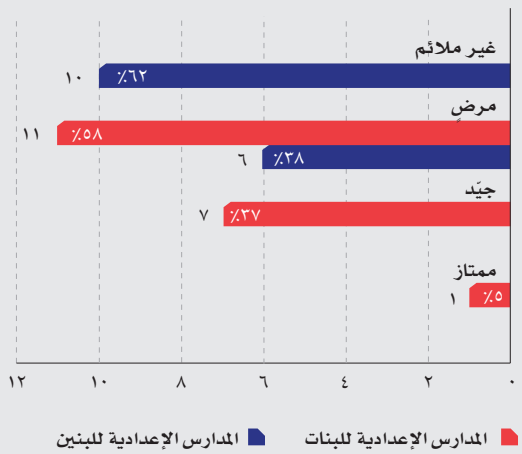

الشكل (١٢):
مستوى إنجاز الطلبة: المدارس الثانوية (٢٠٠٨-٢٠١١)

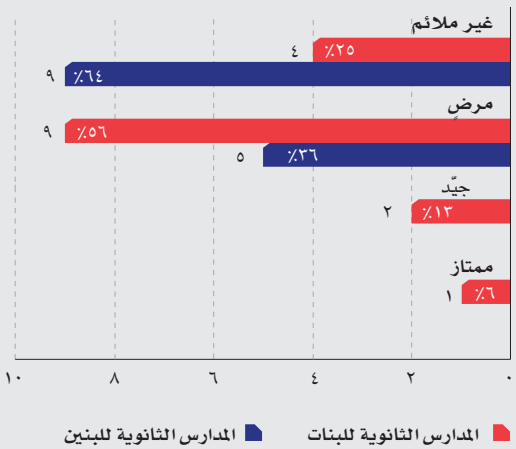

الشكل (١٣):
تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي

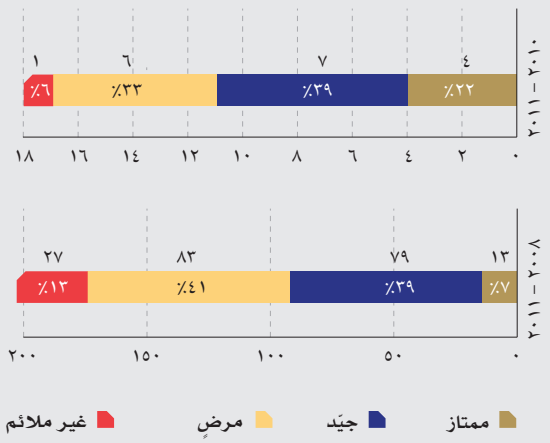

تقدم الطلبة في تطورهم الشخصي

لا يقتصر هذا الجانب من جوانب المراجعة على قياس معدلات الحضور والمواظبة والسلوكيات للطلبة فحسب، بل يشمل أيضاً قياس سلوكيات الطلبة تجاه عملية التعلّم. ويقوم المراجعون بتقييم قدرة الطلبة على العمل الجماعي، ومهارات التفكير التحليلي، والثقة بالنفس والعمل باستقلالية؛ إضافة إلى تقييم مدى شعورهم بالأمن والسلامة في المدرسة.

ومن جملة المدارس التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، حسب ما هو موضح في الشكل ١٣، حصلت نسبة ٦٪ منها على تقدير "غير ملائم"، فيما حازت نسبة ٦١٪ من المدارس على تقدير "جيّد" أو "ممتاز". وتكمن أهم جوانب القوة المشتركة بين المدارس الحائزة على درجات مرتفعة في هذا الجانب، في نسب الحضور والمواظبة المرتفعة، وقدرة الطلبة على العمل الجماعي بشكلٍ فعال، وشعورهم بالأمن والسلامة في المدرسة. فيما يندرج افتقار الطلبة إلى مهارات التفكير التحليلي ضمن جوانب الضعف الأكثر شيوعاً في المدارس التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، حيث حصلت نسبة ٦٪ منها على تقدير "غير ملائم" في هذا الجانب، ونسبة ٣٩٪ منها على تقدير "جيّد"، فيما لم تظهر أية مدرسة بمستوى "ممتاز".

وفي المدارس الأقل فاعلية، تعتبر نسب الحضور الضعيفة، وقلة تحفيز الطلبة تجاه التعلّم، من أهم الجوانب الواجب معالجتها. ويظهر هذا الوضع بشكلٍ ملحوظٍ في المدارس الإعدادية والثانوية التي حصلت على تقدير "غير ملائم" عموماً، حيث توجد نسب غياب مرتفعة مقرونة، في بعض الحالات، بمحدودية دعم أولياء الأمور؛ مما يعني أنّ على المدارس أن تكافح من أجل خلق الظروف الأساسية التي يمكن أن تتم بموجبها عملية التعلم. ففي عدد كبير من المدارس التي أخفقت في توفير التعليم ذي الجودة الملائمة، فإن سلامة الطلبة وأمنهم يتزعزعان بسبب بعض السلوكيات الخاطئة، وفي ظل هذه الظروف تتأثر سلباً ثقة الطلبة بأنفسهم، ويصبحون غير قادرين على تحمل أية مسئولية في إيجاد سبل التعلم المناسبة لهم. كما يظهر الطلبة حالة من السلوك غير السويّ تجاه البيئة المدرسية مثل رمي القمامة في المدرسة والعبث بممتلكاتها.

وبالمقارنة، ففي المدارس التي حازت على تقدير "جيّد" و"ممتاز"، تعدّ نسب حضور الطلبة جيّدة، وتؤدي ثقة الطلبة بأنفسهم دوراً رئيساً في قدرتهم على العمل باستقلالية عن معلميهم. كذلك، تتميز العلاقة بين الطلبة والمعلمين بالاحترام المتبادل، ويسود جوٌّ من الألفة بينهم، مما يمكّن الطلبة من العمل معاً بشكلٍ فعال، وبطريقة مثمرة تصب في مصلحتهم الشخصية ومصلحة المجموعة بأسرها، حيث يتوق الطلبة في هذه المدارس إلى تحمل المسئولية والمساهمة الفعالة تجاه الحياة المدرسية باعتبارها بيئة تعلم شاملة.

فاعلية عمليتي التعليم والتعلّم

ومن الجوانب التي تتعلق بجودة ما تقدمه المدرسة، وتركز عليها فرق المراجعة، عمليتا التعليم والتعلم؛ إذ تعتبران أكثر الجوانب التي تثير القلق، في هذا الجانب من عملية المراجعة، يقوم المراجعون بتقييم عناصر مختلفة من عمليتي التعليم والتعلم، وتحديداً: قدرة المعلمين على مشاركة الطلبة من خلال تحفيزهم، وتشجيعهم وتشويقهم إلى التعلم،

وحدة مراجعة أداء المدارس

ومدى الربط بين الدروس لتلبية احتياجات التعلم للطلبة ذوي القدرات المختلفة، ومدى إلمام المعلمين بمادتهم العلمية ومحتواها الدراسي، وتوجيه طرق التعلم لكي تلبي احتياجات التعلم لدى الطلبة بمختلف قدراتهم، وكذلك قدرة المعلمين على التخطيط بفاعلية، وتوظيف مجموعة متنوعة من مصادر التعلم، والأدلة المتعلقة بتعزيز عملية التعلم لدى بعض الطلبة، مع إتاحة الفرص للآخرين لكي يتعلم بعضهم من بعض. بل الأهم من ذلك، يقوم المراجعون بتقييم المدى الذي تستند إليه أعمال المعلمين من خلال التوظيف الفعال لعملية التقويم لتقديم التغذية الراجعة للطلبة بشأن مواطن القوة، وتلك التي بحاجة إلى تحسين، والخطوات التالية في مسيرة تعلمهم.

ومن بين مجالات المراجعة، تعتبر عمليتا التعليم والتعلم من أكثر المجالات التي تثير القلق. ففي العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، ظهرت عمليتا التعليم والتعلم في مدرستين (١١٪) بشكلٍ "غير ملائم"، فيما حازت مدرستان على تقدير "ممتاز" في هذا الجانب (انظر الشكل ١٤). وبمقارنة جميع المدارس التي تمت مراجعتها عموماً في الدورة الأولى من المراجعات، نجد أن نسبة ضئيلة فقط ٣٪ منها قد حازت على تقدير "ممتاز" في هذا الجانب، فيما ظهرت عمليتا التعليم والتعلم في نسبة كبيرة من المدارس ٢٠٪ بمستوى "غير ملائم".

الشكل (١٤):
فاعلية عمليتي التعليم والتعلم

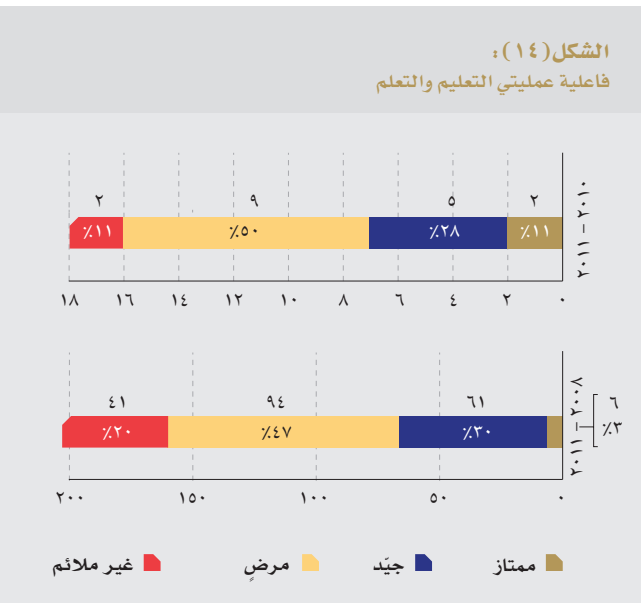

وكما ورد في التقرير السنوي السابق، فإن أهم جوانب الضعف تتمثل في عدم توافق خطط الدروس للمعلمين مع احتياجات الطلبة؛ ففي الكثير جداً من الدروس، يقوم المعلمون بالتخطيط للدروس وفقاً لاحتياجات مجموعة واحدة من الطلبة، حيث يتوجه المعلمون في تعليمهم إلى الطلبة ذوي القدرات المتوسطة؛ ونتيجة لهذه الطريقة التي تفتقر إلى الاهتمام بتلبية احتياجات القدرات المختلفة، يصبح العمل صعباً جداً على الطلبة الأقل قدرة، كما لا يشكل تحدياً كافياً للطلبة الأكثر قدرة. وفي أغلب الأحيان، يكون المعلم هو محور العملية التعليمية، ومن ثم لا يحرك الطلبة ساكناً سوى الإنصات إليه. وفي حالة حل الأنشطة المطلوبة، فإن هذه الأنشطة تقتصر في العادة على حل تمارين قصيرة من الكتاب المدرسي، ومن ثم لا يتم تعزيز مهارات التعلم المستقلة، ويُطلب إلى الطلبة فجأة حل المشكلات التي تتطلب منهم تطبيق ما اكتسبوه من معارف، وبيان مدى فهمهم للدروس. وفيما تتسم التمارين في الغالب، بإمكانية إنجازها دون تفكير، وبالتكرار وبعدم التحفيز، لا يتمكن المعلمون من توظيف عملية التقييم لتقديم التغذية الراجعة البناءة للطلبة بشأن مواطن القوة وتلك التي بحاجة إلى تحسين. ولا تمتلك هذه المدارس القدرة على توظيف طرق التقييم من أجل التخطيط لخطوات التعلم التالية والمناسبة لدعم الطلبة.

وفيما يتعلق بملاحظة الدروس، توضح نتائج الدورة الأولى من المراجعات أن المراجعين يركزون على مدى اكتساب الطلبة للمهارات الأساسية في المواد الأساسية الأربع؛ وهي: اللغة العربية والرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم للطلبة من صفوف الرابع الإبتدائي إلى الثالث الثانوي، فيما يقومون بملاحظة طرق التدريس بصورة عامة لطلبة الحلقة الأولى حيث يكون التدريس وفقاً للمنهج التكاملي. وبوجهٍ عام، فقد ظهرت أفضل طرق التدريس في السنوات الثلاث الأولى من المدارس الابتدائية، حيث حازت نسبة ٣٣٪ من هذه المدارس على تقدير "جيّد" على الأقل، في حين انخفضت جودة وملاءمة طرق التدريس للطلبة من مرحلة إلى أخرى وصولاً إلى المرحلة الثانوية، حيث ظهرت أقل جودة لعمليتي التعليم والتعلم في السنوات الثلاث من المرحلة الثانوية؛ إذ ظهر مستوى الدروس بشكلٍ "غير ملائم" في ثلث المدارس تقريباً. ومن بين جميع المواد، تثير طرق تدريس اللغة الإنجليزية القلق، حيث حصلت نسبة ٣٠٪ من طرق التدريس في الدروس على تقدير "غير ملائم"، في حين حازت نسبة ٢٩٪ على تقدير "جيّد". وتُعزى أسباب المشكلة الرئيسة إلى ضعف إلمام المعلمين باللغة الإنجليزية، ومن ثم عدم قدرتهم على توصيل اللغة بشكلٍ صحيح إلى الطلبة الذين يدرسون اللغة الإنجليزية بوصفها لغةً ثانية. كذلك، ينطبق الأمر على الأعمال الكتابية بشكلٍ متساوٍ، حيث لا يتوقع من الطلبة كتابة قطع مطولة لتحسين المفردات اللغوية وقدرتهم على التحدث بطلاقة. من ناحية أخرى، ظهرت نسبة ١٥٪ من الدروس في اللغة العربية بمستوى "غير ملائم"، في حين حازت نسبة ٣٥٪ من الدروس على تقدير "جيّد" أو أفضل. وتتمثل أهم جوانب الضعف في تدريس اللغة العربية في استخدام أغلبية المعلمين للغة العامية، عوضا عن استخدام اللغة العربية الفصحى. كما تحتاج جودة عمليتي التعليم والتعلم في المواد الأساسية الأخرى إلى مزيد من الاهتمام، حيث ظهرت نسبة ١٣٪ من الدروس بمستوى "غير ملائم" في مادتي الرياضيات والعلوم في حين حصلت نسبة ٣٨٪، ٣٧٪ من الدروس في مادتي الرياضيات والعلوم على التوالي على تقدير "جيد" أو أفضل، كما هو موضح تالياً:

المواد	النسبة الحاصلة على تقدير "جيد" أو أفضل	النسبة الحاصلة على تقدير "غير ملائم"
اللغة العربية	٣٥٪	١٥٪
اللغة الإنجليزية	٢٩٪	٣٠٪
الرياضيات	٣٨٪	١٣٪
العلوم	٣٧٪	١٣٪

تعزيز المنهج وطريقة تقديمه

في هذا الجانب من مراجعة المدارس، يقيِّمُ المراجعون الطرق التي تقدم بها المدارس المناهج المعدة من قبل وزارة التربية والتعليم، حيث تقوم فرق المراجعة أساساً، بفحص طرق تعزيز المنهج، وعلى سبيل المثال، كيفية تعزيز الترابط بين المواد بالأنشطة اللاصفية مثل تنظيم الرحلات التعليمية. إضافة إلى ذلك، تعدّ تنمية فهم الطلبة للحقوق والواجبات والمسئوليات جزءاً من تقديم المنهج الدراسي. وأخيراً، تصدر فرق المراجعة أحكامها على مدى جودة وفاعلية تعزيز المنهج وطريقة تقديمه للطلبة لاكتساب المهارات الأساسية بصورة ملائمة، بما في ذلك مهارات القراءة والكتابة والحساب، ومهارات تقنية المعلومات والاتصالات.

ومن بين المدارس التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، نالت جودة تعزيز المنهج وطريقة تقديمه مستوى "جيّد" أو "ممتاز" في أكثر من ٤٥٪ من المدارس، كما يوضح ذلك الشكل (١٥)، حيث توظف هذه المدارس أسلوباً بارعاً لتقديمه بطريقة شيقة، وأكثر ارتباطاً بحياة الطلبة. ففي المدارس الأكثر فاعلية، يتم تعزيز المنهج بالأنشطة اللاصفية من أجل توسيع خبرات التعلم للطلبة. وبفضل تعزيز الربط بين المواد، ودراسة منهجٍ مترابط، وربط ذلك كله بالبيئة الخارجية، تنمي أفضلُ المدارسِ فاعليةً الشعورَ بالحقوق والواجبات والمسئوليات لدى الطلبة، ومن ثم إعداد الطلبة ليس للمرحلة التالية من التعليم فحسب، بل إكسابهم المهارات اللازمة لسوق العمل أيضاً، بيْد أن أقل من نصف المدارس التي تمت مراجعتها حازت على تقدير "جيّد" في هذا الجانب.

الشكل (١٥):
تعزيز المنهج وطرق تقديمه

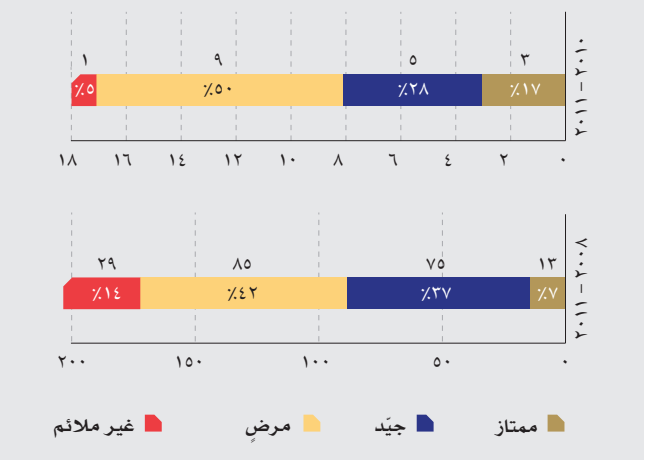

وفي المدارس التي يتم فيها إثراء المنهج الدراسي بطريقة جيّدة، تتجلى أهم جوانب القوة في توظيف البيئة المدرسية بطريقة تحفز الطلبة على التعلم، وكذلك في الاستفادة من مجموعة جيدة من الأنشطة الإثرائية، والربط بين المواد بشكلٍ جيد؛ فمثلاً، تتم الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات في تحسين تعلّم مادة الرياضيات، والعلوم واللغات. وفي المدارس "الجيدة"، على سبيل المثال، هناك أدلة على وجود ربط واضح في توظيف المهارات بين الرياضيات والعلوم، وبين التقنية التي تساهم في تطبيق الطلبة المهارات الأساسية المكتسبة من الدروس.

بالأخذ في الاعتبار جميع المدارس التي تمت زيارتها خلال الدورة الأولى من المراجعة، نجد أن المدارس التي ظهرت بمستوى "غير ملائم" تشترك في مواطن الضعف فيما يتعلق بتقديم المنهج. ولم تتمكن ١٤٪ من المدارس من إثراء المنهج (الشكل ١٥)، حيث لم تنجح هذه المدارس في الربط بين المواد، وإكساب الطلبة المهارات الأساسية بصورة ملائمة. وفي هذا الإطار، لا يتم تطوير وإكساب المهارات الأساسية التي يتضمنها المنهج الدراسي، وتقل بالتالي تنمية مهارات الطلبة بسبب الافتقار إلى التطبيق المنشود لمحتويات المنهج الدراسي التي لا تتوافق مع اهتمامات الطلبة، أو تلبي احتياجاتهم بدرجة كافية.

مساندة الطلبة وإرشادهم

يختص هذا الجانب من التقييم بجودة مساندة الطلبة وإرشادهم الذي يُقدم في المدارس، ويشمل هذا الجانب مدى جودة برامج التهيئة المقدمة للطلبة في المدارس، ومدى جودة تقييم المدرسة احتياجات الطلبة الشخصية والتعليمية، وكذلك الأخذ في الاعتبار جودة الإرشاد الذي يحصل عليه الطلبة بشأن تطورهم الشخصي والأكاديمي، وكيفية إحاطة أولياء الأمور بمستوى تقدم أبنائهم.

ومعظم المدارس لديها موظف واحد على الأقل يعمل مرشداً اجتماعياً، وتتمثل مسئوليته الرئيسة في توفير التواصل مع أولياء أمور الطلبة، وتقديم المساندة والإرشاد لهم في كل ما يتعلق بأمور أبنائهم المدرسية، وهو جانب يُعدّ من أهم الجوانب التي تركز عليها فرق المراجعة عند تقييم الإرشاد الاجتماعي.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، وحسب ما هو موضح في الشكل ١٦، نجد أن نسبة ٥٦٪ من المدارس قد حازت على تقدير "جيّد" أو "ممتاز" عموماً في هذا الجانب، فيما حصلت نسبة ٥٪ على تقدير "غير ملائم". وتتمحور أهم مواطن الضعف المشتركة في عدم قدرة المدرسة على تقييم وتوفير المساندة الملائمة والمناسبة للطلبة، إضافة إلى عدم قدرة قلة من المدارس ذات المستوى الأضعف على تقديم الإرشاد المهني والأكاديمي الجيد إلى الطلبة.

وحدة مراجعة أداء المدارس

الشكل (١٦):
مساندة الطلبة وإرشادهم

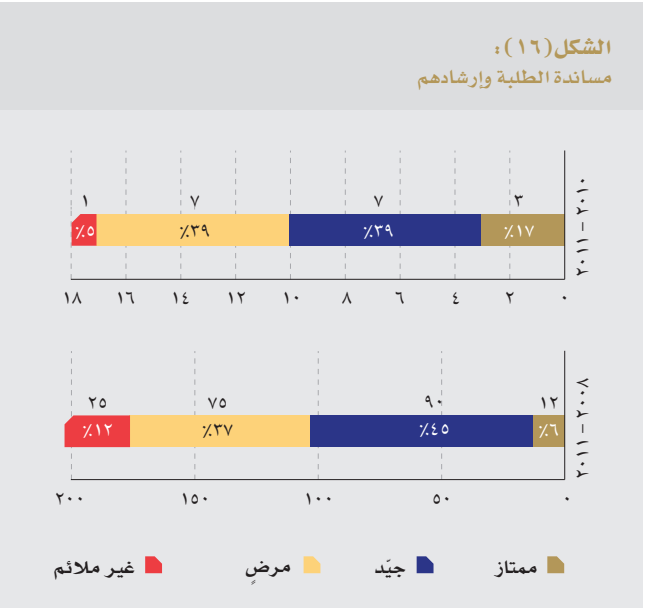

ومن بين نقاط القوة الملحوظة بين جميع المدارس التي تمت مراجعتها تقريباً خلال العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، هي قدرة المدارس على تقديم برامج التهيئة الفعالة لمساعدة الطلبة الجدد على الاستقرار بسهولة ويُسرٍ في المدرسة عند بداية انضمامهم لها، حيث حازت نسبة ٩٥٪ منها على تقدير "جيّد" أو "ممتاز"، وفيما لم تظهر الترتيبات الخاصة ببرامج التهيئة بمستوى "غير ملائم" في أي من المدارس، فقد حازت ٥ مدارس من عدد ١٨ مدرسة تمت مراجعتها خلال العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، على تقدير "ممتاز" فيما يتعلق بهذه الترتيبات في جانب مساندة الطلبة وإرشادهم.

وبينما نجد أن مستوى المساندة والوعي العام باحتياجات الطلبة من أهم النتائج المشتركة بين جميع المدارس التي تمت مراجعتها على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، فإن المساندة التعليمية داخل الصفوف الدراسية ضعيفة، حيث تفتقر المدارس إلى دمج السجلات المتعلقة باحتياجات الطلبة الشخصية والاجتماعية في سجلات تقدمهم الأكاديمي بشكلٍ جيّد، وكذلك يفتقر المعلمون إلى الوعي الكافي بالأمور الاجتماعية والتطورات الشخصية الأوسع نطاقاً للطلبة، ومدى تأثيرها على سلوكياتهم داخل الصفوف الدراسية.

فاعلية القيادة والإدارة

يركز هذا الجانب على مدى فاعلية وجودة أداء قيادة المدرسة في إلهام وتحفيز ومساندة منتسبي المدرسة، ومدى امتلاكها رؤية واضحة وخطة تحسين مدرسية طويلة الأجل؛ مبنية على خطط التطوير الإستراتيجي التفصيلية.

في نسبة ٥٦٪ من ١٨ مدرسة التي تمت مراجعتها خلال العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، نالت فاعلية القيادة والإدارة تقدير "جيّد" أو "ممتاز"، ونسبة ٣٣٪ على تقدير "مرضٍ"، فيما حصلت نسبة ١١٪ على تقدير "غير ملائم" (انظر الشكل ١٧).

وبالنظر إلى جميع المدارس التي تمت مراجعتها منذ بداية المراجعات الرسمية في عام ٢٠٠٨، وجدت الوحدة أن مستوى مدرسة من كل سبع مدارس تقريباً ظهر بشكلٍ "غير ملائم" في فاعلية القيادة والإدارة، ويعتبر نقل مديري المدارس بشكلٍ متكررٍ من مدرسة إلى أخرى، من أكبر العوائق التي تواجه المدارس من أجل المحافظة على جودة المدارس وعملية التحسّن المستمرة بها. إن فاعلية القيادة والإدارة في قلة من المدارس نالت تقديراً أعلى من فاعلية المدرسة بوجهٍ عامٍ، وفي العادة تُعزى أسباب ذلك إلى أن تقييم فريق المراجعة لجودة وفاعلية مدير المدرسة وأعضاء الهيئة الإدارية الجدد الذين قضوا في مناصبهم فترة زمنية قصيرة، ولم يظهر تأثير شخصياتهم، وخططهم وسياساتهم على الحياة المدرسية في وقت المراجعة.

ومن المبادئ المتفق عليها أصولاً بين اختصاصي تطوير المدارس على الصعيد الدولي، أن تلّمس التحسينات الجوهرية في أداء المدارس الضعيفة يستغرق من فريق القيادة الجديد عادة من ثلاث إلى خمس سنوات. وفي الغالبية العظمى من المدارس التي تمت مراجعتها، وجدت فرق المراجعة أن مديري المدارس قضوا في مناصبهم فترة زمنية قصيرة نسبياً، بل كانت في بعض المدارس أسابيع قليلة. ومع هذا، فلا تعتمد القيادة المدرسية الجيّدة على المهارات القيادية لمدير المدرسة فحسب، بل على مدى فاعلية منتسبي المدرسة في العمل بشكلٍ جماعي كفريق واحد ووضع إطار عمل إستراتيجي للتحسين يتجاوز المدرسة ذاتها؛ ومن ثم، ففي المدارس التي يشغل فيها المديرون مناصبهم حديثاً، تقوم فرق المراجعة بتقييم جوانب قوة الفريق في العمل كفريق واحد عند التوصل إلى حكم القدرة الاستيعابية للمدرسة على التحسّن.

تكمن جوانب القوة الرئيسة لفرق القيادة المدرسية الجيّدة في قدرتها على إلهام وتحفيز ودعم منتسبي المدرسة بفاعلية. وفي هذا الجانب، حازت نسبة ٥٦٪ من المدارس على تقدير "جيّد" أو "ممتاز". وكذلك، من الخصائص المميزة للمدارس وفرق القيادة الأكثر فاعلية، أن هذه المدارس تمتلك رؤية واضحة مبنية على أهداف محددة، وتستجيب بشكلٍ جيد لآراء ووجهات نظر الأطراف ذات العلاقة؛ حيث نالت نسبة ٦١٪ تقريباً من فرق القيادة الأكثر فاعلية تقدير "جيّد" أو ممتاز". ويجب أن يكون التقييم الذاتي الفعال الذي يستخدم بدقة لضمان الجودة، هو الأساس البنّاء لعمليات التخطيط الإستراتيجي كافة، وذلك لضمان التركيز بقوة على التحسّن والتطوير. ومن النتائج الجديرة بالملاحظة، أنه على الرغم من أن مستوى حوالي ٥١٪ من المدارس ظهر بشكلٍ "جيّد" أو "ممتاز" في كل من جوانب التقييم الذاتي والتخطيط للتطوير، فإن نسبة ١٦٪ من المدارس تقريباً نالت تقدير "غير ملائم" في هذه الجوانب. وبوجهٍ عام، قامت المدارس بتحسين جودة إجراءات التقييم الذاتي لها خلال الدورة الأولى من المراجعات. وفي المدارس التي نالت تقدير "غير ملائم" في إجراءات التقييم الذاتي، فإن هذه المجموعة تتضمن الكثير من مديري المدارس الذين قضوا في مناصبهم فترة زمنية قصيرة، وكذلك المدارس التي تكون فيها عمليات التقييم الذاتي والتخطيط للتحسين في المراحل الأولى من التطوير. وتفتقر المدارس الأقل فاعلية إلى متابعة أو تحليل أثر التطور المهني على طرق التعليم.

الشكل (١٧):
فاعلية القيادة والإدارة

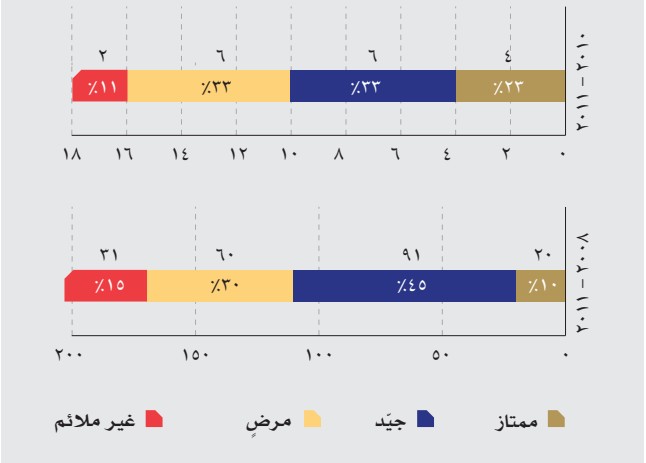

ما بعد عملية المراجعة

يجب على المدارس، بعد انتهاء المراجعة، استكمال خطة العمل المبنية على أساس الجوانب التي بحاجة إلى تحسين طبقاً لما ورد في تقرير المراجعة. إذ تُقدّم المدارس خطة العمل إلى وزارة التربية والتعليم، بعد ستة أسابيع من استلامها مسودة تقرير المراجعة لتدقيقها. وتقوم وزارة التربية والتعليم بدورها بإرسال هذه الخطط لوحدة مراجعة أداء المدارس. وفي حالة المدارس التي حازت على تقدير "غير ملائم" عموماً، تقوم وحدة مراجعة أداء المدارس بإجراء زيارة المتابعة لها ما بين ستة أشهر إلى سنة لتقييم مدى التقدم الذي أحرزته هذه المدارس في معالجة الجوانب التي بحاجة إلى تحسين.

التوصيات

تعتبر عملية تحسين أداء المدرسة من العمليات التي يجب أن يشارك فيها جميع الشركاء الرئيسيين من ذوي العلاقة من حيث التخطيط ووضع خطط العمل اللازمة حيال ذلك. ويجب أن يستند التخطيط إلى التقييم الدقيق للأداء الحالي للمدرسة، وتحديد الأولويات ووضع خطط العمل مقابل أهداف قابلة للقياس؛ حتى يتسنى تحديد ومتابعة مدى التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ خطط العمل. وفيما تعتبر جودة وفاعلية القيادة لمدير المدرسة هي الأساس الذي ترتكز عليه عملية التحسين، فإنه لا يمكن أن يحرز النجاح بمفرده دون الاستعانة بفريق قوي، فكفاءة المدير والفريق القيادي الذي معه هي التي تعمل على تفعيل خطة التحسين المستدامة، وإحداث التغيير في المدرسة. ويجب في الحالات التي تظهر فيها المدارس بمستوى غير ملائم، تبني أسلوب جذري للتدخل في إدارتها، وتطوير التخطيط الإستراتيجي، وتنفيذ خطط العمل لتحقيق التحسين المنشود.

يقدم هذا التقرير العديد من الجوانب التي بحاجة إلى تحسين، وهي كما يلي:

- يجب على المدارس اتخاذ إجراءات صارمة بناءً على التوصيات المحددة الواردة في تقارير المراجعة لوحدة مراجعة أداء المدارس، كذلك إبداء القدرة على بيان مستوى التقدم في استيفاء كل توصية من التوصيات في غضون ٦ أشهر من نشر التقرير، وبلا شك أيضاً، في وقت إجراء زيارة المتابعة للمدرسة.

- يجب على المدارس تبني أسلوب أكثر واقعية للتقييم الذاتي وقائماً على أساس المعلومات والأدلة الثابتة والأفكار الصادقة والاستخدام الفعال للمعايير الواردة في الإطار العام للمراجعة؛ فمثلاً، إذا منحت المدرسة ذاتها درجة "جيّد" في استمارة التقييم الذاتي فيما يتعلق بجودة ما تقدمه، فيجب أن تقدم بوضوح المعلومات والأدلة التي تدعم حقها في الحصول على هذه الدرجة، وأن تتوافق مع المعايير المناسبة الواردة في الإطار العام للمراجعة.

- على المدارس تقييم إنجاز الطلبة بطريقة أكثر دقة، إضافة إلى الاستفادة من مؤشرات القياس الخارجية، حيث وجدت فرق المراجعة، وبشكلٍ متكررٍ، أن مستويات الطلبة داخل الفصول الدراسية لا تتوافق مع مستويات التقييمات الواردة في نتائج وزارة التربية والتعليم والامتحانات التي تنظمها المدرسة. لذلك، ينبغي أن تدعم درجة التقييم العام للمدرسة بالدليل الدقيق، وفي حينه، بأن مستوى أداء الطلبة يتوافق مع نتائج الامتحانات الوزارية والمدرسية، فالتقييمات الصحيحة التي تتم مشاركتها مع الطلبة، يجب أن تعكس مستوى التقدم لهم، وجوانب القوة لهم والجوانب التي بحاجة إلى تحسين.

- ينبغي تحسين جودة عمليتي التعليم والتعلّم من خلال توسيع نطاق الإستراتيجيات المستخدمة لتوفير مستويات ملائمة من التحدي لجميع فئات وقدرات الطلبة في الدروس، وفي خبرة التعلم المستقلة لهم.

- ينبغي تقديم المنهج بطرق ابتكارية وعملية، مع تقديم مجموعة واسعة من الأنشطة اللاصفية ليتلاءم مع اهتمامات الطلبة واحتياجاتهم، إضافة إلى تعزيز الفرص المتاحة لهم للربط بين المواد. ومع ذلك، نجد أن المنهج يُقدم بطريقة مباشرة كما ورد في الكتب المدرسية، ومن ثم لا تشكل طريقة تقديمه تحدياً للطلبة في الكثير من المدارس التي تمت مراجعتها؛ مما يتعين على المدارس الحد من الاعتماد على الكتب المدرسية باعتبارها المصدر الوحيد للتعليم والتعلم.

- ينبغي على المدارس وضع إستراتيجية ملائمة للتخطيط والتحسين والتطوير تتضمن الواجبات والمسئوليات المنوطة بكل الموظفين المذكورة وظائفهم فيها، مقرونةً بمعايير النجاح القابلة للقياس والجداول الزمنية الواقعية، وذلك من أجل إحراز التقدم في تعزيز إجراءات التحسين للاستمرار في رفع مستويات مخرجات التعلم للطلبة من خلال الممارسة المعتادة في الإدارة المدرسية.

وحدة مراجعة أداء المدارس

المراجعات التجريبية للمدارس الخاصة ورياض الأطفال

في عام ٢٠١٠، اتخذت الهيئة خطوة مهمة لدمج كل من المدارس الخاصة ورياض الأطفال في ضمان الجودة وبرنامج تحسين أداء المدارس، حيث قامت وحدة مراجعة أداء المدارس، في شهر مارس ٢٠١٠، بالتشاور على نطاق واسع مع جميع المدارس الخاصة ورياض الأطفال، بشأن المبادئ الواجب أن يستند إليه الإطار العام للمراجعة المقترح لها.

واعتباراً من شهر يونيو ٢٠١٠، وبالتعاون مع الشريك الدولي، مركز المعلمين البريطانيين (CfBT) قامت الوحدة بوضع الإطار العام المقترح لمراجعة المدارس ورياض الأطفال، إضافة إلى مجموعة من المستندات ذات العلاقة لدعم عملية المراجعة. كذلك، وفرت الوحدة للمدارس الخاصة ورياض الأطفال فرصة التطوع للمشاركة في برنامج المراجعات التجريبية، حيث تم اختيار عشر مدارس خاصة وثماني روضات من رياض الأطفال للمشاركة في مرحلة المراجعات التجريبية في الفترة من شهر أكتوبر ٢٠١٠ إلى شهر ديسمبر ٢٠١٠، واتسمت المدارس الخاصة ورياض الأطفال التي وقع الاختيار عليها بالتنوع من حيث الحجم وأنواع المناهج الدراسية التي تقدمها. إضافة إلى ذلك، فقد كانت المدارس الخاصة التي تمت مراجعتها تتضمن المراحل التعليمية الأساسية، تحديداً وهي: المرحلة الابتدائية، والمرحلة الإعدادية والمرحلة الثانوية، فيما يتضمن البعض منها رياض الأطفال. وتركزت المحصلة الرئيسة من مرحلة المراجعات التجريبية في تطوير الإطار العام الموحد للمراجعة المعتزم تطبيقه على جميع المدارس (الحكومية والخاصة) ورياض الأطفال في البحرين. وقد تم إرسال نسخة من الإطار العام الموحد إلى جميع المدارس ورياض الأطفال في البحرين لإبداء رأيهم فيه، ومن ثم تم عرضه على مجلس إدارة الهيئة الذي وافق عليه وأقره في يناير ٢٠١١، ثم اعتماده والتصديق عليه من قبل مجلس الوزراء.

وحدة الامتحانات الوطنية

وحدة الامتحانات الوطنية

مقدمة

قامت وحدة الامتحانات الوطنية بإجراء الامتحانات الوطنية الثالثة بمملكة البحرين في شهر مايو ٢٠١١، لطلبة الصفين الثالث والسادس، كما قامت الوحدة أيضاً بإجراء الامتحانات الوطنية الثانية لطلبة الصف التاسع في جميع المدارس الحكومية بالمملكة، وبلغ مجموع الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية ٣١٥٠٠ طالب/طالبة تقريباً، حيث أدى طلبة الصف الثالث الامتحانات في مادتي اللغة العربية والرياضيات، في حين أدى طلبة الصفين السادس والتاسع الامتحانات في مواد اللغة العربية والرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية.

تم تصحيح أوراق الامتحانات في شهر يونيو الماضي، واحتسبت درجات أغلبية الطلبة وِفْقَ مستوى المجموع النهائي لكل ورقة امتحان، كما تم احتساب الدرجات لكل صف، ولكل مادة من مواد الامتحانات على مستوى فقرات أسئلة الامتحانات لعينة عشوائية مشتركة تمثل نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة، وذلك لجمع البيانات اللازمة لعمل تحليل تفصيلي لأداء الطلبة بناءاً على كفايات المنهج. ويلخص هذا التقرير نتائج تحليل الامتحانات الوطنية التي أجريت في شهر مايو ٢٠١١، وأية مقارنات ذات علاقة بنتائج الامتحانات الوطنية في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وفيما توضح البيانات نتائج جميع السنوات الثلاث، فإنه ينبغي التركيز على أن نتائج الامتحانات الوطنية للعام ٢٠١١، كانت قد تأثرت بدرجة كبيرة بالأحداث المؤسفة التي شهدتها مملكة البحرين في النصف الثاني من العام الأكاديمي ٢٠١١، ومن ثم، يجب ألا تقارن بالنتائج السابقة التي حققها الطلبة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

وكما سيتضح من النتائج، سوف تستند بعض النتائج التالية إلى تحليل مستوى أداء مجموع الطلبة في الامتحانات الوطنية، فيما تستند بعض النتائج الأخرى إلى تحليل مستوى الأداء في الامتحانات لعينة عشوائية تمثل نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة، وذلك لجمع البيانات اللازمة لعمل تحليل تفصيلي لأداء الطلبة بناءً على كفايات المنهج.

الأسس ومستوى أداء الطلبة

يتم قياس مستوى أداء الطلبة في المواد وإصدار النتائج من خلال مستوى الأداء في المواد، والذي تم احتسابه بمقياس درجات يتراوح ما بين ٠,٠ و٨,٠.

تعتبر طريقة مستوى الأداء في المواد مقياساً مطلقاً لقدرة الطالب مقابل المهارات والموضوعات في مواصفات الامتحانات. وقد حُدد المتوسط الوطني لأداء الطلبة بمعدل ٤,٠ في السنة الأولى من التقييم (٢٠٠٩ للصفين الثالث والسادس، وعام ٢٠١٠ للصف التاسع)، ويعتبر المتوسط الوطني بمثابة القاعدة الأساسية التي سيتم إزائها قياس مستوى الأداء في السنوات اللاحقة. ويتم وضع الامتحانات بحيث تمكّن الموازنة بين الامتحانات من مقارنة مستوى الأداء في السنوات اللاحقة بمستوى الأداء في سنوات القاعدة الأساسية.

وتوخياً للسرية، تقوم وحدة الامتحانات الوطنية بإعداد امتحان مختلف كل عام، مع الحرص على تشابه المحتوى والمواصفات الإحصائية للامتحانات، في كل الأعوام، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الوحدة لضمان التشابه، فقد تختلف هذه الامتحانات من حيث صعوبتها من سنة إلى أخرى. ولمراعاة هذا الأمر، تستخدم وحدة الامتحانات الوطنية عملية يُطلق عليها اسم "الموازنة بين الامتحانات"، والتي تسَوِّي بين الامتحانات – من حيث الصعوبة – في السنوات المتتالية، (كولين وبرينان، ٢٠٠٤ [١]). تضمن الموازنة بين الامتحانات عدم منح الطلبة في أية سنة دراسة ميزة غير عادلة مقارنة بالطلبة في سنة دراسية أخرى، وأما التغييرات الواردة في التقارير بشأن مستويات الإنجاز فتُعزى إلى الفروق في مستويات الطلبة، وليس إلى الفروق في صعوبة الامتحانات، حيث تستخدم الوحدة تصميم فقرات أسئلة الامتحانات المشتركة غير المتكافئة في الموازنة بين الامتحانات في السنوات المختلفة، وذلك حتى يتسنى أن تكون نتائج مستوى الأداء في المواد الواردة في هذا التقرير لتقييمات عام ٢٠١١ قابلة للمقارنة الإحصائية مع نتائج الامتحانات لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

مستوى أداء الطلبة

يوضح الجدول (١) متوسط مستوى الأداء في المواد.

الجدول (١):
متوسط الأداء في المواد للصفوف ٣، ٦ و٩ للأعوام ٢٠٠٩ – ٢٠١١

الصف	المادة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
٣	اللغة العربية	٤,٠٠	٤,٠٥	٣,٧٠
	الرياضيات	٤,٠٠	٤,٣٥	٣,٤٠
٦	اللغة العربية	٤,٠٠	٣,٩٠	٢,٥٠
	الرياضيات	٤,٠٠	٤,٠٥	٢,٥٠
	اللغة الإنجليزية	٤,٠٠	٤,٠٥	٣,٣٠
	العلوم	٤,٠٠	٤,٠٥	٢,٨٥
٩	اللغة العربية	–	٤,٠٠	٢,٧٥
	الرياضيات	–	٤,٠٠	٣,٨٥
	اللغة الإنجليزية	–	٤,٠٠	٤,٠٥
	العلوم	–	٤,٠٠	٢,٨٠

[١] (ام. جيه. كولين وآر. ال. برينان (٢٠٠٤). الموازنة والقياس والربط بين الامتحانات: الطرق والممارسات، الطبعة الثانية، نيويورك: سبرنجر-فيرلاج.

وحدة الامتحانات الوطنية

ويبين متوسط مستوى الأداء في المواد انخفاض أداء الطلبة في عام ٢٠١١، في جميع المواد وفي الصفوف كافة تقريباً باستثناء مادة اللغة الإنجليزية للصف التاسع، والتي شهدت تحسناً بمعدل ٠,٠٥ في مستوى الأداء مقارنة بالقاعدة الأساسية لعام ٢٠١٠. ويمكن أن يُعزى هذا الأمر إلى الأحداث المؤسفة التي شهدتها مملكة البحرين خلال النصف الثاني من العام الأكاديمي ٢٠١١/٢٠١٠، والتي أثرت على دافعية الطلبة، وعلى فترة التعلم في المدارس ومن ثم، يجب أخذ هذه الأمور في الاعتبار عند النظر إلى نتائج الامتحانات الوطنية هذا العام، و يجب ألا تقارن بالنتائج السابقة التي حققها الطلبة في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، على الرغم من مصداقية هذه المقارنة من الناحية الإحصائية.

وتوضح الجداول من (٢) إلى (٤) النسب المئوية التراكمية لمستوى الأداء في المواد، فيما توضح الأشكال من (١٨) إلى (٢٧) نفس النسب. وتبين الخلايا المظللة باللون الأصفر درجات المتوسط الوطني بمعدل ٤,٠، وهي القاعدة الأساسية المستمدة من متوسط مستوى أداء الطلبة في السنة الأولى من الامتحانات الوطنية.

الجدول (٢):
النسب المئوية التراكمية لمستوى الأداء في المواد للصف ٣ للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

مستوى الأداء	اللغة العربية			الرياضيات		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١,٠	٩٢,٣	٩٥,٤	٨٨,٤	٩٣,٣	٩٤,٥	٨٩,٠
٢,٠	٨٤,٥	٨٥,٣	٧٩,٧	٨٥,١	٩٠,٢	٧٨,٢
٣,٠	٦٩,٤	٦٩,٤	٦٤,٩	٧٢,٩	٧٩,٢	٥٨,٦
٤,٠	٤٩,١	٥٠,١	٤٦,٨	٤٨,٧	٦٠,٤	٣٥,٠
٥,٠	٢٩,٢	٣٠,٧	٢٨,٥	٢٤,٨	٣٩,٤	١٥,٦
٦,٠	١٣,٥	١٣,٤	١٣,٩	٩,٩	٢١,٠	٥,٣
٧,٠	٤,٦	٤,٠	٣,٧	٢,٢	٧,٥	١,٥
٨,٠	١,٠	١,١	١,٥	٠,٥	٢,٥	٠,٣

الجدول (٣):
النسب المئوية التراكمية لمستوى الأداء في المواد للصف ٦ للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

مستوى الأداء	اللغة العربية			الرياضيات			اللغة الإنجليزية			العلوم		
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١,٠	٩٠,٩	٩٤,٣	٧٥,٨	٨٥,٨	٨٨,٦	٧٧,٤	٩٧,٣	٩٧,٨	٩٤,٦	٩٥,٨	٩٧,٦	٨٨,٨
٢,٠	٨٣,٠	٨٥,٢	٦١,٤	٧٦,٩	٨١,٦	٥٥,٠	٩٤,٥	٩٥,٨	٨١,٦	٩٢,٤	٩٤,٩	٧٥,٤
٣,٠	٧٠,٦	٧٢,٠	٤٠,٠	٦٤,٥	٦٦,٢	٣٢,٧	٧٦,٨	٨٢,٣	٤٩,٦	٧٨,٧	٨٣,٩	٥٠,٠
٤,٠	٥٢,٤	٥٠,٥	٢٠,٥	٤٣,٤	٤٦,٩	١٤,٢	٣٦,٧	٤٩,٦	٢١,٦	٤٩,٨	٥٧,٣	٢٠,٦
٥,٠	٢٨,٢	٢٦,٢	٦,٦	٢١,٣	٢٣,٣	٤,٤	١٥,١	٢٠,٤	١٠,٠	١٩,٨	٢٢,٠	٤,٣
٦,٠	٨,٧	٨,٠	١,٣	٧,٧	٨,٩	١,٣	٥,٥	٧,٧	٤,١	٢,٨	٣,٦	٠,٤
٧,٠	١,٧	١,١	٠,٠	٢,٠	٣,١	٠,٢	١,٨	٢,٧	١,٧	٠,٢	٠,٣	٠,٠
٨,٠	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٣	٠,٧	٠,٠	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠

الجدول (٤):
النسب المئوية التراكمية لمستوى الأداء في المواد للصف ٩ لعامي ٢٠١٠-٢٠١١

مستوى الأداء	اللغة العربية		الرياضيات		اللغة الإنجليزية		العلوم	
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١
٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١,٠	٩٣,٠	٧٤,٨	٨٥,٧	٧٧,٣	٩٣,١	٩١,٤	٩٤,٢	٩٠,٩
٢,٠	٨٧,٠	٦٢,٣	٧٩,٣	٧١,٨	٨٤,٥	٨٥,٤	٩٢,١	٧١,٤
٣,٠	٧٢,٦	٤٧,٩	٦٩,٣	٥٧,١	٦٦,٥	٧١,١	٨٠,٥	٤٢,٦
٤,٠	٤٩,٩	٢٨,٧	٤٤,٧	٣٨,٨	٤٠,٢	٤١,٠	٥١,٥	١٧,١
٥,٠	٢٧,٢	١٣,٨	٢٢,٦	٢٠,٤	٢٢,٧	١٩,٨	٢٠,١	٣,٢
٦,٠	٩,٨	٤,٥	٧,٧	٦,٩	٩,٧	٩,٣	٤,٦	٠,٢
٧,٠	٢,١	١,١	٢,٣	١,٣	٣,٤	٣,٤	٠,٣	٠,٠
٨,٠	٠,٤	٠,٢	٠,٥	٠,٢	٠,٩	٠,٧	٠,٠	٠,٠

الشكل (١٨):
مستوى الأداء في مادة اللغة العربية للصف ٣

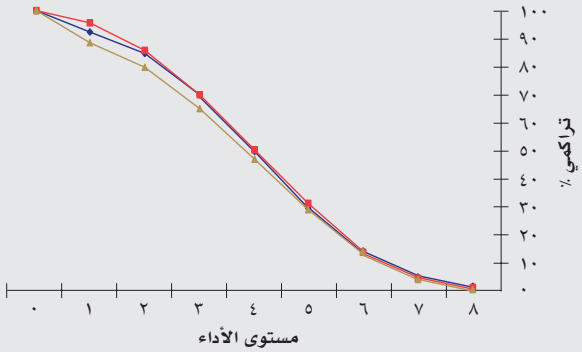

الشكل (١٩):
مستوى الأداء في مادة الرياضيات للصف ٣

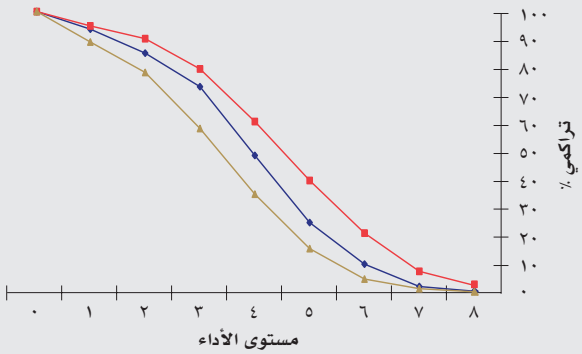

الشكل (٢٠):
مستوى الأداء في مادة اللغة العربية للصف ٦

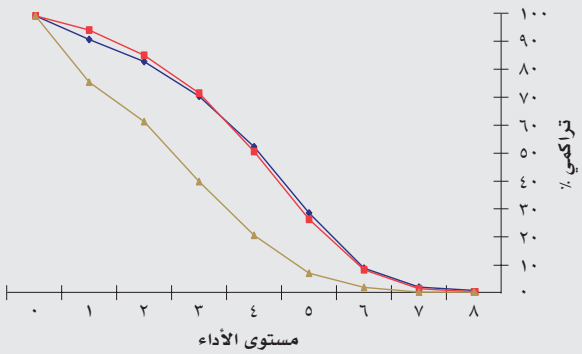

الشكل (٢١):
مستوى الأداء في مادة الرياضيات للصف ٦

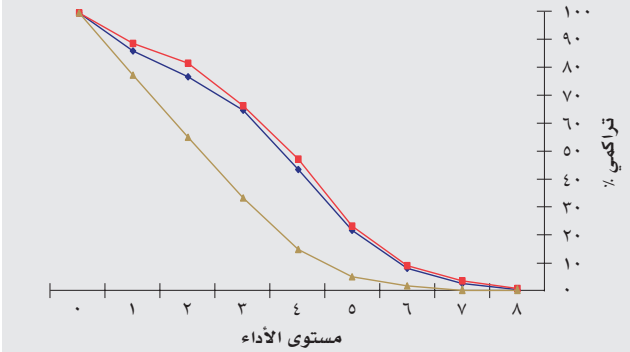

الشكل (٢٢):
مستوى الأداء في مادة اللغة الإنجليزية للصف ٦

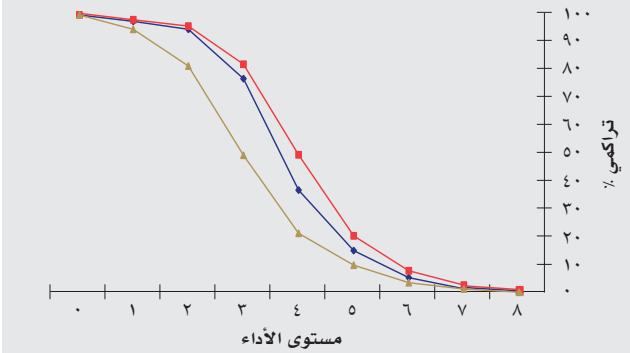

الشكل (٢٣):
مستوى الأداء في مادة العلوم للصف ٦

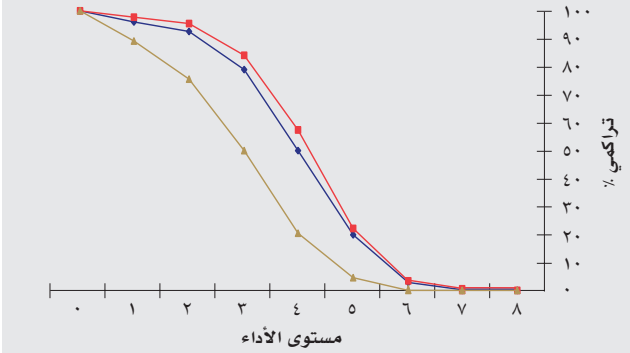

وحدة الامتحانات الوطنية

الشكل (٢٤):
مستوى الأداء في مادة اللغة العربية للصف ٩

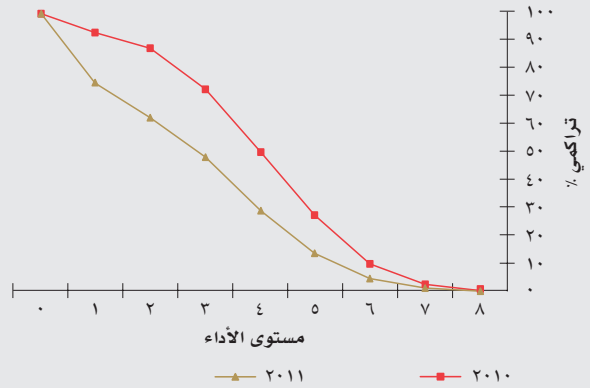

الشكل (٢٥):
مستوى الأداء في مادة الرياضيات للصف ٩

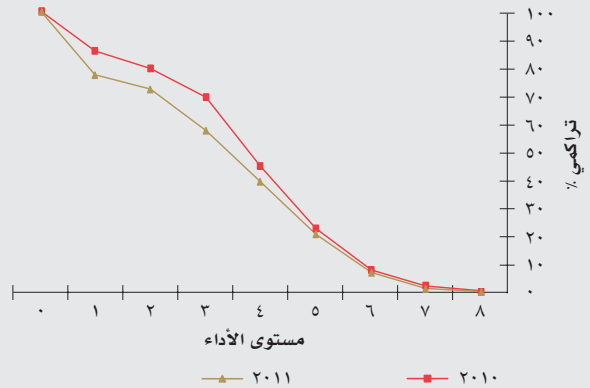

الشكل (٢٦):
مستوى الأداء في مادة اللغة الإنجليزية للصف ٩

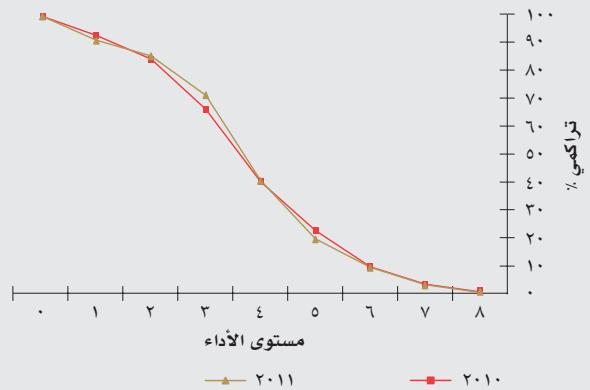

الشكل (٢٧):
مستوى الأداء في مادة العلوم للصف ٩

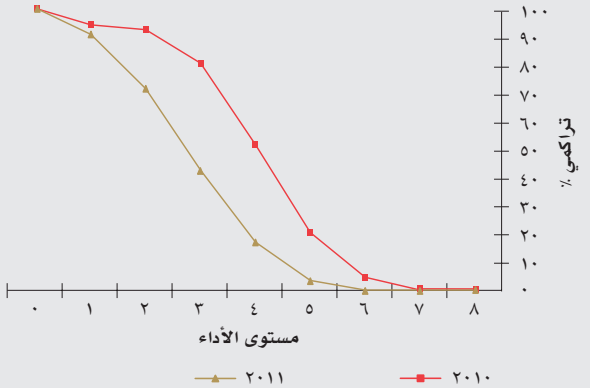

ملاحظات عامة على مستوى الأداء في المواد فيما يتعلق بالموضوعات والمهارات

تظهر الجداول التالية بيانات من المواد التي تم أداء الامتحان فيها، في الصفوف الثالث والسادس والتاسع، وتشير – على وجه الخصوص – إلى "الموضوعات" في المواد (مثل: الاستماع، والقراءة والكتابة في مواد اللغات)، وإلى "المهارات" في "الموضوعات" (مثل: "فهم المعنى الصريح"، "البناء والقواعد النحوية"، و"تحديد النقاط الرئيسة في المناقشة" في مادة اللغة الإنجليزية).

يُعرض مستوى الأداء في المواد، والذي تم احتسابه بمقياس درجات يتراوح ما بين ٠,٠ و٨,٠ لكل "موضوع" و"مهارة" في كل مادة من المواد في الجداول التالية[٢]، ويُلاحظ أن مستوى الأداء للمادة يختلف عن متوسط الأداء في الموضوعات أو المهارات؛ حيث يتم احتساب مستوى الأداء للمادة من واقع بيانات مجموع الطلبة، فيما يتم احتساب مستوى الأداء في الموضوعات والمهارات من عينة عشوائية تمثل نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة.

كما تستند الملاحظات العامة أدناه إلى البيانات المستخلصة من عينة عشوائية تمثل نسبة ١٠٪ فقط من مجموع الطلبة الذين أدوا الامتحانات الوطنية في هذه الدورة، وتمثل الملاحظات مراجعة استكشافية دقيقة للبيانات، وقد تستعمل بوصفها أساساً لإجراء المزيد من البحث، وبخاصة مع الأخذ في الاعتبار الملاحظات المهمة المذكورة أعلاه بشأن مستوى أداء الطلبة في عام ٢٠١١، والتي تقترح عدم إجراء المقارنات المتشابهة بين نتائج الامتحانات الوطنية التي حققها الطلبة في عامي ٢٠٠٩–٢٠١٠، من ناحية، وبين نتائج الامتحانات الوطنية لعام ٢٠١١، والتي يجب اعتبارها نتائج استثنائية.

[٢] يتم احتساب مستوى قدرات الطلبة على الأداء في المواد على أساس درجة القدرة المطلقة المستمدة من "مقياس راش". وفي السنة الأولى، حُدد المتوسط الوطني لأداء الطلبة بمعدل ٠,٤، ويتم تثبيت امتحانات السنوات اللاحقة بالمقياس المحدد في السنة الأولى للامتحانات. وبطبيعة الحال، سوف يتغير المتوسط الوطني لأداء الطلبة سنة تلو الأخرى. فإذا تحسّن مستوى أداء الطلبة من سنة إلى أخرى، فسوف يرتفع المتوسط الوطني، ومن ثم نحصل على مقياس أداء مطلق على مر الزمن.

مستوى الأداء لطلبة الصف الثالث

اللغة العربية (الجدول ٥)

- يعتبر مستوى الأداء في السنوات الثلاث متشابهاً إلى حد كبير في جميع الامتحانات وفي جميع "الموضوعات" (الاستماع، والقراءة، والكتابة).
- من الواضح أن القدرة على الكتابة كانت تشكل التحدي الأكبر أمام الطلبة في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، في حين يتضح أن القراءة تشكل تحدياً أكبر من الاستماع والكتابة في عام ٢٠١١.
- تُمنح بعض المهارات درجات قليلة جداً، ومن أمثلة ذلك، مهارة "تفاصيل المحادثة" (التي تمنح درجة واحدة)، ولهذا السبب يتذبذب أداء الطلبة من سنة إلى أخرى.
- "المهارات" التي حقق فيها الطلبة أداءً أقوى عموماً تتضمن: متابعة التفاصيل أو التعليمات، واختيار أو استرجاع المعلومات وتحديد الأفكار الرئيسة للمحادثة، إلا أن مهارات اقتراح الأحداث اللاحقة ومعرفة معاني الكلمات تشكل أهم الصعوبات التي يواجهها الطلبة.

الجدول (٥):
نتائج مادة اللغة العربية للصف الثالث للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١
حسب الموضوعات والمهارات

مادة اللغة العربية للصف الثالث		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الموضوعات	الاستماع	٤,٢	٤,٢	٤,٠
	القراءة	٣,٩	٤,٠	٣,٧
	الكتابة	٣,٨	٣,٩	٤,٠
المهارات	الأفكار الرئيسة للمحادثة	٥,٥	٤,٩	٤,٧
	التعرف على نغمة الصوت	٤,٧	٣,٧	٤,١
	تقييم لغة الكاتب	٤,٤	٣,٨	٣,٠
	اختيار/استرجاع المعلومات [٣]	٤,٣	٤,٧	٥,١
	هجاء مجموعة من الكلمات	٣,٩	٣,٩	٤,٠
	استخدام مجموعة من المفردات	٣,٧	٣,٩	٤,٠
	فهم المعنى الضمني	٣,٧	٢,٦	٣,٣
	وضع علامات الترقيم والتشكيل الصحيحة [٤]	٣,٥	٢,٨	٤,٤
	الترتيب المتناسق للجُمل [٥]	٣,٤	٣,٨	غيرمتوفر
	كتابة رسالة بسيطة	غيرمتوفر	غيرمتوفر	٣,٨
	كتابة قصة قصيرة	غيرمتوفر	غيرمتوفر	٤,١
	متابعة التفاصيل أو التعليمات	٣,٢	٣,٣	٥,٣
	فهم المعنى الصريح	٣,٠	٣,٦	٤,٨
	اقتراح الأحداث اللاحقة	٢,٥	١,٦	٢,٢
	تفاصيل المحادثة	١,٣	٣,٢	٤,٥
	معرفة معاني الكلمات	١,٢	٣,١	٢,٩
	المتوسط الوطني	٤,٠	٤,١	٣,٧

الرياضيات (الجدول ٦)

- يعتبر مستوى الأداء في "الموضوعات" (الإحصاء والاحتمال، الأعداد والجبر، الهندسة والقياس) متشابهاً جداً في جميع الامتحانات في السنوات الثلاث.
- مرة أخرى، يعتبر مستوى الأداء في مجالات "المهارات": استخدام وتطبيق الرياضيات والمعرفة الرياضية، متشابهاً للغاية، في جميع الامتحانات في السنوات الثلاث.

الجدول (٦):
نتائج مادة الرياضيات للصف الثالث للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١
حسب الموضوعات والمهارات

مادة الرياضيات للصف الثالث		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الموضوعات	الهندسة والقياس	٤,٠	٤,٥	٣,٤
	الأعداد والجبر	٣,٩	٤,٥	٣,٣
	الإحصاء والاحتمال	٣,٨	٤,٧	٣,٣
المهارات	المعرفة الرياضية	٤,٠	٤,٥	٣,٣
	استخدام وتطبيق الرياضيات	٣,٩	٤,٤	٣,٣
	المتوسط الوطني	٤,٠	٤,٤	٣,٤

مستوى الأداء لطلبة الصف السادس

اللغة العربية (الجدول ٧)

- في جميع "الموضوعات" (القراءة، والكتابة والاستماع)، توجد اختلافات ملحوظة، حيث كان أداء الطلبة جيداً – على وجه الخصوص – في الاستماع، مقارنة بالقراءة والكتابة في امتحانات عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠. ومع ذلك، ظهر تدنٍ ملحوظ في أداء الطلبة في القراءة مقابل الاستماع والكتابة في امتحانات عام ٢٠١١.
- في عام ٢٠١١، تتضمن أفضل المهارات التي أظهرها الطلبة: تحديد الفكرة العامة، يليها العرض والخط، وتحديد العناصر الأساسية للقصة؛ وهذا مختلف تماماً عن العامين السابقين.
- وكما في الصف الثالث؛ يتم قياس بعض المهارات حسب فقرات أسئلة الامتحانات بدرجات قليلة جداً، مما يعني تذبذب الأداء بشكلٍ قوي من سنة إلى أخرى.

[٣] مهارة "اختيار /استرجاع المعلومات" كانت تسمى مهارة "تلخيص النقاط الرئيسة" في الامتحانات الوطنية لعام ٢٠٠٩

[٤] مهارة "وضع علامات الترقيم والتشكيل الصحيحة" كانت تسمى مهارة "الترقيم الصحيح" في الامتحانات الوطنية لعام ٢٠٠٩

[٥] مهارة "الترتيب المتناسق للجُمل" تم تقسيمها إلى "كتابة رسالة قصيرة" و"كتابة قصة قصيرة" في الامتحانات الوطنية لعام ٢٠١١

وحدة الامتحانات الوطنية

الجدول (٧):
نتائج مادة اللغة العربية للصف السادس للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١
حسب الموضوعات والمهارات

مادة اللغة العربية للصف السادس		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الموضوعات	الاستماع	٤,٩	٤,٣	٢,٩
	القراءة	٣,٩	٣,٩	١,٦
	الكتابة	٣,٧	٣,٨	٣,٦
المهارات	تلخيص	٦,٢	٣,٤	٣,٦
	تحديد الفكرة العامة	٥,٩	٣,٨	٦,٩
	تحديد النقاط الرئيسة	٥,٦	٥,٠	٤,٠
	تحديد التسلسل	٥,٣	٥,٩	٣,٧
	تحديد الحقائق وإبداء الرأي	٤,٧	٤,٥	٣,٠
	الهجاء	٤,٠	٤,٨	٤,٠
	العرض والخط	٤,٠	٤,٨	٤,٦
	العناصر الأساسية للقصة	٣,٩	٣,٩	٤,٢
	استخدام اللغة التعبيرية	٣,٩	٣,٨	٤,٠
	الكتابة لقارئ محدد	٣,٨	٣,٦	٣,٧
	البناء والقواعد النحوية	٣,٨	٣,٧	٣,٩
	التسلسل المنطقي للنقاش	٣,٦	٣,٦	٣,٧
	التعليق على القواعد النحوية	٣,٦	٣,٤	١,٧
	إصدار الحكم على النقاش	٣,٤	٣,٤	٢,٠
	استيعاب المعنى الضمني	٣,٢	٣,٦	٢,٣
	غرض ووجهة نظر الكاتب[٦]	٣,٢	٢,٥	٢,٠
	معاني الكلمات كما وردت في النص[٧]	٣,١	٣,٤	٠,٩
	التعليق على ألفاظ الكاتب	٣,١	٢,٩	١,٠
	وضع علامات الترقيم والتشكيل الصحيحة[٨]	٣,١	٣,١	٣,٠
	تحديد الخصائص[٩]	٢,٨	٣,٣	٠,٨
	تحديد النقاط الرئيسة في المناقشة	٤,٦	٤,٠	١,٣
	المتوسط الوطني	**٤,٠**	**٣,٩**	**٢,٥**

الرياضيات(الجدول ٨)

- هناك نطاق واسع من مستويات الأداء في جميع "الموضوعات" (القياس، والأعداد، والإحصاء والهندسة)، فيما كان أداؤهم في موضوع "القياس" هو الأضعف في الامتحانات الوطنية لعام ٢٠١١.
- يعتبر مستوى أداء الطلبة متشابهاً على نطاق واسع في جميع السنوات الثلاث في كافة المهارات التي تتعامل مع استخدام وتطبيق الرياضيات والمعرفة الرياضية، في حين كان أداؤهم في هاتين المهارتين هو الأضعف في الامتحانات الوطنية لعام ٢٠١١.

الجدول (٨):
نتائج مادة الرياضيات للصف السادس للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١
حسب الموضوعات والمهارات

مادة الرياضيات للصف السادس		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الموضوعات	الهندسة	٤,١	٣,٩	٢,٥
	الإحصاء	٣,٨	٤,٣	٢,٤
	الأعداد	٣,٤	٣,٣	٢,٣
	القياس	٢,٣	٢,٧	١,٧
المهارات	المعرفة الرياضية	٣,٧	٣,٩	٢,٤
	استخدام وتطبيق الرياضيات	٣,٤	٣,٤	٢,١
	المتوسط الوطني	**٤,٠**	**٤,١**	**٢,٥**

اللغة الإنجليزية (الجدول ٩)

- في جميع السنوات الثلاث، كان مستوى أداء الطلبة ضعيفاً جداً في "الكتابة"، على الرغم من أن الطلبة قد أظهروا مستوى جيّداً في الاستماع والقراءة.
- أظهر الطلبة أقوى مستوى أداء في مجالات المهارات الخاصة بفهم الحوارات القصيرة، وتحديد التفاصيل (حوار)، واستيعاب الإشارات أو الملاحظات، واستخدام القواعد النحوية في النص، والقراءة السريعة، والقراءة الدقيقة، وفهم التفاصيل، وتحديد الفكرة العامة واستخدام اللغة في النص.
- في جميع السنوات الثلاث، أظهر الطلبة مستوى ضعيفاً، لاسيما في مهارات الكتابة الموجهة القصيرة، واسترجاع التفاصيل (مونولوج)، وكتابة القصة بناءً على مجموعة من الصور.

[٦] مهارة "غرض ووجهة نظر الكاتب" كانت تسمى مهارة "موقف أو آراء الكاتب والتعليق عليها" في الامتحانات الوطنية لعام ٢٠٠٩.

[٧] مهارة "معاني الكلمات كما وردت في النص" كانت تسمى مهارة "معاني الكلمات" في الامتحانات الوطنية لعامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

[٨] مهارة "وضع علامات الترقيم والتشكيل الصحيحة" كانت تسمى مهارة "علامات الترقيم" في الامتحانات الوطنية لعام ٢٠٠٩.

[٩] مهارة "تحديد الخصائص" كانت تسمى مهارة "تحديد الخصائص والتعليق عليها" في الامتحانات الوطنية لعام ٢٠٠٩.

الجدول (٩):
نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف السادس للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١
حسب الموضوعات والمهارات

مادة اللغة الإنجليزية للصف السادس				
		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الموضوعات	الاستماع	٤,٢	٤,٣	٣,١
	القراءة	٤,١	٤,٢	٣,٢
	الكتابة	٢,٠	٢,٨	٢,٣
المهارات	فهم الحوارات القصيرة	٥,٢	٤,٨	٣,٥
	استيعاب الإشارات أو الملاحظات	٤,٢	٤,٧	٣,٢
	القراءة السريعة والقراءة الدقيقة	٤,١	٤,٠	٣,١
	فهم التفاصيل والفكرة الرئيسة أو العامة	٤,١	٤,٠	٣,٠
	استخدام اللغة في النص	٤,٠	٣,٩	٣,٠
	استخدام القواعد النحوية في النص	٣,٩	٣,٨	٣,٢
	تحديد التفاصيل (حوار)	٣,٧	٤,٨	٣,٣
	توصيل النصوص القصيرة المتعددة	٣,٢	٣,٨	٢,٩
	استرجاع التفاصيل (مونولوج)	٢,٩	١,٠	١,١
	كتابة القصة بناءً على مجموعة من الصور	٢,٠	٢,٧	٢,٢
	الكتابة الموجهة القصيرة	١,٥	٢,٤	١,٩
	المتوسط الوطني	٤,٠	٤,١	٣,٣

العلوم(الجدول ١٠)

- في جميع السنوات الثلاث، أظهر الطلبة مستوى جيداً بشكل متساوٍ في موضوعات علم الأرض وعلم الفضاء، وعلم الحياة والبيئة والعلوم الطبيعية، على الرغم من الانخفاض الملحوظ في مستوى أداء الطلبة هذا العام مقارنة بالعامين السابقين (٢٠٠٩ و٢٠١٠).
- يُعتبر مستوى الأداء في مهارات التقصي والتحليل، وتطبيقات وتضمينات العلوم وتذكُّر واستيعاب العلوم؛ متشابهاً للغاية في جميع السنوات الثلاث، في حين كان أداؤهم في المهارات المختلفة هو الأضعف في الامتحانات الوطنية لعام ٢٠١١.

الجدول (١٠):
نتائج مادة العلوم للصف السادس للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١
حسب الموضوعات والمهارات

مادة العلوم للصف السادس				
		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الموضوعات	العلوم الطبيعية	٤,١	٤,١	٢,٩
	علم الحياة والبيئة	٣,٩	٤,١	٢,٨
	علم الأرض وعلم الفضاء	٣,٩	٤,١	٢,٨
المهارات	تذكر واستيعاب العلوم	٤,٠	٤,١	٢,٩
	تطبيقات وتضمينات العلوم	٤,٠	٤,١	٢,٩
	مهارات التقصي والتحليل	٣,٨	٣,٩	٢,٨
	المتوسط الوطني	٤,٠	٤,١	٢,٩

مستوى أداء طلبة الصف التاسع

اللغة العربية (الجدول ١١)

- في عام ٢٠١١، ظهر أداء الطلبة بمستوى أفضل في موضوعات الكتابة مقارنة بالاستماع والقراءة.
- تتضمن أفضل المهارات التي أظهرها الطلبة في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١: التعبير عن الأفكار ذات العلاقة، واستعمال أسلوب فيه ابتكار وتنوع، والكتابة بصورة صحيحة في الإملاء والقواعد النحوية.
- وعلى غرار الصفين الثالث والسادس، تُمنح بعض المهارات درجات قليلة جداً، ولهذا السبب يتذبذب أداء الطلبة بشكلٍ كبير من سنة إلى أخرى.

الجدول (١١):
نتائج مادة اللغة العربية للصف التاسع لعامي ٢٠١٠-٢٠١١
حسب الموضوعات والمهارات

مادة اللغة العربية للصف التاسع			
		٢٠١٠	٢٠١١
الموضوعات	الاستماع	٤,٨	٢,٨
	الكتابة	٣,٨	٤,٣
	القراءة	٣,٨	١,٩
المهارات	تحديد النقاط الرئيسة	٦,٣	٣,٧
	فهم محتوى النص تماماً	٤,٣	٢,٦
	إبداء الرأي بموضوعية	٤,٠	٣,٨
	التعبير عن الأفكار ذات العلاقة	٣,٩	٤,٤
	تحديد كلمات أو عبارات وشرح إيحاءاتها	٣,٧	٢,٠
	فهم معاني الكلمات كما وردت في النص	٣,٧	٢,٣
	استعمال أسلوب فيه ابتكار وتنوع	٣,٧	٤,٣
	الكتابة بصورة صحيحة في الإملاء والقواعد النحوية	٣,٧	٤,٣
	تحديد مواقف أو آراء الكاتب والتعليق عليها	٣,٦	٢,٠
	إعداد خطة بسيطة جيدة العرض	٣,٥	٤,٠
	استخلاص الأفكار الرئيسة	٣,٦	٢,٠
	تحديد القواعد النحوية	٣,٢	٢,٤
	تحديد التفاصيل والتعليق عليها	٢,٧	١,٨
	المتوسط الوطني	٤,٠	٢,٨

الرياضيات (الجدول ١٢)

- هناك نطاق واسع من مستويات الأداء في جميع "الموضوعات" (الأعداد والعمليات، والجبر، والهندسة وتحليل البيانات والإحصاء)، وشكلت موضوعات تحليل البيانات والإحصاء أقل أداء للطلبة في عام ٢٠١١.
- يُعتبر مستوى أداء الطلبة في مجالات المهارات التي تتعامل مع

استخدام وتطبيق الرياضيات والمعرفة الرياضية، متشابهاً للغاية في عام ٢٠١١، على الرغم من أن المهارة الأخيرة شهدت انخفاضاً طفيفاً في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠.

الجدول (١٢):
نتائج مادة الرياضيات للصف التاسع لعامي ٢٠١٠-٢٠١١
حسب الموضوعات والمهارات

مادة الرياضيات للصف التاسع		٢٠١٠	٢٠١١
الموضوعات	تحليل البيانات والإحصاء	٤,٦	٢,٣
	الهندسة	٤,٠	٣,١
	الأعداد والعمليات	٣,٥	٣,٣
	الجبر	٣,٤	٢,٨
المهارات	المعرفة الرياضية	٤,٢	٣,٢
	استخدام وتطبيق الرياضيات	٣,١	٣,١
	المتوسط الوطني	٤,٠	٣,٩

اللغة الإنجليزية (الجدول ١٣)

- على غرار نمط الأداء في الصف السادس، كان مستوى أداء الطلبة، ضعيفاً جداً في الكتابة، على الرغم من أنهم أظهروا مستوى جيّداً على نحو متساوٍ في الاستماع والقراءة في كلا العامين.
- أظهر الطلبة أفضل مستوى أداء في المهارات الخاصة بالاستماع إلى التفاصيل، واستخدام المفردات والقواعد النحوية في النص وفهم النصوص الطويلة والفهم العام، فيما أظهروا مستوى أقل في مهارات الكتابة بشكلٍ متواصل، والاستماع للتفاصيل وكتابة المعلومات الأساسية.

الجدول (١٣):
نتائج مادة اللغة الإنجليزية للصف التاسع لعامي ٢٠١٠-٢٠١١
حسب الموضوعات والمهارات

مادة اللغة الإنجليزية للصف التاسع		٢٠١٠	٢٠١١
الموضوعات	الاستماع	٤,٢	٤,٩
	القراءة	٤,١	٤,٧
	الكتابة	٢,٩	١,٩
المهارات	الاستماع إلى التفاصيل	٥,٠	٥,٨
	الفهم العام	٤,٤	٤,٦
	استخدام المفردات والقواعد النحوية في النص	٤,٣	٤,٨
	فهم النصوص الطويلة	٤,٣	٤,٧
	القراءة السريعة والقراءة الدقيقة	٤,١	٣,٨
	كتابة خطاب/رسالة بريد إلكتروني استطرادية	٣,٠	٢,١
	نقل المعلومات الأساسية	٢,٧	٢,٦
	الكتابة بشكلٍ متواصل	٢,٦	١,٤
	الاستماع للتفاصيل وكتابة المعلومات الأساسية	٢,٦	٢,٣
	المتوسط الوطني	٤,٠	٤,١

العلوم (الجدول ١٤)

- فيما يتعلق بالموضوعات، وفي كلا العامين، أظهر الطلبة مستوى أداء جيّد على نحو متساوٍ في موضوعات علم الأرض وعلم الفلك، وعلم الحياة والبيئة، في حين أظهروا مستوى أداء أفضل بشكلٍ طفيف في العلوم الطبيعية، على الرغم من انخفاض أدائهم بشكلٍ ملحوظ في جميع الموضوعات الثلاثة في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠.
- يعتبر مستوى أداء الطلبة في مهارات التقصي والتحليل، وتطبيقات وتضمينات العلوم، وتذكر واستيعاب العلوم، متشابهاً جداً، فيما كان أداؤهم هذا العام أقل من عام ٢٠١٠ في جميع المهارات.

الجدول (١٤):
نتائج مادة العلوم للصف التاسع لعامي ٢٠١٠-٢٠١١
حسب الموضوعات والمهارات

مادة العلوم للصف التاسع		٢٠١٠	٢٠١١
الموضوعات	علم الحياة والبيئة	٤,١	٢,٧
	العلوم الطبيعية	٤,١	٢,٨
	علم الأرض وعلم الفلك	٤,٠	٢,٧
المهارات	تذكر واستيعاب العلوم	٤,١	٢,٨
	تطبيقات وتضمينات العلوم	٤,١	٢,٧
	مهارات التقصي والتحليل	٣,٩	٢,٧
	المتوسط الوطني	٤,٠	٢,٨

مستوى الأداء حسب جنس الطلبة

على غرار العامين الماضيين، ظهر أداء البنات أفضل من أداء البنين في الامتحانات الوطنية في جميع الصفوف، وفي كل المواد، ويمكن ملاحظة الفرق في مستوى الأداء لجميع السنوات الثلاث بوضوح في الجدول (١٥) وفي الأشكال (٢٨) إلى (٣١) أدناه، ففي كل من الجداول والأشكال جميعها؛ يظهر متوسط مستوى أداء البنات أعلى من متوسط مستوى أداء البنين. وتظهر الملاحظة المتأنية على الشكل (٢٨) انخفاض الفجوة بين مستوى أداء الجنسين في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، واستمرار هذا الانخفاض في عام ٢٠١١، في جميع المواد للصف الثالث، ومادة الرياضيات للصف السادس، في حين زادت الفجوة في جميع الصفوف وكافة المواد الأخرى.

الجدول (١٥):
الفروق حسب جنس الطلبة في متوسط درجات مستوى الأداء في المواد للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

المادة	الصف	مستوى الأداء في المواد للبنات			مستوى الأداء في المواد للبنين			الفرق بين مستويات البنين والبنات		
		٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الثالث	اللغة العربية	٤,٦	٤,٥	٤,١	٣,٣	٣,٦	٣,٦	١,٣	٠,٩	٠,٥
	الرياضيات	٤,٣	٤,٧	٣,٤	٣,٥	٤,٣	٣,٣	٠,٨	٠,٤	٠,١
السادس	اللغة العربية	٤,٨	٤,٧	٣,٤	٣,٠	٣,٢	١,٨	١,٨	١,٥	١,٦
	الرياضيات	٤,٣	٤,٤	٢,٨	٢,٩	٣,١	١,٧	١,٤	١,٣	١,١
	اللغة الإنجليزية	٤,١	٤,٤	٣,٦	٣,٦	٣,٧	٢,٨	٠,٥	٠,٧	٠,٨
	العلوم	٤,٣	٤,٤	٣,٣	٣,٦	٣,٨	٢,٤	٠,٧	٠,٦	٠,٩
التاسع	اللغة العربية	–	٤,٦	٣,٨	–	٣,٤	٢,١	–	١,٢	١,٧
	الرياضيات	–	٤,٣	٣,٨	–	٣,٥	٢,٧	–	٠,٨	١,١
	اللغة الإنجليزية	–	٤,٢	٤,٥	–	٣,٨	٣,٧	–	٠,٤	٠,٨
	العلوم	–	٤,٣	٣,١	–	٣,٨	٢,٤	–	٠,٥	٠,٧

الشكل (٢٨):
الفروق حسب جنس الطلبة في متوسط درجات مستوى الأداء في المواد للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

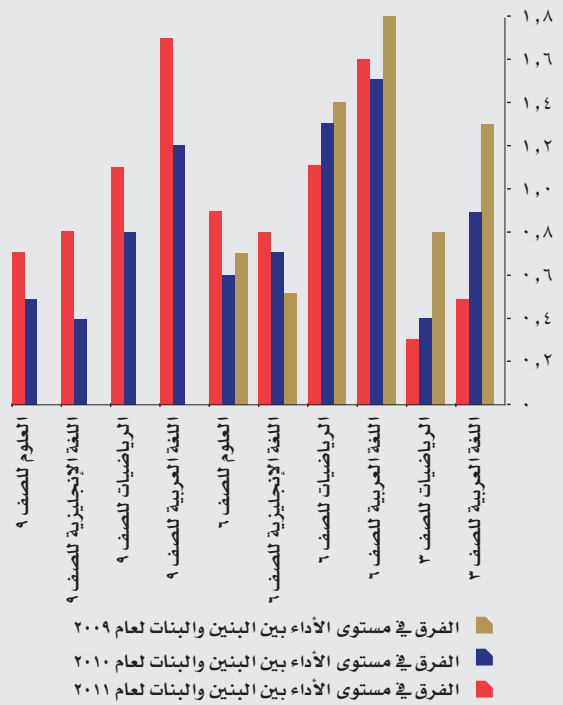

الشكل (٢٩):
مستوى الأداء حسب جنس الطلبة للصف ٣ في مادتي اللغة العربية والرياضيات للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

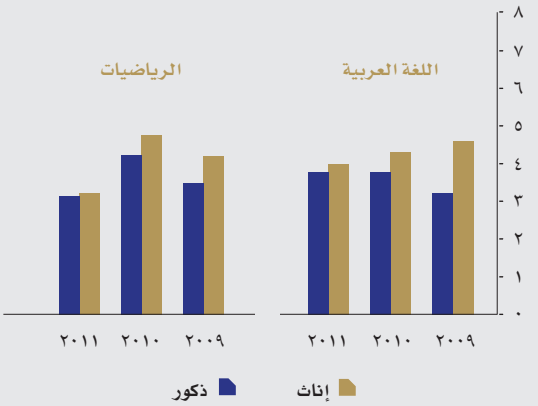

الشكل (٣٠):
مستوى الأداء حسب جنس الطلبة للصف ٦ في مواد اللغة العربية، والرياضيات، واللغة الإنجليزية والعلوم للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

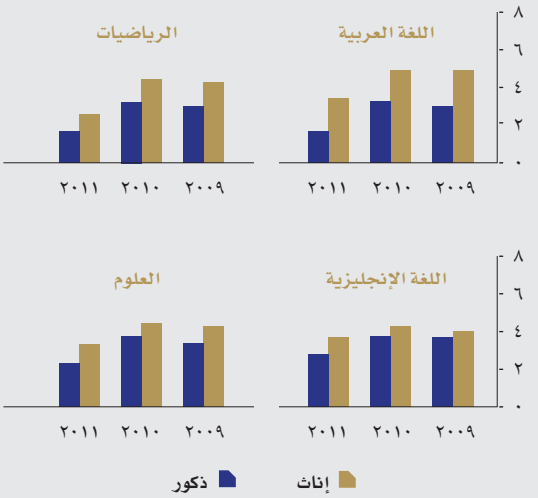

وحدة الامتحانات الوطنية

الشكل (٣١):
مستوى الأداء حسب جنس الطلبة للصف ٩ في مواد اللغة العربية، والرياضيات، واللغة الإنجليزية والعلوم للأعوام ٢٠١٠-٢٠١١

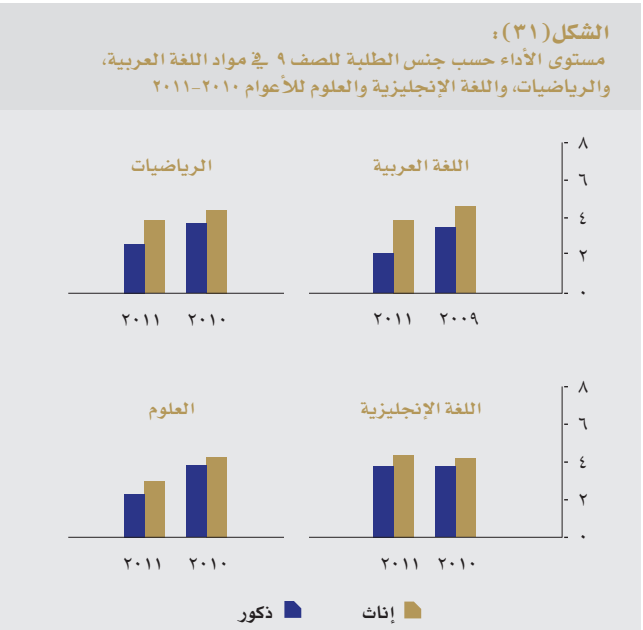

وبمراجعة مستوى أداء البنين والبنات في فقرات الأسئلة الفردية في امتحانات العام ٢٠١١، من حيث سهولة الأسئلة للبنات بالمقارنة مع البنين، اتضح أن تميز مستوى أداء البنات لا يمكن أن يُعزى إلى مجموعة معينة من الأسئلة . وبوجهٍ عام، ظهر أداء البنات بشكلٍ أفضل في جميع المواد والصفوف كافة. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن تُعزى هذه الفروق إلى مجموعة فرعية من الأسئلة في كل امتحان لتمايز البنات عن البنين.

ولا يمكن تحديد أسباب هذه الفروق الجوهرية في الأداء من واقع بيانات الامتحانات وحدها، حيث يتعين إجراء المزيد من البحث والتقصي في هذا المجال، فمن المحتمل رد ذلك إلى الفروق في الموارد (بما فيها أحجام الفصول، والمساحة والمواد مثل الكتب)، والفروق في طرق التدريس، وفي الانضباط الصفي، وفي مؤهلات أو كفاءة المعلمين، والفروق الثقافية بين البنين والبنات تجاه التعلم، أو الفروق في الدافعية خلال إدارة الامتحانات.

مستوى الأداء في الامتحانات

يعتبر "مقياس كرونباخ" ألفا (α) مقياس ثبات الامتحانات الأكثر شيوعاً في العالم، والمعترف به دولياً؛ وهو مقياس يقيس مستوى الاتساق الداخلي للامتحانات؛ أي مدى جودة ترابط درجات فقرات أسئلة الامتحانات الفردية مع الدرجات عموماً من حيث متوسط الدرجات، ووفقاً للمعيار الدولي الأكثر شيوعاً؛ يجب ألا تقل قيمة ألفا (α) عن ٠,٧ أما القيم فوق ٠,٨ فتدل على الثبات الداخلي القوي.

ترتبط قيمة ألفا (α) بعدد فقرات أسئلة الامتحانات وبالانحراف المعياري للدرجات، وتنزع إلى أن تكون أقل في الامتحانات التي تحتوي على عدد قليل من فقرات أسئلة الامتحانات، وبتركيزٍ محدودٍ على الدرجات، مقارنة بالامتحانات التي تحتوي على فقرات أسئلة كثيرة وتوزيعٍ أوسع للدرجات.

يوضّح الجدول (١٦) أدناه قيم ألفا (α) للامتحانات الرئيسة من أعوام ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، وقيم متوسط الدرجات والانحراف المعياري للدرجات التي حققها جميع الطلبة (معبّراً عنها بالنسب المئوية للدرجات القصوى التي حصل عليها الطلبة). كما يحتوي الجدول أيضاً على الدرجات القصوى وعدد الأسئلة في كل امتحان.

الجدول (١٦):
متوسط الدرجات والانحراف المعياري و"مقياس كرونباخ" ألفا (α)

الصف	المادة	عدد الأسئلة	الدرجة القصوى	متوسط الدرجات			الانحراف المعياري			كرونباخ ألفا (α)		
				٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
الثالث	اللغة العربية	٢٧	٤٥	٤٣٪	٣٨٪	٤٩٪	٢٢٪	٢٢٪	٢٤٪	٠,٩١	٠,٩١	٠,٩٢
	الرياضيات	٥٣	٦٠	٤٠٪	٥١٪	٣٨٪	١٩٪	٢٢٪	٢١٪	٠,٩٣	٠,٩٤	٠,٩٣
السادس	اللغة العربية	٣٠	٧٨	٤٦٪	٤٢٪	٣٧٪	٢٠٪	١٩٪	٢٠٪	٠,٩٣	٠,٩٢	٠,٩٢
	الرياضيات	٧٠	٩٠	٢٠٪	٢١٪	٢١٪	١٤٪	١٥٪	١٥٪	٠,٩٣	٠,٩٣	٠,٩٢
	اللغة الإنجليزية	١١	٦٥	٣٣٪	٣٤٪	٢٩٪	١٦٪	١٦٪	١٨٪	٠,٨٤	٠,٨٣	٠,٨٥
	العلوم	٧٧	٩٠	٤٧٪	٤١٪	٤٢٪	١٧٪	١٢٪	١٨٪	٠,٩٠	٠,٨٨	٠,٩٣
التاسع	اللغة العربية	٢٧	٧٦	–	٣٩٪	٣٧٪	–	١٩٪	٢٤٪	–	٠,٩٠	٠,٩٣
	الرياضيات	٥١	٩٠	–	١٧٪	١١٪	–	١٣٪	١٢٪	–	٠,٩٠	٠,٩٢
	اللغة الإنجليزية	١٠	٨٥	–	٢٥٪	٢٠٪	–	١٩٪	١٧٪	–	٠,٨٣	٠,٨٥
	العلوم	١١٩	١٣٥	–	٣٣٪	٣٠٪	–	١٤٪	١٦٪	–	٠,٩٣	٠,٩٤

توضّح البيانات أن مقاييس ثبات جميع الامتحانات العشرة كانت جيّدة، ويمكن التعامل مع نتائج الامتحانات بثقة. وفي المتوسط ظلت نسب الانحراف المعياري ثابتة. ويعتبر متوسط الدرجات للصف التاسع متدنياً على وجه الخصوص، حيث لم يبلغ متوسط الدرجات في أية مادة نسبة ٥٠٪ أو ما يقاربها، وكان تدني مستوى الأداء أكثر وضوحاً في مادة الرياضيات. وهذا التدني لا يمكن أن يُعزى ببساطة إلى كون طريقة الامتحانات غير مألوفة، بل قد يدل على عدم توافق واضح بين متطلبات الامتحانات وقدرات الطلبة الذين أدوها. ومن حيث المبدأ، يمكن أن تُعزى أسباب هذا التدني في المستوى إلى:

- عدم واقعية متطلبات المنهج الوطني وعدم قدرة النظام التعليمي على تحقيقها.
- عدم الالتزام بتدريس المنهج الوطني، أو عدم تدريسه بشكلٍ جيّد.
- عدم تحفيز الطلبة على بذل أفضل ما لديهم من جهود، حيث لا يتم احتساب الدرجات التي يحصل عليها الطلبة في الامتحانات الوطنية ضمن درجاتهم المدرسية النهائية، كما أنها لا تعد من متطلبات انتقالهم إلى الصف التالي.

مقارنة بالامتحانات الوطنية التي أُجريت في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، أظهرت الامتحانات الوطنية في عام ٢٠١١، انخفاضاً عاماً في مستوى أداء جميع المواد وفي الصفوف كافة تقريباً، باستثناء مادة اللغة الإنجليزية للصف التاسع، والتي شهدت تحسناً بمعدل ٠,٠٥ من مستوى الأداء مقارنة بالقاعدة الأساسية لعام ٢٠١٠.

إن هناك عدداً قليلاً من التوجهات المستقبلية التي بدأت في الظهور، وتمت ملاحظتها على مدار السنوات الثلاث للامتحانات الوطنية:

- أظهرت الامتحانات مستويات جيّدة من مقاييس الثبات في كل الصفوف وفي جميع المواد.
- شكلت الامتحانات تحدياً أمام الطلبة، وكانت درجاتهم الخام منخفضة بالتناسب مع مجموع الدرجات الكلي، وقد ظهر هذا – على وجه الخصوص – في مادة الرياضيات للصفين السادس والتاسع، فقد بدا أن المنهج الوطني في هذه المرحلة لا يتوافق مع قدرات الطلبة، أو مختلفاً عما يتم تدريسه في المدارس، وهذا أمرٌ جديرٌ بالبحث والتقصي.
- هناك فرق في الأداء بين مستوى أداء البنين والبنات، فتفوق البنات على البنين، في جميع المواد ملحوظ، وبفارق كبير، ومع ذلك، كانت الفجوة بين مستوى أداء البنات والبنين في الصف الثالث في الامتحانات الوطنية في جميع السنوت الثلاث متقاربة. ولكن لم يكن هذا هو الحال في جميع المواد للصف السادس، ولم يكن كذلك على الإطلاق في الصف التاسع.
- تمثل الملاحظات العامة على مستوى الأداء في المواد فيما يتعلق بالموضوعات والمهارات؛ مراجعة استكشافية دقيقة للبيانات، يمكن استخدامها كأساس لإجراء المزيد من البحث، لا سيما وأن نتائج الامتحانات الوطنية لعام ٢٠١١، تعتبر نتائج استثنائية للأداء المعتاد للطلبة.

وحدة الامتحانات الوطنية

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

نجوى، ١٦ سنة
حلمي أن أصبح مصممة ديكور

شركة تصميم داخلي ٢٠٣٠

الاهتمامات

ركوب الخيل	القراءة	التنس	فن النحت

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

مقدمة

قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بتنفيذ المرحلتين الخامسة والسادسة من الدورة الأولى للمراجعات، في الفترة ما بين سبتمبر ٢٠١٠، ويونيو ٢٠١١؛ حيث قامت الوحدة بمراجعة ٣٢ مؤسسة تدريبية، منها ١٨ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل أو تخضع لإشرافها، إضافة إلى ١٤ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم. ومن أصل ١٨ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل، قامت الوحدة بإجراء زيارة المراجعة الأولى لعدد١١ مؤسسة، وزيارة إعادة المراجعة لعدد ٧ مؤسسات تدريبية حصلت على تقدير "دون المرضي" أو "ضعيف جداً" في جانب الفاعلية بوجهٍ عام. أما بالنسبة للمؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، فقد قامت الوحدة بإجراء زيارة المراجعة الأولى لعشر مؤسسات تدريبية وإعادة المراجعة لأربع مؤسسات تدريبية.

وبنهاية العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، تكون وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، قد استكملت مراجعات الزيارة الأولى لعدد ٧٤ مؤسسة تدريبية، منها ٥٢ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل أو تخضع لإشرافها، و٢٢ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم. ومن أصل هذه المؤسسات، خضعت ١١ مؤسسة تدريبية مرخصة من قبل وزارة العمل، وأربع مؤسسات تدريبية مرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم لزيارة إعادة المراجعة خلال هذه الفترة. وتوضح التفاصيل التالية نتائج مراجعات مؤسسات التدريب التي أُجريت في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، إضافة إلى ملخص لمجموع المراجعات التي أُجريت في الدورة الأولى الحالية إلى الآن. كما تشير الأرقام في الجداول إلى زيارة المراجعة الأولى فقط، مع تحليل موجز لنتائج زيارة إعادة المراجعة الواردة في قسم "ما بعد المراجعة".

وتستند المراجعات إلى "الإطار العام للمراجعة" الذي وضعته وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، وتتم المراجعات في مقار مؤسسات التدريب من قبل فريق من المراجعين، الذين تم اختيارهم وتدريبهم بعناية. ويقوم فريق المراجعة بدراسة وتحليل مجموعة من الأدلة قبل إصدار الأحكام، ومنح الدرجات التي تتعلق بجودة ما يتم تقديمه في المؤسسة، ويشمل ذلك تحليل استمارات التقييم الذاتي، والمستندات ذات العلاقة بنظم معلومات الإدارة، وتحليل البيانات الخاصة بإنجازات المتدربين، وملاحظة حصص التدريب أو الدروس، والاجتماع مع الأطراف ذات العلاقة بمن فيهم الموظفون، والمتدربون، وأرباب الأعمال وأولياء الأمور.

يصدر فريق المراجعة أحكامه حول فاعلية مجالات معينة من مؤسسة التدريب، وتحديداً في الجوانب الخمسة التالية: مدى إنجاز المتدربين، ومدى فاعلية التعليم والتدريب، ومدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة، ومدى دعم المتدربين وإرشادهم، ومدى فاعلية القيادة والإدارة بالمؤسسة. كما يقوم فريق المراجعة بإصدار ملخصين للدرجات الممنوحة؛ أحدهما يخص فاعلية مؤسسة التدريب بوجهٍ عام، والآخر يتعلق بقدرة مؤسسة التدريب على التحسّن.

تم تحديد نتائج الأسئلة الخمسة الرئيسة وملخصي الدرجات الممنوحة وفقاً لمقياس مكوّن من خمس درجات:

ممتاز	١
جيّد	٢
مرضٍ	٣
دون المرضي	٤
ضعيف جداً	٥

وتجدر الإشارة إلى أن جميع مؤسسات التدريب والتعليم المرخصة من قبل الوزارتين تختلف بشكلٍ واضحٍ من حيث الحجم. فبينما تسجل قلة من المتدربين في بعض تلك المؤسسات؛ يتولى بعضها الآخر تدريب آلاف المتدربين سنوياً، وغالبية المتدربين في الدورات والبرامج التدريبية المقدمة من مؤسسات تدريبية مرخصة من قِبَلِ وزارة العمل من العاملين بالقطاع الخاص، حيث يتكفل أرباب الأعمال بنفقات تدريبهم؛ فيما تقدم مؤسسات التدريب المرخصة من قِبَلِ وزارة التربية والتعليم، وبشكلٍ أساسي، حصص التقوية، أو فصول المراجعة للمتدربين، أو فصول تعليم اللغات، وهي ترتكز في العادة على تعليم اللغة الإنجليزية.

يوضح الشكلان (٣٢ أ) و(٣٢ ب) التوزيع النسبي لمؤسسات التدريب الصغيرة، والمتوسطة والكبيرة الحجم استناداً إلى العدد التقريبي للمتدربين المسجلين سنوياً. وفيما يستند تحليل المؤسسات التدريبية المرخصة من قِبَلِ وزارة العمل إلى العدد الفعلي للمتدربين، يقوم تحليل المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم على عدد المتدربين المسجلين، إذ يقوم العديد من المتدربين بالتسجيل في أكثر من دورة، وقد تصل في بعض الأحيان إلى أربع أو خمس دورات في السنة الواحدة.

مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة العمل:

مؤسسات التدريب الكبيرة الحجم: أكثر من ١٠٠٠ متدرب في العادة

مؤسسات التدريب المتوسطة الحجم: من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ متدرب في العادة

مؤسسات التدريب الصغيرة الحجم: أقل من٥٠٠ متدرب في العادة

مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم:

مؤسسات التدريب الكبيرة الحجم: أكثر من ٥٠٠٠ متدرب في العادة

مؤسسات التدريب المتوسطة الحجم: من ١٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ متدرب في العادة

مؤسسات التدريب الصغيرة الحجم: أقل من ١٠٠٠ متدرب في العادة

يوضح الشكلان (٣٢ أ) و(٣٢ ب) أن كلاً من مؤسسات التدريب المرخصة من قبل الوزارتين تتفاوت من حيث الحجم، فمعظم مؤسسات التدريب المهني من "المؤسسات الصغيرة الحجم"، حسب الموضح أعلاه.

الشكل (٣٢ أ):
حجم مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة العمل أو تخضع لإشرافها للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١ [١٠]

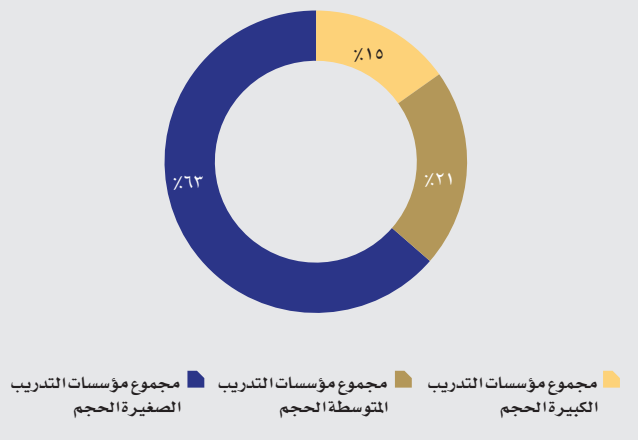

الشكل (٣٢ ب):
حجم مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

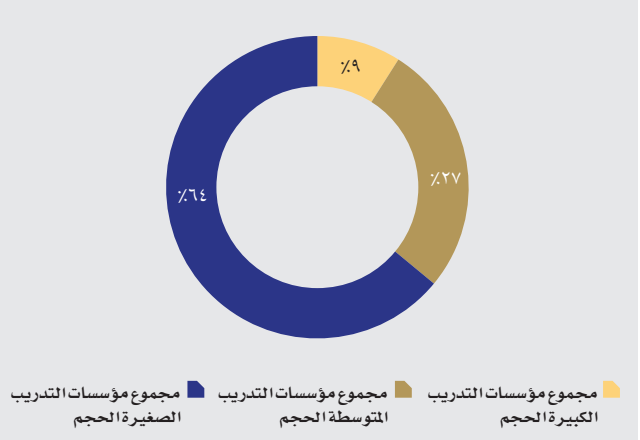

حسب الموضح في الشكل (٣٢ أ)، تغطي الدورات المقدمة من مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة العمل أو تخضع لإشرافها مجموعةً من المجالات المهنية، تتركز غالبيتها في مجال الإدارة أو المواد التجارية، وتقنية المعلومات، والصحة والسلامة؛ فيما تتضمن المجالات الأخرى الدورات التخصصية في الخدمات المصرفية والتمويل، والتأمين، والضيافة، وتصفيف الشعر والتجميل. بالإضافة إلى ما سبق، تقدم مؤسسات التدريب المرخصة من قبل وزارة العمل، بعض الدورات المعتمدة من الخارج ضمن برامجها عموماً، ومن ثم تخضع إنجازات المتدربين في هذه الدورات لنوع من التقييم الخارجي المستقل، إضافة إلى ذلك، يتم اعتماد هذه الدورات من قبل الجهات المانحة التي تقع مقارها خارج البحرين. وعلى غرار نتائج مراجعات الأعوام الأكاديمية ٢٠٠٨-٢٠١٠، تعتبر الغالبية العظمى من الدورات المقدمة من قبل هذه المؤسسات دورات قصيرة لا تستغرق أكثر من خمسة أيام كحد أقصى.

بالنظر إلى طبيعة ما يُقدم، تعتبر الدورات المقدمة من المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم، دورات غير معتمدة، ويعدّ حضور المتدرب هو أساس منح الشهادات في هذه البرامج، مع تطبيق القليل من إجراءات التقييم الرسمية لقياس مدى تأثير الدورات على مستويات إنجاز أو تقدم المتدربين، وفي كلا النوعين من المؤسسات، تظل الغلبة للدورات ذات الشهادات الممنوحة داخلياً، ويعدّ حضور المتدرب هو معيار الإنجاز الرئيس.

ومع هذا، تقدم قلة من المؤسسات الدورات التي تؤدي إلى الحصول على المؤهلات البريطانية (شهادة الثانوية العامة الإنجليزية IGCS، والمستوى A). وتقدم حوالي ثلث المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم الدورات في اللغة الإنجليزية، وبعض دورات الإعداد لامتحانات اختبار اللغة الإنجليزية بوصفها لغة ثانية (TOEFL) ونظام اختبار اللغة الإنجليزية الدولي (أيلتس IELTS)، فيما تقدم بعض مؤسسات التدريب الكبيرة الحجم مجموعة من الدورات في اللغات الأخرى. وتمثل حصص التقوية نسبة ١٩٪ من الدورات التي تقدمها هذه المؤسسات، وتتركز في الغالب على مراجعات امتحانات وزارة التربية والتعلم؛ فيما تشمل البرامج الأخرى الدورات في مجال الإدارة والأعمال والرياضيات.

[١٠] لاحظ في الأشكال أنه لا يتم جمع النسب المئوية في العادة إلى نسبة ١٠٠٪ تماماً بسبب تأثيرات التقريب.

الشكل (٣٣ أ):
عدد التخصصات المهنية التي تقدمها مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة العمل

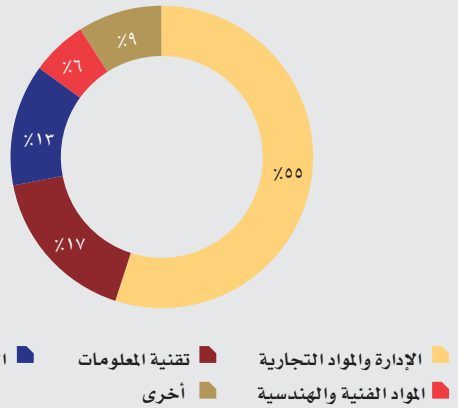

الشكل (٣٣ ب):
عدد البرامج التي تقدمها مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة التربية والتعليم

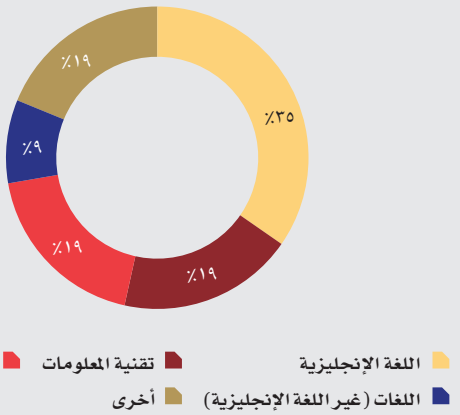

مدى فاعلية مؤسسة التدريب بوجه عام

تعتبر فاعلية مؤسسة التدريب أكثر أحكام المراجعة أهمية بوجه عام؛ حيث تلخص جودة ما تقدمه المؤسسة، إذ يستخدم فريق المراجعة الأحكام التي تم التوصل إليها لكل سؤال من الأسئلة الخمسة الرئيسة باعتباره الأساس لإصدار الحكم على الفاعلية بوجه عام، بل الأهم من ذلك، مدى إنجاز المتدربين وفقاً للمعايير المحددة، ومدى التقدم الذي أحرزوه في تعلمهم من بداية الدورات. ويقوم المراجعون بتحليل مدى تأثير النتائج التي تم التوصل إليها لكل سؤال من الأسئلة الخمسة الرئيسة على بعضها البعض، وعلى وجه الخصوص، مدى فاعلية القيادة والإدارة في إعداد الخطط المؤسسية والإدارية، وتنظيم وتقييم طرق التعليم والتدريب، والبرامج المقدمة في مؤسسة التدريب ومدى دعم المتدربين وإرشادهم لرفع إنجازهم.

وقد حازت نسبة ٦٥٪ من مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة العمل التي تمت مراجعتها بين أعوام ٢٠٠٨-٢٠١١، على تقدير "مرضٍ" أو أفضل في جانب الفاعلية بوجه عام، فيما ظهرت المؤسسات المتبقية بمستوى غير ملائم (أي حصلت على تقدير "دون المرضي" أو "ضعيف جداً")، حسب المبين في الشكل (٣٤). وبينما لم تحصل أية مؤسسة تدريب على تقدير "ممتاز" حتى الآن في فاعلية مؤسسة التدريب بوجه عام. يوضح الجدول (١٧) أن هناك تحسّناً ملموساً في ملخص أحكام العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، حيث حصلت نسبة ٧٣٪ من مؤسسات التدريب (عدد ٨ مؤسسات تدريب من ١١ مؤسسة) على تقدير "مرضٍ" أو أفضل، فيما حازت ثلاث مؤسسات تدريبية على تقدير "جيّد". وحسبما تم ذكره في التقرير السابق، فيمكن أن يُعزى أحد أسباب هذا التحسّن إلى زيادة الوعي بين مؤسسات التدريب بشأن عملية ضمان الجودة وإجراءات المراجعة المعمول بها.

ومن أصل عشر مؤسسات تدريب مرخصة من وزارة التربية والتعليم التي تمت مراجعتها بين أعوام ٢٠١٠-٢٠١١، حصلت سبع مؤسسات تدريب على تقدير "مرضٍ" أو أفضل، وبنسبة تراكمية تبلغ ٥٩٪ على مدى العامين الماضيين، حسب المبين في الشكل (٣٥). وإذا تم تجميع مؤسسات التدريب المرخصة من الوزارتين معاً، نجد أن نسبة ٦٣٪ من المؤسسات حصلت على تقدير "مرضٍ" أو أفضل، حسب الموضح في الشكل (٣٦)، وعلى الرغم من ذلك فإن نتائج إعادة المراجعات تعكس صورة أكثر إيجابية إذ حصلت ١٣ مؤسسة تدريب من أصل ١٥ مؤسسة، على تقدير "مرضٍ" في زيارة إعادة المراجعة.

وقد وُجد أن مؤسسات التدريب التي حازت على تقدير "جيّد"، لديها فريق إدارة على دراية تامة بجوانب القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير؛ كما يقوم بوضع الخطط الإستراتيجية وخطط العمل المبنية على أساس نتائج التقييم المنهجي، ويوظف معلمين و/أو مدربين أكفاء من ذوي الخبرة في مجال تخصصاتهم، والذين يقومون بمشاركة المتدربين في الدروس من خلال توظيف مجموعة من طرق التعليم والموارد والأنشطة ذات العلاقة؛ إضافة إلى تقديم البرامج الفعالة التي تلبي احتياجات الأطراف ذات العلاقة، وتطبيق مجموعة فعالة من آليات دعم المتدربين وإرشادهم، فضلاً عن ذلك، تقدم هذه المؤسسات مزيجاً من الدورات المعتمدة داخلياً، والدورات المعتمدة من الخارج، مع تطبيق النظم الخاصة بتسجيل وقياس إنجازات المتدربين أيضاً، والتي تشمل إجراء الاختبارات التشخيصية في بداية الدورات.

الجدول (١٧):
تحليل الدرجات الممنوحة لفاعلية المؤسسات بوجه عام ٢٠١٠-٢٠١١

الفاعلية بوجه عام	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
وزارة العمل	٠	٣	٥	٢	١	٠	١١
وزارة التربية والتعليم	٠	٣	٤	٢	١	٠	١٠
المجموع	٠	٦	٩	٤	٢	٠	٢١

الشكل (٣٤):
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لفاعلية المؤسسات بوجه عام – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

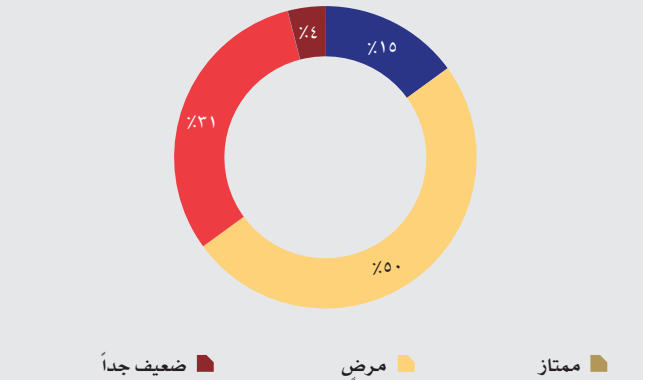

الشكل (٣٥):
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لفاعلية المؤسسات بوجه عام – المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

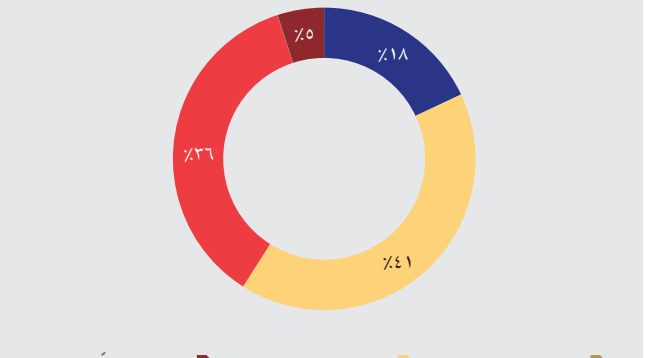

الشكل (٣٦):
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لفاعلية المؤسسات بوجه عام – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

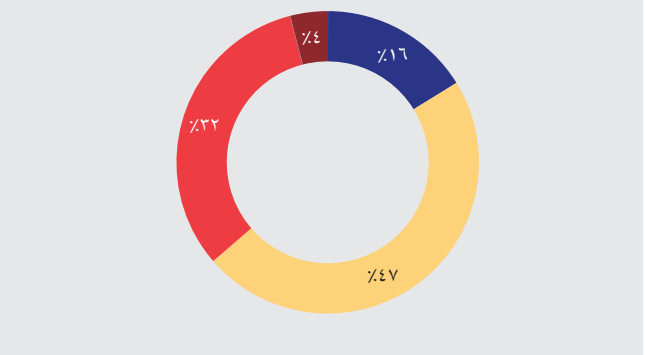

قدرة مؤسسات التدريب على تحسين جودة التدريب

يُعتبر هذا الحكم ثاني الأحكام العامة التي تصدر في نهاية عملية المراجعة، ويركز على مدى تأثير عملية التخطيط الإستراتيجي وما تم من تحسينات في السنوات الأخيرة على جودة ما يتم تقديمه. ومن ثم، فإن هذا الحكم يركز بقوة على خبرات المتدربين وإنجازاتهم، ورفع معدلات استمراريتهم في الدورات، ومدى امتلاك المؤسسات للمصادر والتخطيط المناسب، حتى تتمكن من رفع مستواها بشكلٍ مستمر.

وكما يظهر من الجدول (١٨)، فإن ٨ مؤسسات تدريب من أصل ١١ مؤسسة مرخصة من قبل وزارة العمل، و٧ مؤسسات تدريب من أصل ١٠ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم، هي من المؤسسات التي تمت مراجعتها في زيارة المراجعة الأولى العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، والتي لديها قدرة "مرضية" على التحسّن، بينما ظهرت ثلاث مؤسسات من كل من الوزارتين بمستوى "جيّد" فيما يتعلق بالقدرة على التحسن. وإذا تم تجميع مؤسسات التدريب المرخصة من الوزارتين معاً، نجد أن نسبة ٧٢٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة العمل، ونسبة ٥٩٪ من المؤسسات المرخصة من قبل وزارة التربية والتعليم، حصلت على تقدير مرض على الأقل، حسب الموضح في الشكل (٣٨)، في حين لم تحصل أية مؤسسة على تقدير "ممتاز" في جانب قدرة مؤسسات التدريب على تحسين جودة التدريب.

ومن الملاحظ، أن المؤسسات التي لديها قدرة جيّدة على التحسّن بلغت نسبة ٣٠٪، أو عدد ٢٢ مؤسسة تدريب من مجموع المؤسسات التي تمت مراجعتها حتى الآن، والتي بلغ عددها ٧٤ مؤسسة، حسب المبين في الشكل ٣٩، تتمتع بدراية تامة بجوانب القوة لديها والجوانب التي تحتاج إلى تطوير، وقد قامت بتحديدها من خلال إجراء لتحليل ذاتي صارم يعكس واقع المؤسسة لضمان تركيز و توجيه الجهود و الموارد بشكلٍ أكثر فعالية، كما قامت هذه المؤسسات بالتخطيط وإدخال التحسينات المناسبة على الجودة. بالإضافة إلى ذلك، تتميز مستندات التخطيط الإستراتيجي وخطط العمل بالوضوح، والأهم من ذلك أنها تركز بشكلٍ مناسبٍ على تطوير إنجازات المتدربين. أما المؤسسات التي ظهر أن لديها قدرة غير مُرضية على التحسّن، فقد كان القاسم المشترك بين هذه المؤسسات هو افتقارها إلى الإجراءات الشاملة، أو الفاعلةوالرصينة، لتحليل إنجازات المتدربين، أو نتائج الدورات، أو امتلاك الموارد الملائمة والكافية، للمساهمة في إدخال التحسينات المناسبة.

الجدول (١٨):
تحليل الدرجات الممنوحة لقدرة مؤسسات التدريب على تحسين جودة التدريب ٢٠١٠-٢٠١١

قدرة مؤسسات التدريب على تحسين جودة التدريب	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
وزارة العمل	٠	٣	٥	٢	١	٠	١١
وزارة التربية والتعليم	٠	٣	٤	٣	٠	٠	١٠
المجموع	٠	٦	٩	٥	١	٠	٢١

الشكل (٣٧):
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لقدرة مؤسسة التدريب على التحسن – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل للأعوام ٢٠٠٨- ٢٠١١

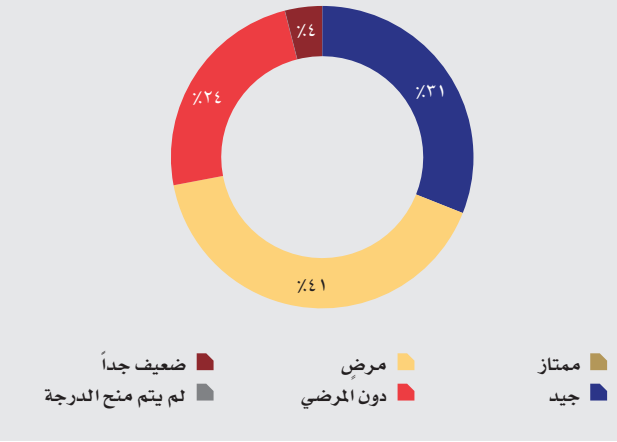

الشكل (٣٨):
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لقدرة مؤسسة التدريب على التحسن– المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

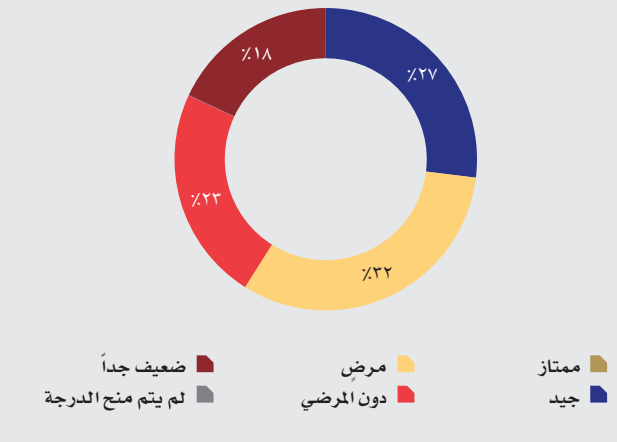

الشكل (٣٩):
تحليل الدرجات التراكمية الممنوحة لقدرة مؤسسة التدريب على التحسن – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

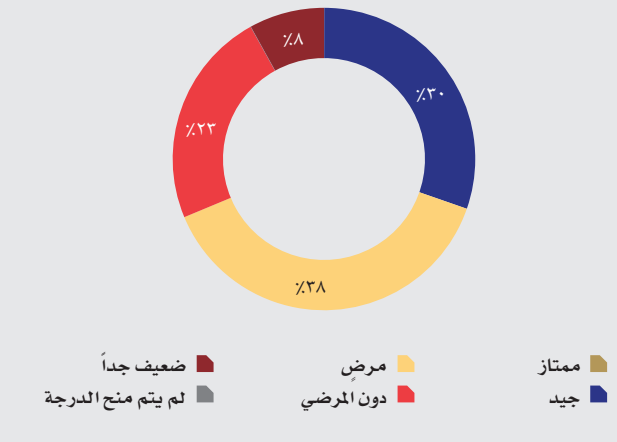

مدى إنجاز المتدربين

يركز هذا السؤال الرئيس على مدى ما يحققه المتدربون من تطوير للمهارات المهنية المناسبة وذات الصلة، وما حصلوا عليه من المؤهلات التي ينشدونها، كما يتضمن هذا الحكم تقييم المهارات الشخصية للمتدربين و سلوكهم بشأن البرامج المسجلين فيها، فعلى سبيل المثال: هل يجد المتدربون التشويق في هذه البرامج، ويفخرون بما يقومون به من عمل؟ وهل لدى المتدربين التحفيز الذاتي للاستمرار في هذه البرامج؟ وهل يُقيّم المتدربون ما تعلموه بشكلٍ ناقد؟ وهل يمتلكون القدرة على العمل بشكلٍ تعاوني مع زملائهم؟ يعتبر انتظام حضور المتدربين ومدى انضباطهم من المؤشرات الرئيسة لنتائج المهارات الشخصية للمتدربين؛ ومع ذلك استمرت حالات عدم التزام المتدربين بالحضور وعدم الانضباط في غالبية المؤسسات التي تمت مراجعتها تقريباً. وفيما يتعلق بهذا السؤال الرئيس أيضاً، يصدر فريق المراجعة الحكم حول مدى فاعلية المؤسسة في تقييم إنجازات المتدربين في جميع الدورات، ومستوى التقدم الذي أحرزوه مقارنة بمستوياتهم عند التحاقهم بالدورات، وحتى يتسنى القيام بذلك، فإنه يتوقع من مؤسسات التدريب إجراء التقييم الأولي للمتدربين؛ وهي ممارسة تقوم بها أكثر مؤسسات التدريب فاعلية–وهي بالطبع–المؤسسات التي حازت على تقدير "جيّد" في هذا السؤال الرئيس، وتقدير "جيّد" في الفاعلية بوجهٍ عام.

ويوضح الجدول (١٩) أن مؤسسة تدريبية واحدة لم تُمنح درجة هذا السؤال الرئيس في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، مقارنة بعدد ١٤ مؤسسة تدريبية في العامين الماضين، حيث لم تجد فرق المراجعة الأدلة الكافية لمنح الدرجة. من ناحية أخرى، كان ضعف تقييم مستويات إنجاز وتقدم المتدربين في الدورات المعتمدة داخلياً، لاسيما الدورات القصيرة، جانب ضعيف غلب على معظم مؤسسات التدريب على نحو متواصل، بل تنطبق هذه السمة حتى على المؤسسات الأكثر فاعلية؛ حيث يستمر منح الشهادات للمتدربين على أساس حضور الدورات، الذي يعدّ معيار النجاح الرئيس، بل الوحيد غالباً في هذه الدورات.

ومن أصل ٢١ مؤسسة تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، ظهر مستوى ٨ مؤسسات مرخصة من وزارة العمل، و٧ مؤسسات من المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم بشكل "مرضٍ" أو أفضل في جانب إنجاز المتدربين. كما حازت ١٤ مؤسسة فقط من جميع المؤسسات التي تمت مراجعتها في الدورة الأولى من المراجعات، على تقدير "جيّد"، منها ١٠ مؤسسات مرخصة من وزارة العمل، و٤ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم، (وتمثل ١٩٪ من مراجعات الزيارة الأولى)، فيما لم تحصل أية مؤسسة على تقدير "ممتاز" (بحسب الأشكال ٤٠، ٤١ و٤٢). ويتضح الإنجاز "الجيّد" في المؤسسات التي يجد فيها المتدربون التحفيز، ويشاركون في عملية التدريب أو التعليم، وتطبق فيها الإجراءات الفعالة لقياس ومراقبة مستوى تقدم المتدربين. وبحسب المبين أعلاه، فإنه من الصعوبة بمكان إصدار الحكم على مستويات الإنجاز والتقدم للمتدربين في الدورات غير المعتمدة، ما لم تقم المؤسسات ذاتها، وبشكلٍ منتظم، بجمع وبناء وتحليل البيانات ذات العلاقة بالمتدربين في هذه الدورات بصفة منتظمة. ويمكن أن يُعزى هذا إلى عدم معرفة بعض المؤسسات بمستوى إنجاز المتدربين أو مدى تأثير ما تقدمه عليهم.

وفيما يتعلق بالدورات المعتمدة من الخارج، فإن هذه المؤسسات لديها القدرة على تقييم أداء المتدربين وفقاً للمعدلات الوطنية أو الدولية، وكذلك وضع المؤشرات المناسبة للمؤسسة؛ حيث يظهر مستوى أداء المتدربين في الدورات ذات الصلة بمتطلبات السوق، والمعتمدة من الخارج، بشكلٍ جيّد، بل إن معدلات النجاح التي تربو على نسبة ٩٠٪ في بعض المؤسسات التي تقدم الدورات المتعلقة بالقطاعات مثل: الخدمات المصرفية، والمالية، واللغة الإنجليزية، تعادل أو تتخطى بعض المعدلات الدولية، إضافة إلى ذلك، يكتسب المتدربون في هذه الدورات عموماً المهارات المهنية المثمرة، والتي يمكن لهم تطبيقها في مقار عملهم، أو الاستفادة منها في استكمال دراستهم. وأكد أرباب العمل لفرق المراجعة أن استفادة المتدربين من هذه الدورات تبلورت من خلال تحسن مستوى أدائهم و حصولهم على ترقيات في عملهم. إن قياس تأثير حصص التقوية وفصول المراجعة التي تنظمها المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم على الطلبة أمرٌ صعبٌ؛ لأنه من النادر أن تقوم هذه المؤسسات بتحديد مساهمة "القيمة المضافة" الدقيقة التي تُعزى إليها، وليس إلى دراسة المتدرب ذاته أو مدرسته. ومع هذا، فقد كشفت المناقشات – مع أولياء الأمور – النقابَ عن أن استفادة المتدربين من هذه الدورات يمكن إثباتها في العادة من خلال إحراز النجاح في امتحانات المنهج الدراسي ذي العلاقة.

الجدول (١٩):
تحليل الدرجات الممنوحة لإنجاز المتدربين لعامي ٢٠١٠-٢٠١١

السؤال الرئيس (١)	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
وزارة العمل	٠	٣	٥	٢	٠	١	١١
وزارة التربية والتعليم	٠	٣	٤	٣	٠	٠	١٠
المجموع	٠	٦	٩	٥	٠	١	٢١

الشكل (٤٠):
تحليل الدرجات التراكمية لإنجاز المتدربين – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

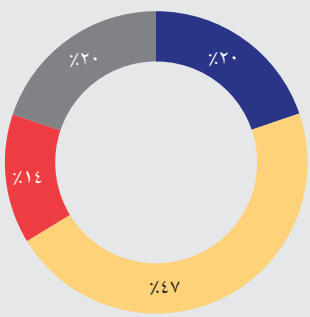

الشكل (٤١):
تحليل الدرجات التراكمية لإنجاز المتدربين – المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

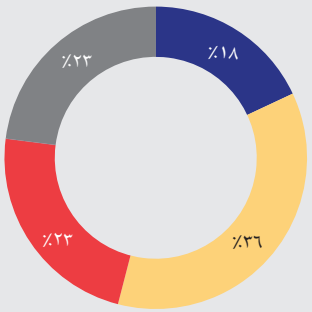

الشكل (٤٢):
تحليل الدرجات التراكمية لإنجاز المتدربين – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

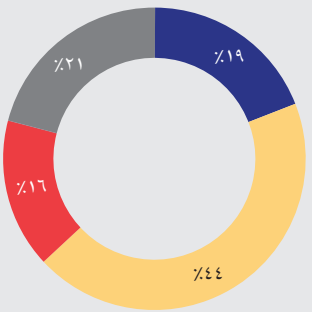

مدى فاعلية التعليم والتدريب

يركز هذا السؤال الرئيس على مدى إعداد الدروس وحصص التدريب وتقديمها بشكلٍ جيّد، وكذلك على مدى اكتساب المتدربين المهارات المهنية والخبرة العملية في تخصصاتهم المهنية، ومدى ارتباطها بالمعايير الحالية في القطاع، و/أو ما إذا كان يتم تغطية أهداف الدورات بشكلٍ ملائم من قبل المعلمين والمدربين. ومن أجل التوصل إلى هذا الحكم، يقوم المراجعون بملاحظة الدروس أو حصص التدريب، والاجتماع مع المتدربين، ومراجعة عينات من أعمالهم. كما يقوم المراجعون بتقييم ملاءمة معارف المعلمين أو المدربين النظرية، وخبراتهم العملية، ومدى إلمامهم بتخصصاتهم المهنية والدراية المهنية المطلوبة لتقديم الدورات بشكلٍ فعال. وقد تبين أن أغلبية المعلمين والمدربين يمتلكون المؤهلات المناسبة والخبرة الملائمة لتقديم الدورات المذكورة أعلاه.

من أصل ٢١ مراجعة من مراجعات الزيارة الأولى التي تمت في العام الأكاديمي ٢٠١٠ – ٢٠١١، حازت ١٦ مؤسسة تدريبية، منها ٩ مؤسسات مرخصة من وزارة العمل، و٧ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم، على تقدير "مرضٍ" أو أفضل في جانب عمليتي التعليم والتدريب (بحسب الجدول ٢٠)، فيما حازت ١٢ مؤسسة فقط، منها ٩ مؤسسات مرخصة من وزارة العمل، و٣ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم من المؤسسات التي تمت مراجعتها إلى الآن، على تقدير "جيّد"، وتمثل ١٦٪ من مجموع مراجعات الزيارة الأولى، فيما لم تحصل أية مؤسسة على تقدير "ممتاز" (بحسب المبين في الأشكال ٤٣، ٤٤ و٤٥). يقوم المعلمون أو المدربون الأكْفَاء بوضع وتوصيل أهداف الدروس بوضوح، وتوظيف مجموعة متنوعة من طرق التعليم تشمل: العمل الجماعي، ولعب الأدوار، وتقديم الأنشطة والتمارين العملية، وطرح الأسئلة المفتوحة والمباشرة لتقييم مستويات فهم المتدربين وتقدمهم في هذه الدروس بطريقة فاعلة، ثم الاستفادة من نتائج عمليات التقييم في إثراء وتوجيه خطط الدروس، وتلبية الاحتياجات المختلفة للمتدربين، بما فيها توفير الدعم الفعال لذوي المستوى الأقل، وإثارة روح التحدي لدى ذوي القدرات الأعلى، إضافة إلى تقديم التغذية الراجعة المفيدة والفعالة للمتدربين بشأن الجوانب التي تحتاج إلى تطوير. أما حصص التدريب التي تفتقر إلى تقييم مستوى تقدم المتدربين، بما في ذلك الاستفادة من نتائج التقييم الأولي قبل الدورات، فإنها لن تتجاوز تقدير "مرضٍ" على الأرجح، فيما تمتلك المؤسسات ذات الفعالية الجيدة إجراءاتٍ رسميةً لمراقبة مستوى تقدم الطلبة تركز على الجوانب الرئيسة لعمليتي التعليم والتدريب الفعالة.

وبوجه عام، وفي جميع المؤسسات، فما زالت الحال كما هي عليه؛ إذ يحظى المتدربون بالقليل من الفرص للمشاركة في الدروس، والمساهمة في عملية التعلم، وتقييم مستوى إنجازهم بشكل ناقد. بالإضافة إلى ذلك، فقد أظهر العديد من المدربين والمعلمين في غالبية الدروس التي تمت ملاحظتها، القليل من الوعي تجاه أهمية التخطيط للدروس وتنويع طرق تقديمها، لتتناسب مع القدرات المختلفة للمتدربين وتلبي طموحاتهم. كذلك، وُجد أن بعض المعلمين والمدربين، لا سيما في حصص التقوية أو دروس المراجعة، يقدمون الدروس التي تفتقر إلى التخطيط الجيد، أو التي لا يتم التخطيط لها على الإطلاق.

الجدول (٢٠):
تحليل الدرجات الممنوحة لفعالية التعليم والتدريب لعامي ٢٠١٠-٢٠١١

السؤال الرئيس (٢)	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
وزارة العمل	٠	٢	٧	٢	٠	٠	١١
وزارة التربية والتعليم	٠	٣	٤	٣	٠	٠	١٠
المجموع	٠	٥	١١	٥	٠	٠	٢١

الشكل (٤٣):
تحليل الدرجات التراكمية لفاعلية التعليم والتدريب – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

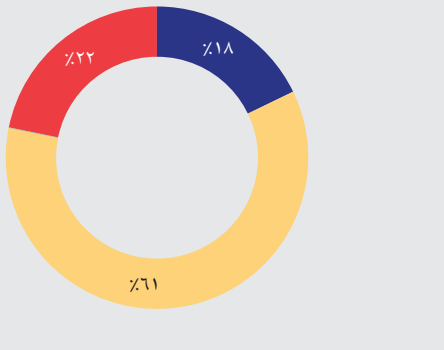

الشكل (٤٤):
تحليل الدرجات التراكمية لفاعلية التعليم والتدريب – المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

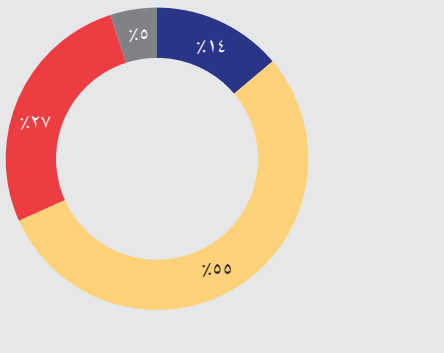

الشكل (٤٥):
تحليل الدرجات التراكمية لفاعلية التعليم والتدريب – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

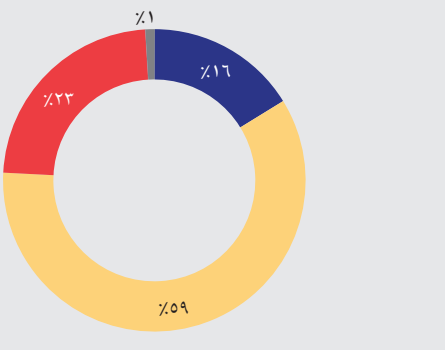

مدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين وأرباب الأعمال

فيما يتعلق بهذا السؤال الرئيس، تقوم فرق المراجعة بفحص مدى تلبية برامج التدريب التي تقدمها مؤسسات التدريب لاحتياجات المتدربين والأطراف ذات العلاقة (أرباب الأعمال و/أو أولياء الأمور والأشخاص الآخرين ذوي العلاقة)؛ حيث يتوقع من مؤسسات التدريب إجراء تحليل لاحتياجات سوق العمل والاحتياجات المحلية أو الوطنية؛ لتحديد مواطن الفجوة في المهارات لدى القوى العاملة البحرينية، وكذلك الاستفادة من هذه المعلومات في طرح المؤسسات للدورات التي تساهم في سد تلك الفجوة. كما يأخذ المراجعون بعين الاعتبار مدى وتأثير الفرص المقدمة للمتدربين للمشاركة في الأنشطة الإثرائية أو الإضافية، وخبرة العمل خارج برنامج الدراسة.

فمن أصل ٢١ مؤسسة تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، ظهر مستوى ١٨ مؤسسة تدريبية، منها ٩ مؤسسات مرخصة من وزارة العمل و٩ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم، بشكل "مرضٍ" أو أفضل، في جانب مجموعة البرامج المقدمة (بحسب الجدول ٢١)، فبينما حازت مؤسسة واحدة فقط من المؤسسات المرخصة من وزارة العمل على تقدير "ممتاز"، نالت ١٩ مؤسسة من جميع المؤسسات التي تمت مراجعتها في الدورة الأولى من المراجعات، تقدير "جيّد"، منها ١٤ مؤسسة مرخصة من وزارة العمل، و٥ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم، (وتمثل ٢٦٪ من مجموع مراجعات الزيارة الأولى)، فيما حازت مؤسستان مرخصتان من وزارة العمل على تقدير "ممتاز" (بحسب الأشكال ٤٦، ٤٧ و٤٨). وتعتبر النتيجة الأخيرة (ممتاز) هي المرة الأولى التي تحصل فيها مؤسسة تدريبية على أعلى درجة لهذا السؤال الرئيس.

وتقوم المؤسسات الأكثر كفاءة والمرخصة من وزارة العمل بإقامة علاقات فعالة مع أرباب الأعمال أو مجموعات أرباب الأعمال، وإجراء الأبحاث المناسبة عن السوق، بغية إعداد البرامج التي تلبي الاحتياجات الخاصة بأرباب الأعمال وطرحها؛ لتحسين إنتاجية الموظفين أو التطوير المهني لهم. كما استفادت هذه المؤسسات من بيانات سوق العمل المناسبة، والتي تحدد فجوةً في مهارات بعينها لطرح البرامج الملائمة لسد هذه الفجوات. علاوة على ذلك، تقدم المؤسسات الأكثر كفاءة – بالطبع – مجموعة من البرامج المعتمدة من الخارج، حيث ظهر ارتباط هذه البرامج بالمجال المهني، والاعتراف بها دولياً باعتبارها برامج مناسبة وذات صلة بالقطاعات التي تغطيها هذه الدورات.

وقد ظهر أيضاً – فيما يتعلق بهذا السؤال الرئيس–أن المؤسسات الحائزة على تقدير "جيّد" توفر مجموعة شاملة من المصادر الإضافية والخبرات العملية للمتدربين، تشمل: تنظيم ورش العمل المساندة لدعم خبرات المتدربين، وإمكانية الاطلاع على الأبحاث، والدخول إلى شبكة الإنترنت، ودعوة المتحدثين الخارجيين لإلقاء المحاضرات للمتدربين، وكذلك تنظيم الزيارات الميدانية. وبوجه عام، أعرب أولياء الأمور في المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم عن رضاهم عن مجموعة الدورات المقدمة، لا سيما إذا كان ذلك مقروناً بتوفير الملخصات المفيدة لمحتوى الدورات لمساعدة الطلبة في حصص التقوية والمراجعة. وفيما يتعلق بالمؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم التي حصلت على تقدير "دون المرضي" أو "ضعيف جداً"، فإن هذه المؤسسات تعتمد بشكل رئيسي على مذكرات الدورات التي تفتقر في بعض الأحيان إلى جودة الإعداد والإنتاج. ومع ذلك، أحرزت المؤسسات عموماً درجات جيّدة نسبياً في هذا السؤال الرئيس من بين جميع الأسئلة الخمسة الرئيسة كما يظهر في الأشكال التالية.

الجدول (٢١):
تحليل الدرجات الممنوحة لمدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين وأرباب الأعمال لعامي ٢٠١٠-٢٠١١

السؤال الرئيس (٣)	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
وزارة العمل	١	٣	٥	٢	٠	٠	١١
وزارة التربية والتعليم	٠	٤	٥	١	٠	٠	١٠
المجموع	١	٧	١٠	٣	٠	٠	٢١

الشكل (٤٦):
تحليل الدرجات التراكمية لمدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين وأرباب الأعمال – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

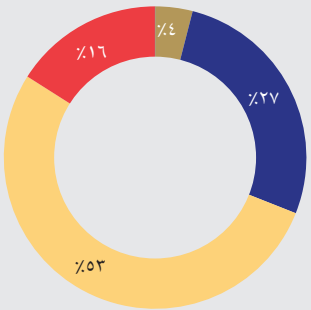

الشكل (٤٧):
تحليل الدرجات التراكمية لمدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين وأرباب الأعمال – المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

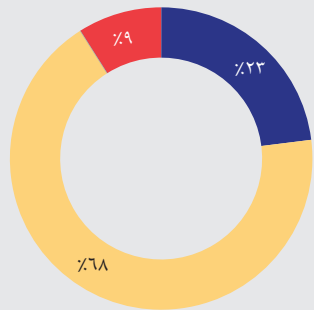

الشكل (٤٨):
تحليل الدرجات التراكمية لمدى تلبية البرامج لاحتياجات المتدربين وأرباب الأعمال – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

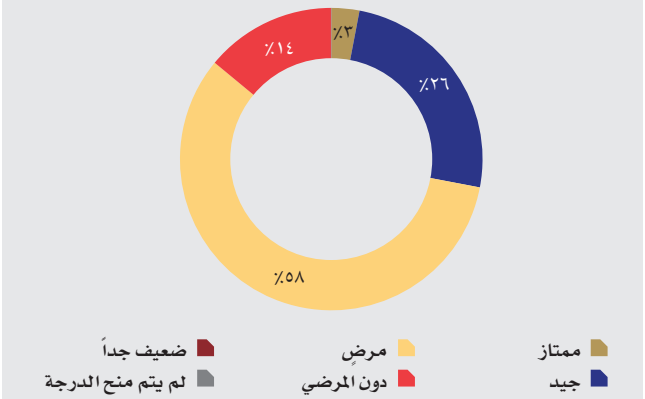

مدى دعم المتدربين وإرشادهم

تركز الأحكام المتعلقة بهذا السؤال الرئيس على مدى فاعلية الدعم والإرشاد المُقَدَّمَيْن لمساعدة المتدربين على إحراز التقدم في دوراتهم، وتحقيق ما يصبون إليه بشكلٍ جيّد؛ حيث تصدر فرق المراجعة أحكامها بشأن جودة الإرشاد والنصح المقدمين للمتدربين حول برامج المؤسسة، وكذلك بشأن الفرص المتاحة أمام المتدربين لمواصلة مسارات تقدمهم وتطورهم المهني، عند اللزوم.

فمن أصل ٢١ مؤسسة تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، ظهر مستوى ١٦ مؤسسة تدريبية، منها ٩ مؤسسات مرخصة من وزارة العمل و٧ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم، بشكلٍ "مرضٍ" أو أفضل في جانب دعم المتدربين وإرشادهم (بحسب الجدول ٢٢)، وبينما لم تحصل أية مؤسسة على تقدير "ممتاز"، نالت ١٧ مؤسسة، تقدير "جيّد"، منها ١١ مؤسسة مرخصة من وزارة العمل، و٦ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم، (وتمثل ٢٣٪ من مجموع مراجعات الزيارة الأولى)، فيما لم تحصل أية مؤسسة تدريبية على تقدير "ممتاز" (بحسب الأشكال ٤٩، ٥٠ و٥١).

وما زالت الغالبية العظمى من المؤسسات المرخصة من وزارة العمل تواصل بذل الجهود الرامية إلى توفير الدعم والإرشاد المرضيين للمتدربين، فيما ظهر أكثر من ربع المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم التي تمت مراجعتها بمستوى "غير ملائم" فيما يتعلق بهذا السؤال الرئيس؛ نظراً لتلقي المتدربين القليل من الدعم الإضافي خارج حصص التدريب الرئيسة في العادة، وبالأخص الحصول على القليل من الإرشاد بشأن اختيار البرامج أو فرص التعليم والتطوير المهني في المستقبل، ومع ذلك، فقد لاحظت فرق المراجعة أن لدى جميع مؤسسات التدريب مجموعة من الموظفين الأكْفَاء الملتزمين تجاه خدمة مؤسساتهم، وهم على استعداد لتقديم كل أشكال الدعم المختلفة لكل متدرب على حدة عند الحاجة، بل تشجيعه عند اللجوء إليهم ومساعدته. لكن هذا الدعم غالباً ما يقدم بشكل عشوائي. وتتمثل أفضل الممارسات التي تمت ملاحظتها في مؤسسات التدريب الكبيرة الحجم، والمرخصة من وزارة العمل، في توفير بيئة التعلم الملائمة والوافية للغرض، والمجهزة بالموارد المناسبة مثل مختبرات الكمبيوتر، ومصادر التعلم الجيّدة، إضافة إلى التجهيزات الخاصة بتنظيم ورش محاكاة بيئة العمل.

ومن الجوانب المهمة التي تأخذها فرق المراجعة بعين الاعتبار فيما يتعلق بهذا السؤال الرئيس هو مدى توفير بيئة صحية وآمنة تكفل بها المؤسسة سلامةَ المتدربين؛ حيث ما زال هذا الجانب محل إشكال لدى غالبية المؤسسات؛ ومن ثم قامت قلة من مؤسسات التدريب بإجراء تقييمات المخاطر الرسمية والمعترف بها دولياً، مع توثيق ترتيبات الطوارئ ذات العلاقة في مستندات. بالإضافة إلى ذلك، قامت قلة من مؤسسات التدريب بتوعية المتدربين بإجراءات الصحة والسلامة المناسبة باعتبارها أحد الجوانب المعتادة ضمن برنامج التهيئة للمتدربين. وفي أكثر الحالات خطورة، يتعرض المتدربون الصغار في الغالب إلى المواد الخطرة، ولا يتم فحص وصيانة أجهزة ومعدات السلامة بصفة منتظمة.

الجدول (٢٢):
تحليل الدرجات الممنوحة لمدى دعم المتدربين وإرشادهم لعامي ٢٠١٠-٢٠١١

السؤال الرئيس (٤)	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
وزارة العمل	٠	٣	٦	٢	٠	٠	١١
وزارة التربية والتعليم	٠	٤	٣	٣	٠	٠	١٠
المجموع	٠	٧	٩	٥	٠	٠	٢١

الشكل (٤٩):
تحليل الدرجات التراكمية لمدى دعم المتدربين وإرشادهم – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

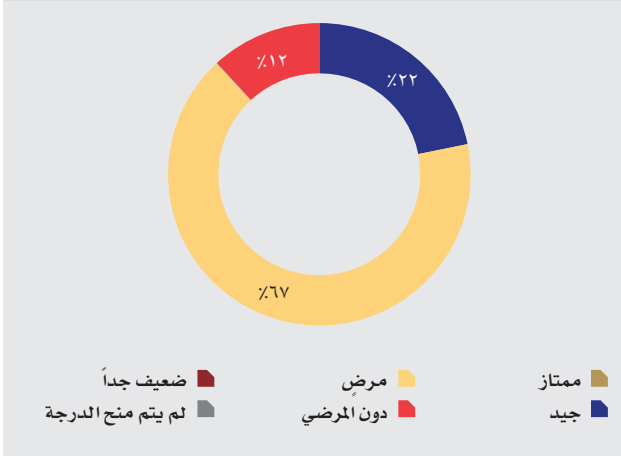

الشكل (٥٠):
تحليل الدرجات التراكمية لمدى دعم المتدربين وإرشادهم – المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١

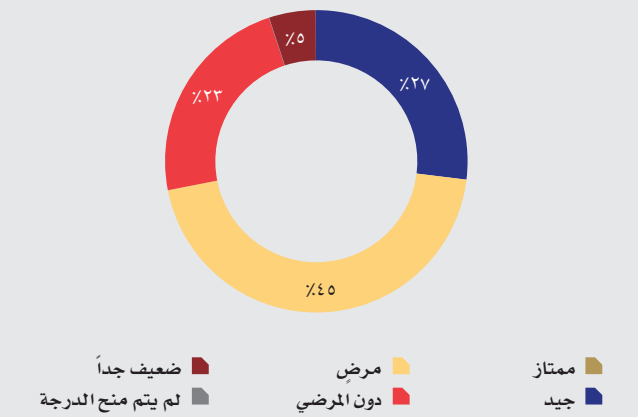

الشكل (٥١):
تحليل الدرجات التراكمية لمدى دعم المتدربين وإرشادهم – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

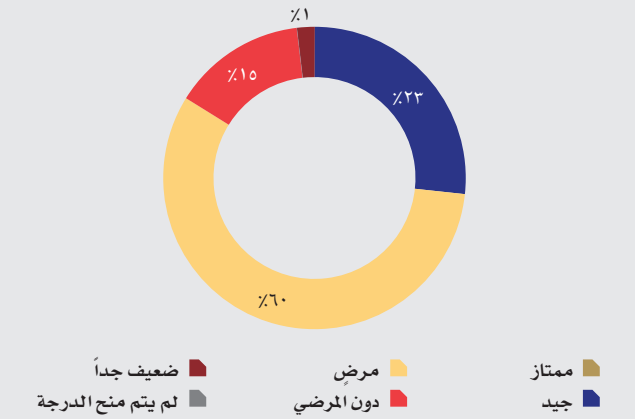

مدى فاعلية القيادة والإدارة في رفع إنجاز جميع المتدربين ودعمهم

إن جودة القيادة والإدارة، التي تركز على تخطيط، وتنظيم، وتقديم، ومراجعة عملية التعليم، والبرامج المقدمة، ودعم المتدربين وإرشادهم، تعدّ من المقومات الرئيسة التي تؤثر على مستوى إنجاز المتدربين، وتعتبر محور هذا السؤال الرئيس. لذلك، تأخذ فرق المراجعة بعين الاعتبار مدى وضوح بيانات رؤية ورسالة المؤسسة التدريبية، وترابطها، ودلالتها على التزام المؤسسة الواضح تجاه إدخال التحسينات اللازمة على جميع ما تقدمه، ومدى تركيزها على إنجاز المتدربين بشكلٍ ملائم؛ لذا يتوقع من مؤسسات التدريب مراقبة إنجازات المتدربين، وتسجيلها، وتحليلها بطريقة منهجية وصارمة في جميع الدورات.

ومن أصل ٢١ مؤسسة تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، ظهر مستوى ١٥ مؤسسة تدريبية، منها ٨ مؤسسات مرخصة من وزارة العمل و٧ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم، بشكلٍ "مرضٍ" أو أفضل في جانب الإدارة والقيادة (بحسب الجدول ٢٣). وعلى مستوى جميع المراجعات إلى الآن لم تحصل أية مؤسسة على تقدير "ممتاز"، في حين نالت ١٧ مؤسسة، تقدير "جيّد"، منها ١٢ مؤسسة مرخصة من وزارة العمل، و٥ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم، حيث تشكل هذه المؤسسات ما يقارب ربع مجموع مراجعات الزيارة الأولى (بحسب الأشكال ٥٢، ٥٣ و٥٤). وقد حاز هذا الجانب على أقل درجة في الأداء في النتائج السبع خلال هذه الدورة، حيث ظهر أكثر من نصف عدد المؤسسات فقط بمستوى "مرضٍ" أو أفضل.

إن العنصر الرئيس لتحسين فاعلية مؤسسات التدريب عموماً، لا سيما المساهمة الرئيسة لما يصدر من حكم على "الإنجاز" على هذا الجانب، يكمن في إدخال التحسينات على جودة ما تقدمه المؤسسة، وتأثير القيادة والإدارة عليها؛ ويتضح هذا الأمر بجلاء في مؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير "دون المرضي" في زيارة المراجعة الأولى، حيث تجاوزت هذه المؤسسات هذا الحكم بنجاح بسبب التحسينات التي لاحظتها فرق المراجعة في الجوانب الرئيسة للقيادة والإدارة مثل عملية التقييم الذاتي، والتخطيط الإستراتيجي، ومراقبة فعالية التعليم و/أو التدريب وتقييم مستوى تقدم المتدربين بشكلٍ أكثر دقة. ولكن هناك أدلة قليلة على تلبية المؤسسات لهذا الجانب الأخير في الدورات المعتمدة داخلياً، والدورات الأخرى التي لا تخضع لمعايير ثابتة وتدقيق داخلي.

من ناحية أخرى، تقوم المؤسسات الأكثر كفاءة بإجراء عملية التقييم الذاتي الصارمة، وذات الصلة والدقيقة، التي تحدد بوضوح جوانب القوة للمؤسسة، والجوانب التي تحتاج إلى تطوير. ومع ذلك، اتسمت استمارات التقييم الذاتي للمؤسسات التدريبية بالمبالغة في منح الدرجات، بل تقديم القليل من الأدلة ذات الصلة أو الشاملة التي تم منح الدرجات على أساسها؛ وفي بعض الحالات، منحت المؤسسات التدريبية نفسها درجتين أو ثلاث درجات أعلى من الدرجة الممنوحة في المراجعة النهائية.

إن مؤسسات التدريب الأكثر فاعلية لديها خطط تدريب واضحة للموظفين، وُضعت على أساس التحليل الدقيق لاحتياجات الموظفين، إضافة إلى التخطيط الجيّد لمراقبة أداء المعلمين أو المدربين، وما يتسم به التخطيط الإستراتيجي من روح التعاون، والشمولية والارتكاز على تقييم جوانب قوة المؤسسة، ومواطن ضعفها، بالإضافة إلى تملك هذه المؤسسات لأنظمة الاتصال الفعالة مع الأطراف ذات العلاقة (أرباب الأعمال وأولياء الأمور) والتي تمكّنهم من جمع وتقييم آراء الأطراف ذات العلاقة، والعمل وفقاً لمقتضاها، إضافة إلى تلبية احتياجات المتدربين.

الجدول (٢٣):
تحليل الدرجات الممنوحة لفاعلية القيادة والإدارة لعامي ٢٠١٠-٢٠١١

السؤال الرئيس (٥)	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
وزارة العمل	٠	٣	٥	٢	١	٠	١١
وزارة التربية والتعليم	٠	٣	٤	٢	١	٠	١٠
المجموع	٠	٦	٩	٤	٢	٠	٢١

الشكل (٥٢):
تحليل الدرجات التراكمية لفاعلية القيادة والإدارة – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

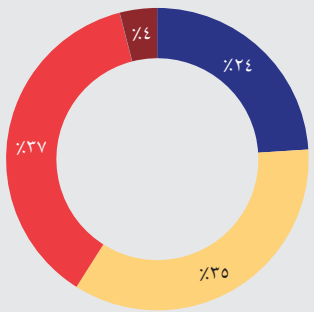

الشكل (٥٣):
تحليل الدرجات التراكمية لفاعلية القيادة والإدارة – المؤسسات المرخصة من وزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٩- ٢٠١١

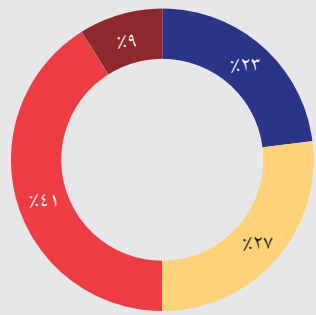

الشكل (٥٤):
تحليل الدرجات التراكمية لفاعلية القيادة والإدارة – المؤسسات المرخصة من وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١

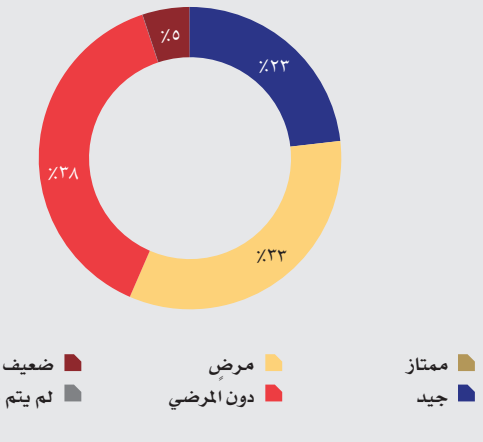

مابعد عملية المراجعة

يجب على جميع مؤسسات التدريب استكمال خطة العمل، المبنية على أساس الجوانب التي تحتاج إلى تطوير والتوصيات الواردة في تقرير المراجعة؛ حيث تقوم وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بمراجعة خطط العمل وتقديم التغذية الراجعة ذات الصلة بشأن محتويات، وهيكل، وشمولية هذه الخطط، التي أثبتت جدواها باعتبارها إحدى الوسائل الفعالة للغاية في متابعة نتائج المراجعة، ومساعدة مؤسسات التدريب في جهودها المستمرة نحو تحسين جودة ما تقدمه. كما تخضع مؤسسات التدريب التي حصلت على تقدير "دون المرضي" أو ضعيف جداً" في عملية المراجعة – عموماً – لزيارتي متابعة على الأقل من قبل فرق الوحدة؛ لتقييم مدى فاعلية المؤسسة في تنفيذ خطة العمل المتفق عليها،إضافة إلى ذلك، تخضع هذه المؤسسات لزيارة إعادة المراجعة التي تنفذ في العادة ما بين اثني عشر إلى ثمانية عشر شهراً بعد إجراء المراجعة الأولى.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، تم إجراء زيارة إعادة المراجعة لإحدى عشرة مؤسسة، منها ٧ مؤسسات مرخصة من وزارة العمل، و٤ مؤسسات مرخصة من وزارة التربية والتعليم. ومن أصل هذه المؤسسات، أخفقت مؤسسة واحدة مرخصة من وزارة العمل، ومؤسسة واحدة مرخصة من وزارة التربية والتعليم في الحصول على تقدير "مرضٍ" بشأن الفاعلية بوجه عام، مقارنة بعدد ١٣ مؤسسة من أصل ١٥ مؤسسة تمت مراجعتها إلى الآن، وحازت على تقدير "مرضٍ" بشأن الفاعلية بوجه عام (بحسب الجدول ٢٤). وفيما ظهر مستوى كل سؤال من الأسئلة الرئيسة الأخرى في جميع مؤسسات التدريب الثلاث عشرة بمستوى "مرضٍ"، حاز القليل من المؤسسات على تقدير "جيّد" في مدى القدرة على التحسّن، وتقدير "جيّد" في بعض الأحيان في سؤال أو سؤالين من الأسئلة الرئيسة الأخرى.

وتُعزى أسباب التحسينات في الدرجات، كما كانت عليه الحال سابقاً، إلى ما يلي:

- إدخال التعديلات أو التحسينات على جودة القيادة والإدارة في المؤسسة (حسب المبين أعلاه).
- تركيز مؤسسات التدريب الواضح والمنهجي المتصل بالجوانب التي تحتاج إلى تطوير التي تم إيرادها تفصيلياً في تقرير المراجعة، وتسليط الضوء عليها في خطة العمل المتفق عليها.
- فهم مؤسسات التدريب لمتطلبات عملية المراجعة والمعايير التي تستند إليها عملية تقييم المؤسسات بشكلٍ أفضل.

الجدول (٢٤):
زيارة إعادة المراجعة – الفعالية بوجهٍ عام

زيارة إعادة المراجعة – الفعالية بوجهٍ عام	١	٢	٣	٤	٥	لم يتم منح الدرجة	المجموع
وزارة العمل ٢٠٠٩–٢٠١٠	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٤
وزارة العمل: ٢٠١٠–٢٠١١	٠	٠	٦	١	٠	٠	٧
وزارة العمل: الدرجات التراكمية ٢٠٠٩–٢٠١١	٠	٠	١٠	١	٠	٠	١١
وزارة التربية والتعليم: ٢٠١٠–٢٠١١	٠	٠	٣	١	٠	٠	٤
المجموع	٠	٠	١٣	٢	٠	٠	١٥

التوصيات

فيما أوشكت الدورة الأولى من المراجعات على الانتهاء الآن، وبمراجعة جميع مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة العمل (والتي تم إجراء زيارة المتابعة/زيارة إعادة المراجعة للبعض منها)، يتواصل اتساع قاعدة الأدلة وبلورة صورة أكثر وضوحاً حول جوانب القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير في قطاع التعليم والتدريب المهني بمملكة البحرين. وبحسب المبين في التقرير السنوي ٢٠١٠، فحينما تُعتبر معرفة مؤسسات التدريب بعملية المراجعة ومتطلبات الإطار العام للمراجعة، أحد المكونات الرئيسة لنجاح عملية المراجعة، فإنه يجب التركيز على أنه لم يرد في الإطار العام للمراجعة إلا ما يمثل أو ينص على أفضل الممارسات من المنظور التجاري أو التعليمي والتدريبي.

وللتدليل على ذلك، فلدى المؤسسات الأكثر فاعلية بيانات رؤية ورسالة واضحة، وتخطيط إستراتيجي فعال، وتركيز متواصل وشامل على تحسين جودة ما يتم تقديمه، إضافة إلى ممارساتها القائمة على أساس نظم التقييم الدقيقة والمنهجية لجوانب القوة ومكامن الضعف. وفيما لا يزال هناك عدم توافق بين تقييم جميع مؤسسات التدريب للأسئلة السبعة الواردة في استمارة التقييم الذاتي، والتي تشكل أساس عملية المراجعة، فإن الفجوة بين تقييم مؤسسات التدريب في استمارة التقييم الذاتي وبين أحكام فرق المراجعة، بدأت في الإغلاق بهامش بسيط.

وفيما يلي قائمة بالجوانب التي تحتاج إلى تطوير، ومجموعة من التوصيات القائمة على الأدلة التي تم التوصل إليها خلال عمليات المراجعة التي أجريت في العام الأكاديمي ٢٠١٠–٢٠١١، وتبقى، أينما وجدت، أحد مجالات التحسين التي تم تحديدها في تقريري العامين الماضيين قائمة أيضاً.

- بحسب ما تمت ملاحظته في التقريرين السابقين، تجد كل مؤسسة من مؤسسات التدريب ما تحتفي به من هذه التوصيات، ويتمثل أفضل مؤشر أداء خلال المراجعات من حيث نسبة المؤسسات الحائزة على تقدير "مرضٍ" أو أفضل، في جودة ما تقدمه من برامج ودورات؛ إذ كانت غالبيةُ المؤسسات على دراية معقولة على الأقل بشأن البرامج التي تهم المتدربين والأطراف ذات العلاقة، حتى في حالة افتقارها إلى الأنظمة الرسمية أو المنتظمة لتحليل احتياجات سوق العمل. وتعمل مؤسسات التدريب المهني الأكثر فعالية، عن كثب مع أرباب الأعمال لضمان تلبية احتياجاتهم، وتقديم مجموعة من الدورات الموصى بها أو المصممة خصيصاً لتلبية تلك الاحتياجات، إضافة إلى البرامج والمؤهلات ذات الصلة بالقطاعات.

- يمثل التركيز الواضح والجلي على رفع إنجازات المتدربين، وجودة ما تقدمه من برامج، جزءاً لا يتجزأ من أعمال مؤسسات التدريب الأكثر فعالية، إلا أن ما يزيد على نسبة ٦٠٪ فقط من المؤسسات التي تمت مراجعتها إلى الآن حازت على تقدير "مرضٍ" أو أفضل في هذا الجانب. ومن بين الأمور الشائعة بين الكثير من مؤسسات التدريب أن البعض منها يفتقر إلى الدراية بمستوى تقدم المتدربين، نظراً لافتقارها إلى إجراءات القياس الدقيقة، أو عدم تقييم المعارف والفهم المسبق للمتدربين عند التحاقهم بالدورات؛ وقد تكون العملية أصعب بالنسبة للمتدربين في الدورات القصيرة، أو الدورات غير المعتمدة، والدورات التي يتم تقييمها داخلياً. ومن ثم، يبقى هذا الجانب أحد مهام الإدارة الرئيسة، متى رغبت المؤسسات في تقييم تأثير جميع ما تقدمه المؤسسة على إنجازات المتدربين، والاستكمال الناجح للنتائج والأهداف المرجوة للدورات وإدخال التحسينات اللازمة عليها.

- فيما تقوم غالبية المؤسسات – عموماً – باستخدام وتوظيف مدربين أو معلمين يتمتعون بالخبرة والكفاءة والمؤهلات المناسبة، فما زال المعلم هو محور العملية التعليمية في الكثير من الدروس أو حصص التدريب التي تمت ملاحظتها، في حين يتوافر القليل من الفرص أو لا تتوافر فرصٌ على الإطلاق للمتدربين للمساهمة في خبرة التعلم لهم. وتفتقر مؤسسات التدريب عموماً إلى أنظمة فعالة لمراقبة ورفع جودة عمليتي التعليم أو التدريب، لاسيما التركيز على تحسين طرق التعليم والتدريب حتى يتسنى تشجيع وتحفيز جميع المتدربين على المشاركة في حصص التدريب، وفهم ما يتم تدريسه لهم، وتلبية كافة احتياجاتهم. وتعتبر ملاحظة جودة عملية التعلم في الفصول أو ورش العمل من أهم المعايير عند إصدار الحكم على مدى تأثير عملية التعليم أو التدريب على المتدربين؛ كذلك، ما زال التخطيط لتلبية الاحتياجات المتنوعة للمتدربين، إذا ما تم تحديدها من خلال تطبيق عملية التقييم الأولي المناسبة، أحد أهم الجوانب الرئيسة لتحسين جودة عملية التعلم.

- بحسب ما ورد في التقرير السابق، فإنه لا يمكن إدخال التحسينات المهمة على مهارات ومعارف القوى العاملة البحرينية إلا من خلال مؤسسات التدريب التي تقدم نسبة أكبر من الدورات المعتمدة من الخارج أو يتم تقييمها خارجياً. وفي الوقت الحالي، هناك العديد من المبادرات الوطنية لتوفير الحوافز لمؤسسات التدريب؛ لتقديم المزيد من هذه الأنواع من الدورات، حيث يمكن عقد المقارنات الدولية ووضع مؤشرات القياس المناسبة لمستوى أداء المتدربين، وتطوير الإطار العام للمؤهلات الذي يلبي احتياجات المتدربين. وفي المراجعات المستقبلية، سوف تأخذ فرق المراجعة بعين الاعتبار مدى استجابة المؤسسات لهذه المبادرات، على الرغم من إدراكنا للدور الذي تقوم به الدورات المعتمدة داخلياً أو التي يتم تقييمها داخلياً في تطوير القوى العاملة البحرينية دائماً، لا سيما في تطوير المهارات الإدارية والشخصية أو "المهارات الحياتية"، والاستفادة من تطبيقات تقنية المعلومات. ولكن، وحسب ما ورد أعلاه، ما زال يُتوقع من المؤسسات قياس مستوى تقدم المتدربين في هذه الدورات ومدى تلبية أهداف الدورات.

- ما زالت بعض مؤسسات التدريب لا تولي العناية الكافية بموضوعات الصحة والسلامة؛ إذ لا تولي القيادة والإدارة الأولوية القصوى بشأن توفير بيئة آمنة ومحفزة للمتدربين والموظفين، لا سيما الأمور المتعلقة بإجراء مراجعة منتظمة، ومنهجية وملائمة لعمليات الإخلاء في حالة الطوارئ، إضافة إلى افتقار مؤسسات التدريب إلى إجراءات تقييم المخاطر الشاملة لكافة جوانب المؤسسة، حيث تخفق المؤسسات غالباً في إبلاغ المتدربين بإجراءات السلامة المناسبة، مثلاً ولو ضمن إطار برنامج التهيئة الرسمي عند الالتحاق بالدورات.

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

فاطمة، ١٨ سنة

حلمي أن أصبح عالمة

ألبا ٢٠٣٠

الاهتمامات

الشعر	الفلك	التسوق	**الوقود العضوي**

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

مقدمة

في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمواصلة الدورة الأولى من عمليات مراجعة الجودة المؤسسية، واستكمال مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال برامج البكالوريوس في القانون، والماجستير في تقنية المعلومات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين، إضافة إلى مواصلة برامجها الرامية إلى بناء القدرات المؤسسية في قطاع التعليم العالي. كما شرعت الوحدة في إجراء زيارات المتابعة وإعادة المراجعة لبرامج البكالوريوس في إدارة الأعمال التي لم تحصل على حكم "توجد ثقة" في مراجعات البرامج الأكاديمية.

المراجعة المؤسسية لأداء مؤسسات التعليم العالي

في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء مراجعة مؤسسية لمؤسستين حكوميتين، التي تم نشر تقاريرها بعد الموافقة عليها حسب أنظمة الهيئة. وبدمج كلية العلوم الصحية ضمن جامعة البحرين، فإن هذا يعني الانتهاء من الدورة الأولى من عمليات مراجعة الجودة المؤسسية، وقد تم نشر جميع تقارير مراجعة الجودة المؤسسية البالغ عددها ١٤ تقريراً. هذا، وقد بدأت الوحدة في الوقت الحاضر، مرحلة إجراء زيارات المتابعة للدورة الأولى من المراجعات المؤسسية. وسوف تتم مناقشة هذه الأمور بالتفصيل أدناه.

ويحتوي تقرير المراجعة على التزكيات وهي ممارسات جيدة واضحة تتجاوز التوقعات المنصوص عليها، إلى جانب التأكيدات، وهي الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتوصلت إليها المؤسسة من خلال عملية التقييم الذاتي، حيث قدمت المؤسسة إلى لجنة المراجعين ما يثبت أنها قد شرعت في تلبية احتياجات التطوير في هذا الجانب، بالإضافة إلى التوصيات، وهي جوانب هامة تحتاج إلى تطوير وتوصلت إليها لجنة المراجعة.

تحليل نتائج عمليات المراجعة المؤسسية لأداء مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١

حسب ما ورد في الجدول ٢٥، يتضح من تقريري مراجعة الجودة المؤسسية المنشورين في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، أن مؤسسة واحدة منهما (جامعة البحرين) حازت على ١٥ تزكية، و١٢ تأكيداً، و١٧ توصية، في حين نالت المؤسسة الأخرى (بوليتكنك البحرين) سبع تزكيات، وثلاثة تأكيدات و١٨ توصية.

الجدول (٢٥):
عدد التزكيات، والتأكيدات، والتوصيات الواردة في تقارير مراجعة الجودة المؤسسية للعام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١

المؤسسة التعليمية	عدد التزكيات	عدد التأكيدات	عدد التوصيات
جامعة البحرين	١٥	١٢	١٧
بوليتكنك البحرين	٧	٣	١٨

وبالأخذ في الاعتبار نتائج عمليات مراجعة مؤسسات التعليم العالي حسب الموضوعات، فإن الشكل ٥٥ أدناه يوضح جوانب القوة والجوانب التي بحاجة إلى تحسين، حيث حازت كلتا المؤسستين على التزكيات في مجال مساندة الطلبة. وفي حين حازت جامعة البحرين على تقدير خاص بشأن الجودة العالية للبنية التحتية للمقر الأكاديمي، والمكتبة ومنشآت تقنية المعلومات والاتصالات، وضمان الجودة وتعزيزها، والمشاركة في المجتمع – حيث حازت على ثلاث تزكيات في كل جانب، فإن التزكيات الأخرى التي حازت عليها الجامعة، تمحورت في جوانب التخطيط الإستراتيجي، وجودة التعليم والتعلم. من ناحية أخرى، نالت بوليتكنك البحرين التزكيات في جوانب الحوكمة، ووضع السياسات وتنفيذها، وجودة التعليم والتعلم فيما يتعلق بتطوير بيئة التعلم الافتراضية، وتوسعة إمكانية الدخول من خلال البرنامج التأسيسي، وطرح برنامج التدريس الجامعي الإلزامي لجميع أعضاء هيئة التدريس، إضافة إلى مبادرات التطور المهني الأخرى للموظفين.

وقد حازت جامعة البحرين على ١٢ تأكيداً، في جوانب الإدارة، والموظفين (والتي تشمل التطور المهني للموظفين)، وتقنية المعلومات والأبحاث، ونالت بوليتيكنك البحرين ثلاثة تأكيدات في التطور المهني للموظفين، ومعايير المقايسة، والحرص على توافق المنهج الدراسي مع المعايير الدولية.

أما بشأن التوصيات التي حصلت عليها المؤسسات، فإنه لا ينبغي النظر إلى عدد تلك التوصيات على أنها مسألة تقييم كمي بشأن جودة المؤسسة التعليمية؛ إذ أن بعض التوصيات قد تشير إلى موضوعات أكثر جدية من غيرها من الموضوعات التي تشير إليها التوصيات الأخرى. ومع ذلك، فقد تراوح عدد التوصيات الصادرة بشأن المؤسستين بين ١٧ توصية (جامعة البحرين) إلى ١٨ توصية (بوليتكنك البحرين) على التوالي، وهي تقع ضمن نطاق الحد الأدنى للنسبة المئوية للمجموعة. وقد غطت هذه التوصيات جميع الموضوعات التسعة التي تشكل جميعاً ٢٥ مؤشراً، يتم قياس أداء المؤسسات إزاءها، تمشياً مع المنهجية المنشورة لمراجعة الجودة المؤسسية. ولم تحصل جامعة البحرين على أية توصيات في موضوع "البنية التحتية والمصادر المادية وغيرها"، ولكن حازت على تزكيات فقط حسب الموضح أعلاه. وبينما لم تحصل بوليتكنك البحرين على أية توصيات

في موضوع "المعايير الأكاديمية"، حيث لم يتخرج أي طالب منها حتى الآن، إلا أن بعض التوصيات تعتبر جوهرية بطبيعتها، لا سيما فيما يتعلق بجودة التعليم والتعلم؛ ومن ثم، يجب على المؤسستين (جامعة البحرين وبوليتكنك البحرين) بذل الجهود لتعزيز جودة ما يتم تقديمه، وضمان ملاءمة برامجها لاحتياجات السوق في القرن الحادي والعشرين.

الشكل (٥٥):
عدد التزكيات والتأكيدات والتوصيات حسب الموضوع للعام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١ للمؤسستين الحكوميتين

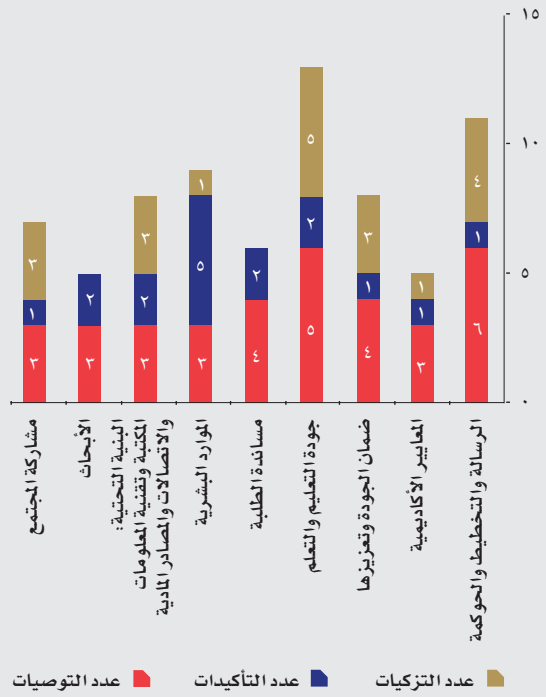

النتائج التراكمية لعمليات مراجعة الجودة المؤسسية للأعوام الأكاديمية ٢٠٠٨-٢٠١١

إذا تم تجميع التوصيات التي حازت عليها جميع المؤسسات التعليمية الأربع عشرة، وفق جميع الموضوعات التسعة السابقة، وحسب المبين في الشكل (٥٦) التالي، يتضح أن هذه المؤسسات تواجه العديد من التحديات فيما يتعلق بإعداد بيان الرسالة، والتخطيط وهياكل الحوكمة وأنشطتها لتكون متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية. وفي هذا الجانب، حازت المؤسسات على ٨٨ توصية، و١١ تزكية وأربعة تأكيدات فقط. فمعظم مؤسسات التعليمي الخاصة لديها بيانات رؤية ورسالة، بيد أنه لا يوجد أي ربط – في الغالب – بين طريقة تضمين هذه البيانات في هُوِيّة المؤسسة وثقافتها وبرامجها الأكاديمية. وهناك إبهام بين هياكل حوكمة المؤسسات التعليمية وإدارتها، مما يعني الغياب الكامل للحوكمة المؤسسية الجيدة.

كما أن الافتقار إلى التخطيط الإستراتيجي ومعايير المقايسة الخارجية المناسبة، تُعد من الجوانب التي يجب على المؤسسات التعليمية أن توليها الاهتمام، لا سيما مؤسسات التعليم العالي الخاصة في البحرين.

فيما قامت معظم المؤسسات بوضع خطط إستراتيجية، وكما ورد في التقرير السنوي لعام ٢٠١٠، فإن هذه الخطط شابها بعض النقص، ولم توفر المعلومات بشأن مؤشرات الأداء الرئيسة، وتخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية، إضافة إلى عدم تحديد الأشخاص الذين تقع على عاتقهم مسئولية تحقيق الأهداف الموضوعة. من ناحية أخرى، فقد حازت إحدى الجامعات الحكومية، وهي جامعة البحرين، على تزكيتين بشأن التخطيط الإستراتيجي، وهو من العوامل المهمة لنجاح المؤسسة. أن الافتقار إلى فهم معايير المقايسة الخارجية المناسبة، يُعد أحد الجوانب المهمة الأخرى التي يجب على المؤسسات أن تعمل على تحسينها، لكون المقايسة الخارجية واحدة من الوسائل التي تمكن المؤسسة من تحديد جودة أنشطتها في مهامها الرئيسة الثلاث (التعليم والتعلم، الأبحاث، ومشاركة المجتمع) أو لأدائها بوجهٍ عام؛ وبخاصة في الجوانب الأساسية مثل معدلات الاستمرارية والإنتاجية.

الشكل (٥٦):
عدد التزكيات والتأكيدات والتوصيات حسب الموضوع للأعوام ٢٠٠٨-٢٠١١ لعدد ١٢ مؤسسة تعليم عالٍ خاصة وجامعتين حكوميتين

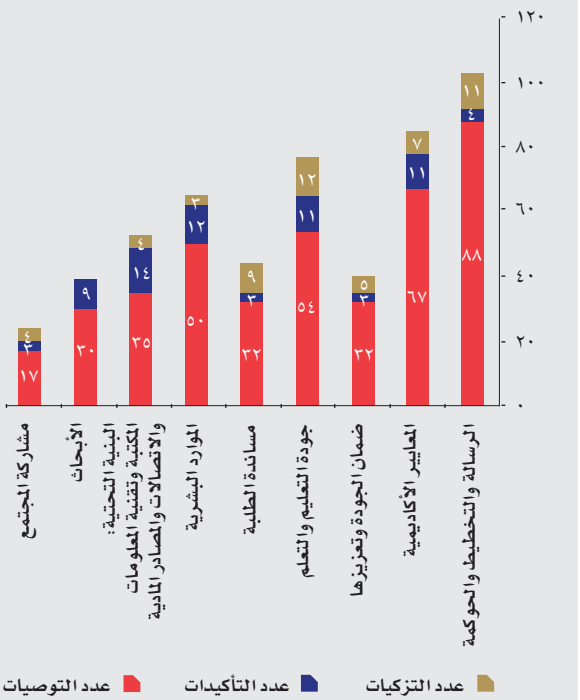

فيما يخص موضوع ضمان الجودة وتعزيزها، قدمت لجان المراجعة ٣٢ توصية في جميع مؤسسات التعليم العالي. وحسبما ورد أعلاه، فقد حازت جامعة واحدة على ثلاث تزكيات من أصل التزكيات الخمس الممنوحة لمؤسسات التعليم العالي في هذا الجانب؛ وفي حين قامت معظم المؤسسات بإنشاء وحدات و/أو لجان ضمان الجودة، إلا أن الكثير منها ما زال في مراحل التأسيس الأولى.

أما فيما يتعلق بموضوعي المعايير الأكاديمية وجودة عمليتي التعليم والتعلم، فإنه إذا تم تجميع نتائج تقارير المراجعة في هذين الموضوعين في جميع المؤسسات الأربع عشرة، نجد أن الموضوع الأول حاز على سبع تزكيات، و١١ تأكيداً، و٦٧ توصية، فيما حاز الموضوع الثاني على ١٢ تزكية، و١١ تأكيداً، و٥٤ توصية. وتتمحور هذه التزكيات أساساً حول هيئة التدريس المُؤهّلَة والملتزمة تجاه كل من المؤسسة والطلبة كما تم توضيحه في السنوات الماضية. أما الجوانب الرئيسة المتكررة فتتركز في الافتقار إلى: تطوير وتنفيذ إستراتيجية للتعليم والتعلم تتضمن طرق التنفيذ والمراقبة المتجانسة للسياسات والإجراءات في جميع الأقسام والكلية؛ تطوير إستراتيجيات التعليم المبتكرة وطرق التقييم المتنوعة لضمان اكتساب الطلبة لمهارات التفكير الناقد وحل المشكلات؛ تطوير البُنية التحتية، لا سيما المكتبات، ونظم الاتصالات، وتقنية المعلومات. وتشكل هذه الجوانب جميعاً نقطة انطلاق لتوفير خبرة تعلّم عالية الجودة للطلبة.

تعتبر مساندة الطلبة من الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام خاص؛ فقد حازت جميع المؤسسات الـ ١٤، على تسع تزكيات، وثلاثة تأكيدات و٣٢ توصية في هذا الجانب. وفيما تعتبر الكثير من المؤسسات أن الطالب هو محور عمليتي التعليم والتعلم، مازالت هناك حاجة إلى متابعة مستوى التقدم للطلبة، وتحديد الطلبة المتعثرين، وذلك بتقديم المساندة الأكاديمية المناسبة لهم في بداية البرنامج التعليمي، وبالتالي زيادة فرص النجاح لهم.

بوجه عام، تعتبر الموارد البشرية من الموضوعات التي تحتاج إلى اهتمام عاجل، حيث تمحورت ٥٠ توصية من مجموع التوصيات على هذا الجانب، فيما منحت لجان المراجعة ثلاث تزكيات فقط في هذا الجانب. وحسبما ورد في التقريرين السنويين السابقين، فإن هناك زيادة في أعباء التدريس عموماً، بل تتجاوز في بعض الأحيان الحد الأقصى المنصوص عليه في أنظمة مجلس التعليم العالي. ونظراً لأن طرق التعليم ذات الجودة العالية ترتكز على الدراسات البحثية، فإن أعباء التدريس تشكل خطراً كبيراً يعصف بالبرامج والمعايير الأكاديمية. إضافة إلى ذلك، فإن المؤسسات التعليمية عموماً تفتقر إلى إستراتيجية للموارد البشرية تتضمن أساليب استخدام وتوظيف الموظفين، والاحتفاظ بهم وكذلك إلى برامج التطوير المهني لهم.

تفتقر تسع مؤسسات خاصة من مؤسسات التعليم العالي الأربع عشرة التي تمت مراجعتها، وعلى نحو خطير، إلى البنية التحتية للمقار والمرافق الملائمة، حيث حصل هذا الجانب على ٣٥ توصية من مجموع التوصيات، مما يؤثر سلباً على جودة البرامج الأكاديمية وجودة عملية التعلم للطلبة.

من ناحية أخرى، وضعت معظم مؤسسات التعليم العالي الخاصة خططًا لبناء حرم جامعي جديد لكل منها، وهي في مراحل التنفيذ المختلفة.

أما فيما يتعلق بموضوعات الأبحاث ومشاركة المجتمع، فلم تحصل أية مؤسسة تعليمية على أية تزكية في مجال الأبحاث، فيما حازت مؤسستان فقط على تزكيات في مجال مشاركة المجتمع؛ حيث حازت مؤسسة على ثلاث تزكيات، ونالت المؤسسة الأخرى تزكية واحدة فقط؛ مما يدل على تدنٍ في مستويات التطوير في هذين المجالين الأساسيين، حيث أصدرت اللجان ٣٠ توصية في مجال الأبحاث، و١٧ توصية في مجال مشاركة المجتمع.

إن الأبحاث التي تتصل برسالة كل مؤسسة تعليم عالي يجب أن يتم تطويرها من خلال إستراتيجية مخطط لها بعناية، تستعين خلالها بخبرات هيئة التدريس الحالية، والمدعومة بالموارد الكافية؛ الأمر الذي من شأنه أن يساهم في بدء تأسيس الثقافة المستدامة للأبحاث، وأن يكون وثيق الصلة بتلبية احتياجات مملكة البحرين في هذا المجال، بيد أنه، وحتى الآن، لم تحدد أي من هذه المؤسسات المجالات البحثية التي تتناسب وطبيعة كل مؤسسة.

وحسبما سبقت الإشارة إليه في التقرير السنوي ٢٠١٠، فإن مصطلح مشاركة المجتمع يمكن تعريفه بشكل واسع، غير أن معظم المؤسسات أخفقت في تحديد مفهوم مشاركة المجتمع الخاص بها وفق بيان رؤيتها ورسالتها، وبالتالي فلا بد من تطوير إطار عمل لمشاركة المجتمع، وتوفير الموارد البشرية والمالية الكافية ضمن إطار هذه المهمة. وتقوم العديد من هذه المؤسسات بتنفيذ أنشطة تتعلق بمشاركة المجتمع ولكن عادة ما تتم هذه الأنشطة بدون خطط مسبقة.

بناءً على ما تقدم، يمكن التوصل إلى الاستنتاج التالي: فيما لم تصدر المراجعات المؤسسية أحكاماً نهائية رسمية في الدورة الأولى بسبب التركيز على وضع القاعدة الأساسية للجودة في جميع المؤسسات التعليمية وتأسيسها مقابل الموضوعات التسعة، فإنه يمكن التوصل إلى بعض النتائج المبدئية في هذا الصدد، إذ يمكن، عند دراسة النتائج التي وردت في الشكل (٥٦) لكل مؤسسة على حدة، يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات على نطاق واسع؛ الأولى تمثل المؤسسات ذات مستوى الإنجاز الملائم فيما يتعلق بجوانب الحوكمة، والإدارة، وعمليتي التعليم والتعلُّم، وتقع أربع مؤسسات ضمن هذه الفئة: جامعة البحرين، والجامعة الأهلية، والكلية الملكية للجراحين في أيرلندا-جامعة البحرين الطبية، الجامعة العربية المفتوحة-البحرين. وهناك ثلاث مؤسسات يمكن تصنيفها في إطار الفئة الثانية هي: الجامعة الملكية للبنات، ومعهد بيرلا للتكنولوجيا وجامعة العلوم التطبيقية. الأمر الذي يعني أن هذه المؤسسات تسير على الدرب الصحيح؛ فهي تملك بعض البُنى التحتية الجيدة لدعم جودة البرامج الأكاديمية، بَيْد أنها بحاجة إلى المزيد من الوقت لوضع وإعداد ترتيبات ضمان الجودة ضمن أغلب مهامها الرئيسة. وقد قرر معهد بيرلا للتكنولوجيا الانسحاب من البحرين، وهو في مراحل التدريس النهائية لتخريج آخر دفعة من الطلبة.

وأخيراً، يقع عددٌ كبيرٌ من المؤسسات (ست مؤسسات) ضمن الفئة الثالثة هي: الجامعة الخليجية، وجامعة اما الدولية، وجامعة المملكة، وجامعة دلمون، ومعهد نيويورك للتكنولوجيا، وكلية البحرين الجامعية؛ وهي المؤسسات التي لديها جوانب ضعف جوهرية في جميع الموضوعات التسعة، والتي عند تجميعها معاً، تضع هذه المؤسسات في مستوى ضعيف جداً فيما يتعلق بجودة ما تقدمه من برامج. وفي عام ٢٠١١، أبلغ معهد نيويورك للتكنولوجيا مجلس التعليم العالي عن نيته الانسحاب من مملكة البحرين، ويقوم بإعداد خطة "التدريس النهائية"، والتي هي قيد التنفيذ في الوقت الحاضر. ومن ناحية أخرى، قامت بوليتكنك البحرين بتسجيل أول طلابها في سبتمبر ٢٠٠٨ في البرنامج التأسيسي، ومن المبكر جداً وضعها ضمن أي فئة من الفئات الثلاث.

خطط التحسين المؤسسية

لا تستند عمليات مراجعة الجودة المؤسسية إلى ضمان المساءلة العامة عن جودة أداء مؤسسات التعليم العالي فحسب، بل تُعد عمليات ذات طبيعة تطويرية أيضاً. ويتم تحقيق الجانب الأول من خلال إجراء عمليات المراجعة، ونشر تقارير هذه المراجعات، حتى يتسنى لكل من الحكومة، وأولياء الأمور، والطلبة والجهات ذات العلاقة الأخرى، التعرفَ على مستوى جودة الترتيبات المؤسسية لضمان تقديم البرامج الأكاديمية العالية الجودة. أما ما يتعلق بالجانب التطويري، فمن الجدير بالذكر أن عملية إعداد تقرير التقييم الذاتي النقدي تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية التطور الذاتي للمؤسسة؛ إذ لا توضح المؤسسة ترتيبات إدارة الجودة الخاصة بها في جميع الموضوعات التسعة فحسب، بل يُتوقع أيضًا أن يكون التقرير انعكاساً ذاتياً للمؤسسة، يحدد الجوانب التي تحتاج إلى تحسين.

وبحسب الموضح في دليل مراجعة مؤسسات التعليم العالي يُشترط على المؤسسات التعليمية أن تقدم إلى وحدة المراجعة خطط التحسين بعد ثلاثة أشهر من نشر التقارير؛ تحدد فيها كيف ستقوم المؤسسة باستخدام النتائج التي تم التوصل إليها في تقارير المراجعة، بغية تحسين وضمان جودة أنشطتها على المستوى المؤسسي، وفي المهام الرئيسة للمؤسسة تحديداً وهي: عمليتا التعليم والتعلم، والأبحاث ومشاركة المجتمع.

استلمت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي إلى الآن خطط التحسين من ١١ مؤسسة، وقامت الوحدة بتحليلها وعقد اجتماعات المتابعة البناءة مع رؤساء المؤسسة وأعضاء الهيئة الإدارية العليا لمناقشة جدوى تطبيقها، والرد على أية استفسارات لدى المؤسسات بشأن الجوانب الواردة في تقرير المراجعة والمتعلقة بخططها في التحسين. وبالتأكيد، لا يعني وضع خطة التحسين، إحداث التحسين ذاته، إلا أنها نقطة البداية في هذا المضمار.

تقرير المتابعة لسنة واحدة

يجب على المؤسسة بعد سنة واحدة على نشر تقرير المراجعة، أن تقوم بتقديم تقرير إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، يوضح كيف قامت المؤسسة بتحقيق الأهداف التي وضعتها في خطة التحسين، وعلى وجه الخصوص، بيان الإجراءات التي تم اتخاذها للتطرق إلى القضايا الواردة في تقرير المراجعة، ومستوى التقدم الذي تم إحرازه في استيفاء التوصيات الواردة به. وقد استلمت الوحدة تقارير مستوى التقدم لسنة واحدة والأدلة الداعمة لها من أربع مؤسسات وقامت الوحدة بتحليل ثلاثة تقارير منها، وتنفيذ الزيارات الميدانية للمؤسسات من قبل الوحدة؛ للتحقق مما ورد في هذه التقارير، وقد تمت الموافقة على تقارير المتابعة للمؤسسات الثلاث ونشرها. ومن أصل المؤسسات الثلاث، أظهرت مؤسسة واحدة تقدم كافٍ في تلبية التوصيات الواردة في تقرير المراجعة ككل، في حين لم يكن تقدم المؤسستين الأخريين كافياً بالنظر إلى انقضاء الفترة الزمنية المقررة منذ نشر تقارير المراجعة. أما تقرير مستوى التقدم الرابع، فقد قامت الوحدة بتحليله، ومن المقرر أن تنفذ الزيارة الميدانية للمؤسسة في شهر نوفمبر ٢٠١١.

عملية مراجعة البرامج الأكاديمية

قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بمراجعة عشرة برامج أكاديمية في تخصصين مختلفين، وعلى مستويين مختلفين أيضاً، تحديداً وهما: البكالوريوس في القانون، والماجستير في تقنية المعلومات، في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، لضمان استيفاء هذه البرامج للمعايير الدنيا في المؤشرات. وقد تم تشكيل لجان من الخبراء لمراجعة هذه البرامج. وينص "دليل عمليات مراجعة البرامج الأكاديمية" لوحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، والذي يتضمن إطار العمل الخاص بتقييم البرامج الأكاديمية، على أنه يجب أن يكون البرنامج مستوفياً لجميع المؤشرات الأربعة لكي يحصل على حكم "توجد ثقة". أما في حالة استيفاء البرنامج لمؤشرَين أو ثلاثة مؤشرات، فيحصل على حكم "قدر محدود من الثقة"، فيما يحصل على حكم "لا توجد ثقة" إذا لم يكن مستوفياً لأي من المؤشرات الأربعة أو مستوفياً لمؤشر واحد فقط.

والمؤشرات الأربعة هي كما يلي:

- **المؤشر (١): المنهج الدراسي:**
يلتزم البرنامج المعنيّ بالتنظيمات القائمة فيما يتعلق بالمنهج والتعليم وتقييم إنجازات الطلبة، وينبغي أن يكون المنهج ملائماً للغرض المنشود.

- **المؤشر (٢): كفاءة البرنامج:**
كفاءة البرنامج تعتمد على مدى توافر المصادر والمواد اللازمة والمناسبة التي تساعد الطلبة في عملية التعلم، والطريقة المتبعة في قبول الطلبة في برنامج معين بحيث تتفق مع أهداف البرنامج، ونسبة الطلبة المتخرجين منه قياساً بعدد المقبولين فيه.

- **المؤشر (٣): المعايير الأكاديمية للخرّيجين:**
أن يكون خريجو البرنامج المَعني مستوفين المَعايير الأكاديمية بدرجة مقبولة بالمقارنة مع البرامج الموازية لهذا البرنامج في مملكة البحرين، وفي سائر دول العالم.

- **المؤشر (٤): فاعلية إدارة وضمان الجودة:**
الترتيبات المُتخذة في إدارة البرنامج، بما فيها تلك المتعلقة بضمان الجودة، تبعث على الثقة في البرنامج.

تحليل نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال البكالوريوس في القانون للعام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١

من أصل البرامج الأكاديمية الخمسة في القانون التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، وحسب الموضح في الشكل (٥٧) أدناه، حاز برنامج واحد على حكم: "توجد ثقة" (جامعة البحرين)، وبرنامجان على حكم: "قدر محدود من الثقة" (جامعة العلوم التطبيقية وجامعة المملكة)، فيما حصل برنامجان على حكم: "لا توجد ثقة" (الجامعة الخليجية وجامعة دلمون). وكان أحد البرنامجين الحائزين على حكم: "قدر محدود من الثقة" مستوفياً لثلاثة مؤشرات من المؤشرات الأربعة؛ حيث حصل على تقدير "غير مستوفٍ" في المؤشر (١) (المنهج الدراسي). أما البرنامج الآخر، فكان مستوفياً لمؤشرين من المؤشرات الأربعة؛ حيث حصل على تقدير "غير مستوفٍ" في المؤشر (١) (المنهج الدراسي)، والمؤشر (٢) (كفاءة البرنامج). أما البرنامجان الآخران اللذان حصلا على حكم: "لا توجد ثقة"، فلم يستوفِ أي منهما أيّ مؤشر من المؤشرات الأربعة (انظر الشكل ٥٨). ويدق هذا الأمر ناقوس الخطر على الصعيد الوطني؛ إذ لم تستوفِ أربعة برامج من خمسة برامج في درجة البكالوريوس في القانون المؤشر (١) (المنهج الدراسي)؛ ومن ثمّ فإنّ الجيل القادم من المحامين البحرينيين لن يتلقوا مستوى التعليم المناسب والعالي الجودة في مجال القانون.

الشكل (٥٧):
نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال البكالوريوس في القانون

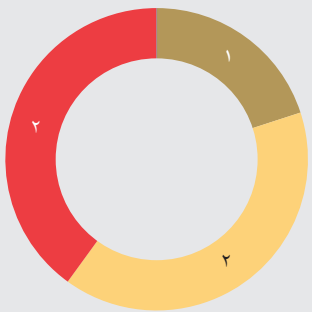

الشكل (٥٨):
عدد البرامج في مجال البكالوريوس في القانون المستوفية لكل مؤشر

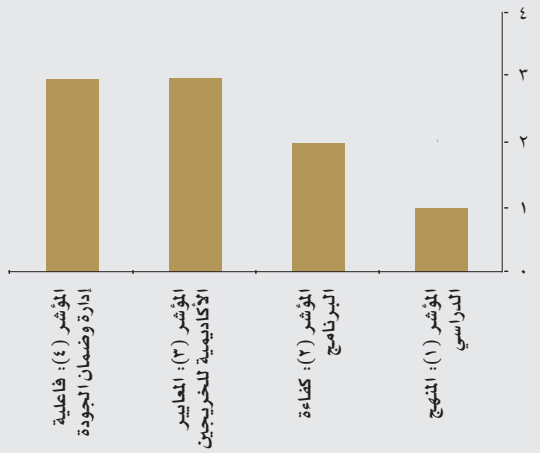

تحليل نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الماجستير في تقنية المعلومات للعام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١

من أصل البرامج الأكاديمية الخمسة في مجال الماجستير في تقنية المعلومات التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، وحسب الموضح في الشكلين (٥٩) و(٦٠) أدناه، حاز برنامج واحد على حكم: "توجد ثقة" (الجامعة الأهلية)، في حين حصلت البرامج الأربعة الأخرى على حكم: "لا توجد ثقة" (جامعة دلمون، والجامعة الخليجية، وجامعة اما الدولية، ومعهد نيويورك للتكنولوجيا)، ولم يستوفِ أيٌّ من هذه البرامج أيًّا من المؤشرات الأربعة.

الشكل (٥٩):
نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الماجستير في تقنية المعلومات

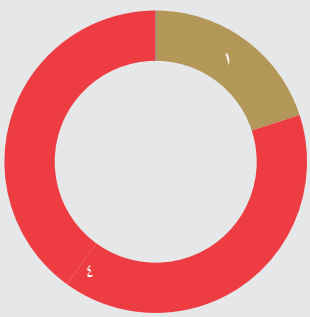

الشكل (٦٠):
عدد البرامج في مجال الماجستير في تقنية المعلومات والمستوفية لكل مؤشر

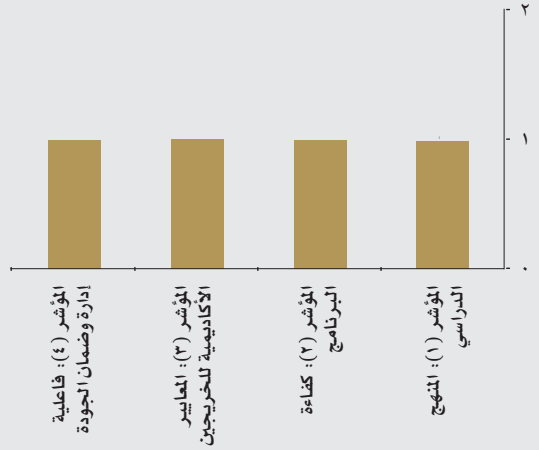

خطط التحسين لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية

على غرار عمليات مراجعة الجودة المؤسسية، يجب وضع خطة تحسين خاصة بالبرامج الأكاديمية قيد المراجعة، تتناول التوصيات الواردة في تقريرالمراجعة؛ وتقدم هذه الخطة إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بعد مضي ثلاثة أشهر على نشر تقرير المراجعة. وإلى الآن، تم تقديم ١١ خطة تحسين إلى وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وقامت الوحدة بتحليلها وإجراء زيارات المتابعة إلى المؤسسة لمناقشة هذه الخطط مع الفرق المسئولة عن البرامج الأكاديمية في هذه المؤسسات، والتي ما زالت في مراحل التنفيذ المختلفة في الوقت الحاضر من قبل هيئة التدريس للبرنامج في كل مؤسسة معنية.

زيارات المتابعة وإعادة المراجعة لبرامج البكالوريوس في إدارة الأعمال

من أصل البرامج الأكاديمية الـ ١٢ في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال التي تمت مراجعتها في العام الأكاديمي ٢٠٠٩-٢٠١١، وحسب المبين في التقرير السنوي ٢٠١٠، حازت أربعة برامج أكاديمية على حكم "توجد ثقة"؛ وحازت أربعة برامج أكاديمية أخرى على حكم "قدر محدود من الثقة" فيما حصلت البرامج الأكاديمية الأربعة الأخيرة على حكم "لا توجد ثقة". قامت لجان المراجعة بإجراء زيارات المتابعة لبرنامجين من برامج البكالوريوس في إدارة الأعمال، واللذين حصلا على حكم: "قدر محدود من الثقة"، ويكمن الهدف من إجراء زيارات المتابعة في تقييم مدى التقدم الذي أحرزته المؤسسات في تنفيذ خطط التحسن لهذه البرامج. وقد تمت الموافقة على تقريري زيارتي المتابعة ونشرهما. وقد حقق أحد هذه البرامج مستوى تقدم كافٍ في استيفاء التوصيات الواردة في تقرير المراجعة وبرأي اللجنة أنه توجد ثقة في البرنامج، فيما ما زال البرنامج الآخر يتلمس الخطى لتلبية هذه التوصيات الواردة في تقرير المراجعة.

وحسب ما هو مبين في الجدول ٢٦ أدناه، قامت الوحدة بإعادة مراجعة برنامجين من البرامج التي حصلت على حكم: "لا توجد ثقة" (جامعة المملكة وجامعة دلمون) في مراجعات البرامج الأكاديمية في مجال البكالوريوس في إدارة الأعمال. واستوفى أحد هذين البرنامجين (جامعة المملكة) ثلاثة مؤشرات (١)، (٢) و(٣)، في حين لم يستوفِ المؤشر (٢)؛ أي (كفاءة البرنامج)، في حين استوفى البرنامجُ الآخرُ (جامعة دلمون) مؤشرين فقط، وهما المؤشران (١) و(٤)، فيما لم يستوفِ المؤشرين (٢)؛ أي (كفاءة البرنامج) والمؤشر (٣)؛ أي (المعايير الأكاديمية للخريجين).

الجدول (٢٦):
نتائج إعادة المراجعة في مجال إدارة الأعمال في درجة البكالوريوس

المؤسسة	المؤشر (١): المنهج الدراسي	المؤشر (٢): كفاءة البرنامج	المؤشر (٣): المعايير الأكاديمية للخريجين	المؤشر (٤): فاعلية إدارة وضمان الجودة	الحكم
جامعة المملكة	مستوفٍ	غير مستوفٍ	مستوفٍ	مستوفٍ	قدرٌ محدود من الثقة
جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا	مستوفٍ	غير مستوفٍ	غير مستوفٍ	مستوفٍ	قدرٌ محدود من الثقة

النتائج التراكمية للبرامج الأكاديمية التي تمت مراجعتها على مدى السنوات الثلاث ٢٠٠٩-٢٠١١

في الأعوام الأكاديمية ٢٠٠٩-٢٠١١، قامت وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بإجراء مراجعة ٢٢ برنامجاً أكاديمياً في ثلاثة تخصصات مختلفة حسب المذكور أعلاه، حيث حازت ستة برامج على حكم: "توجد ثقة"، وستة برامج على حكم: "قدر محدود من الثقة"، في حين حصلت عشرة برامج على حكم: "لا توجد ثقة" حسب الموضح في الشكل (٦١). فيما كانت أغلبية البرامج الأكاديمية مستوفية المؤشر (٢) (أي كفاءة البرنامج)، فإن معظم هذه المؤسسات ما زالت في طور بناء المقار الجديدة الملائمة لتوفير بيئة تعلم متكاملة. وبحسب الشكل ٦٢، استوفت تسعة برامج المؤشر (١)؛ أي (المنهج الدراسي)، مما يعني أن هناك ١٣ برنامجاً لم يكن مستوفياً للمؤشر (١)، بينما استوفت عشرة برامج المؤشرين (٣) و(٤)؛ وهذا أمر يبعث على القلق. ومن المتوقع أن توفر التقييمات الذاتية للمؤسسات، إضافة إلى الزيارات الميدانية وتقارير المراجعة، أساساً صلباً لتحسين جودة البرامج الأكاديمية التي تطرحها هذه المؤسسات، مما يعود بالفائدة على الطلبة والمواطنين البحرينيين.

الشكل (٦١):
نتائج مراجعة البرامج الأكاديمية في مجال الماجستير في تقنية المعلومات

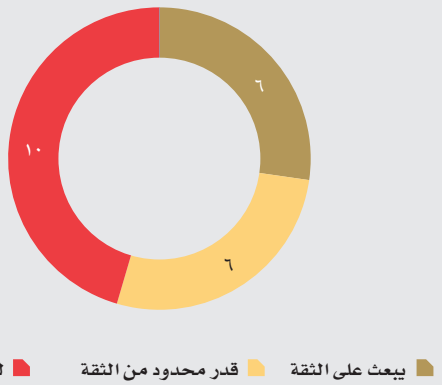

الشكل (٦٢):
عدد البرامج في مجال الماجستير في تقنية المعلومات والمستوفية لكل مؤشر

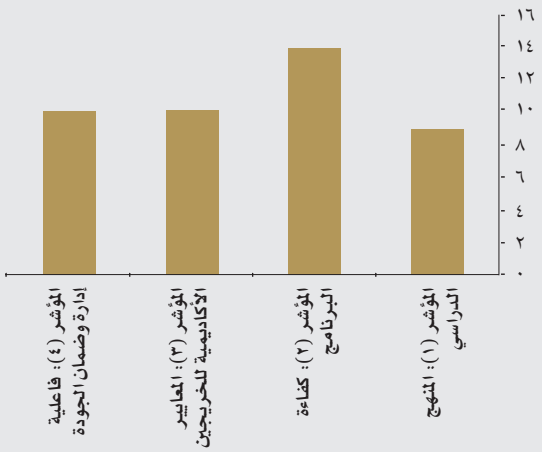

ملاحظات ختامية

بناءً على نتائج المراجعات الواردة أعلاه، فإن العديد من مؤسسات التعليم العالي التي تزاول أنشطتها في المملكة ما زالت بعيدة عن تقديم البرامج الأكاديمية ذات معايير الجودة المقبولة. وتنطبق نفس الملاحظة على جودة المؤسسات عموماً؛ إلا أن هناك بعض ملامح التحسين التي بدأ تلمسها في الآونة الأخيرة، حيث شرعت غالبية المؤسسات في تطبيق أسلوب منهجي على عملياتها، وينعكس ذلك في العديد من السياسات والإجراءات التي تم تطويرها في معظم المؤسسات. ولكن وضع السياسات لا يعتبر كافياً بحد ذاته لرفع معايير عمل هذه المؤسسات أو برامجها الأكاديمية، إذ تتطلب هذه السياسات التنفيذ المتناسق مع وجود آليات لمراقبة وتقييم هذه السياسات حتى يتسنى إحداث التحسين المستمر. إضافة إلى ذلك، يتعين على المؤسسات زيادة توعية الموظفين وفهمهم بهذه السياسات من خلال تنظيم ورش العمل.

كما يتعين على المؤسسات أن تولي المزيد من الاهتمام بأعباء التدريس للهيئة الأكاديمية؛ فالتدريس الجيّد الذي يُعزز المنح الدراسية والبحثية و/أو الخبرة المميزة في القطاع، هو محور جودة البرامج الأكاديمية وجودة الخريجين الجاهزين للدخول إلى سوق العمل بكل ثقة ونجاح. وإذا كانت هيئة التدريس تعاني من زيادة أعباء التدريس، ولا يتوفر لديها الوقت الكافي للمراجعة الذاتية لطرق التدريس، وممارسات التقييم، ومواكبة أحدث الابتكارات في الجامعات والقطاع الصناعي في مجالات تخصصاتهم، فإن جودة عمليتي التعليم والتعلم في المؤسسة تُصبح على المحك.

وأخيراً، ينبغي على المؤسسات أن تولي المزيد من الاهتمام لتطوير البرامج الأكاديمية ومراجعتها لضمان جودة هذه البرامج، وملاءمتها للغرض، وأن تكون خصائص الخريجين من هذه المؤسسات وثيقة الصلة بمتطلبات القرن الحادي والعشرين فيما يتعلق بالتطور الشخصي للخريجين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمملكة.

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

المؤتمر الأول لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب

فبراير ٢٠١١

تحت رعاية سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوطنية لتطوير التعليم والتدريب، قامت هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بتنظيم مؤتمرها الأول في مملكة البحرين تحت شعار (جودة التعليم والتدريب: نحو مستقبل أفضل)، في الفترة من التاسع وحتى العاشر من شهر فبراير ٢٠١١، بهدف توظيف المعايير العالمية في جودة التعليم في قطاع التعليم الوطني بالمملكة، وإتاحة الفرصة أمام جميع المؤسسات التعليمية والتدريبية في المملكة للتعرف أكثر على مفهوم ضمان الجودة في قطاعي التعليم والتدريب، والاطلاع على أهم النتائج التي تحققت من تطبيق هذا النظام، والفوائد التي من شأنها أن تعود على جميع المعنيين والعاملين والقائمين على تطوير هذا القطاع من أجل النهوض بمستويات فرص التعليم المتاحة للفرد البحريني، وبمشاركة حوالي ٣٠٠ شخص من الخبراء والمهتمين بتحسين جودة ونوعية التعليم من عدة دول متقدمة وذات تجارب ناجحة في هذا المجال.

وفي كلمة افتتاحية ألقاها خلال المؤتمر الأول للهيئة، قال معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب أن التعليم أخذ حيزاً من الاهتمام، لاسيما ما يحظى به الارتقاء بقدرات الفرد البحريني العلمية التي تؤهله للانضمام لأرقى الجامعات وأهمها من اهتمام لافت، فضلاً عن دخوله سوق العمل، منوهاً معاليه أنه 'من هذا المنطلق، ومن حرص قيادة مملكة البحرين الرشيدة على النهوض بإنسان هذا البلد، وضعت مسألة ضمان جودة التعليم والتدريب على سلم أولوياتها، وباتت الشغل الشاغل لها، فحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، حفظه الله ورعاه، يعتبر الراعي الأول للعلم والعلماء في هذا البلد، والداعم الأكبر لهم'.

وقد ألقت الرئيس التنفيذي لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب الدكتورة جواهر المضحكي، كلمة افتتاحية، رحبت فيها بسمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس لجنة تطوير التعليم والتدريب ومعالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس إدارة الهيئة، وكبار الشخصيات، والخبراء والمشاركين في المؤتمر.

ويهدف المؤتمر إلى توفير بيئة للتبادل وعرض الخبرات والممارسات العالمية بمشاركة واسعة من خبراء إقليميين وعالميين في مجال ضمان جودة التعليم والتدريب والامتحانات الوطنية، للخروج بمجموعة من الرؤى التي من شأنها المساهمة في دفع جهود التحسين والتطوير في هذا القطاع. وقد تركزت محاور المؤتمر حول التخصصات التي تضطلع بها الهيئة؛ وهي ضمان جودة التعليم الأساسي والثانوي، ومؤسسات التعليم العالي، ومؤسسات التدريب المهني، فضلاً عن الامتحانات الوطنية، والتحديات التي تواجه تلك القطاعات، وربط نتائج تلك المجالات بالتنمية الاقتصادية للمملكة.

وقد قدم المديرون التنفيذيون لوحدات هيئة ضمان جودة التعليم والتعليم أوراقاً بحثية في ثلاث جلسات تتعلق بمجالات عمل وحداتهم. فقد قدمت البروفيسور دولينا دولينج، المدير التنفيذي لوحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي بهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ورقة بعنوان : "التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين: الفرص والتحديات في مملكة البحرين"، والتي ناقشت فيها الدور المهم للتعليم العالي في المساهمة في نهضة البلاد في فترة تحولها من الاقتصاد القائم على الصناعة والتصنيع إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. وأضافت أنه حتى تتسنى المنافسة بنجاح في الاقتصاد العالمي، والقيام بدور فعال يؤثر على الأوضاع الجغرافية والسياسية، فإنه يتعين أن يتوافر لدى الدولة القوى العاملة الماهرة والمواطنون المثقفون؛ ويجب على البحرين التأكد من القيام بدورها في إنتاج ونشر المعرفة لأن "الميزة الاقتصادية سوف تصبح حقاً للبلاد التي يتحلى مواطنوها بالكفاءة في تحويل البيانات إلى معارف، وتطبيقها في العمل وفي الحياة اليومية".

أما السيدة زيلكا شاينر، المدير التنفيذي لوحدة الامتحانات الوطنية بهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، فقد بدأت الجلسة بورقة معنونة بـ: "الامتحانات الوطنية: صديق أم عدو؟"، بمقدمة منطقية مفادها أنه حتى في أنظمة الامتحانات الوطنية في الدول المتقدمة مثل المملكة المتحدة، ما زال للامتحانات الوطنية البريطانية مؤيدون ومعارضون؛ حيث يحتج المعارضون للامتحانات الوطنية البريطانية، والتي بدأت في العام ١٩٩٢، بأنها – في أفضل الحالات – غير جديرة بالثقة، ومكلفة للغاية وتسبب الإجهاد، والقلق، والاضطرابات الصحية والذهنية للطلبة. وعلى الصعيد العالمي، تقوم معظم الدول، بما فيها الدول ذات نظم التعليم الأكثر كفاءة، بإجراء الامتحانات الوطنية بشكلٍ أو آخر، لأنها تعتقد في فوائدها على المدى الطويل للطلبة والنظام التعليمي بأسره حتى يتسنى إدخال التحسينات على القطاع. كما أنها يمكن أن توفر بيانات موثوقاً بها عن الأداء والقاعدة الأساسية التي يمكن من خلالها قياس التحسينات، والتي تعد الغرض الرئيسي من إجراء الامتحانات الوطنية في البحرين، إضافة إلى توفير التغذية الراجعة للنظام ككل، وإمكانية استخدامها في معايير المقايسة والمقارنات على الصعيدين الداخلي والخارجي. وفي

الوقت الحاضر، تعتقد الأطراف ذات العلاقة أن الامتحانات الوطنية جزءاً لا يتجزأ من مشروع إصلاح التعليم، وتقوم بدورها تجاه تحقيق رؤية البحرين الاقتصادية والمساهمة في نهضة البحرين.

كذلك، قدم السيد كيفين كوريجان، المدير التنفيذي لوحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، ورقة بعنوان: "دور القيادة والإدارة في التعليم والتدريب المهني – تجربة البحرين"، والتي أوضح فيها بالتفصيل الدور الرئيس الذي تقوم به القيادة والإدارة في تحديد جودة مؤسسات التدريب المهني، ومن ثم نتائج المراجعة. وفي إطار الحملة الرامية إلى إدخال المزيد من التحسينات، ركز السيد كيفين على أهمية توافر فريق قيادة وإدارة أكثر فعالية في مؤسسات التدريب؛ إذ تتولى القيادة في مؤسسة التدريب وضع الرؤية والخطط الإستراتيجية، وتقديم ومراقبة فعالية وجودة التعليم و/أو التدريب، وجودة وملاءمة البرامج المقدمة، وتأثير دعم المتدربين وإرشادهم. وسوف يحدد التفاعل بين هذه الجوانب الثلاثة مدى إنجاز المتدربين واكتساب المهارات والمعارف المهنية ذات الصلة، والتي يمكن استخدامها لاحقاً بوصفها مؤشرَ قياس لتقييم فاعلية المؤسسات بوجهٍ عام، ومن ثم، فإن نقطة الانطلاق نحو إدخال التحسينات على الفاعلية بوجهٍ عامٍ، تتمحور في الانطلاق من أقل الجوانب فاعلية في القيادة والإدارة.

وقد ترأست الدكتورة جواهر المضحكي الجلسة الختامية، وأتاحت الفرصة للضيوف لتوجيه الأسئلة البناءة إلى المتحدثين حول دور ضمان الجودة في أنظمة التعليم والدور المحدد الذي تقوم به هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب. ثم اختتمت الدكتورة المضحكي المؤتمر بتوجيه الشكر إلى المتحدثين الذين تفاعلوا في الجلسات مع الضيوف متمنية لهم دوام التوفيق في تعزيز وتطوير التحسينات على قطاع التعليم والتدريب في المملكة.

وفي الختام، فقد ساهم المؤتمر في إلقاء الضوء على التعليم في المملكة، والمساهمة في التعريف بكيفية الارتقاء به حيث إن التعليم بات المحور الرئيس لكافة المشاريع التنموية، كما ألقى الضوء على الدور الرئيس الذي تلعبه هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب في تطوير التعليم والتدريب في مملكة البحرين والمساهمة في دفع عجلة النهضة والازدهار في البلاد.

الخلاصة

Welcome to Bahrain

الخلاصة

في هذا الجزء الختامي من التقرير السنوي، سيتم عرض مبادرات بناء القدرات للوحدات المختلفة خلال العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١؛ إذ تعتبر الهيئةُ أنشطةَ بناء القدرات في كافة مؤسسات قطاع التعليم والتدريب، جزءاً مهماً من سعيها الدؤوب نحو تحسين جودة التعليم والتدريب في المملكة. كما يعرض هذا الجزء نبذة عن خطط وأنشطة كل وحدة من وحدات الهيئة للعام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢.

بناء القدرات

تؤدي **وحدة مراجعة أداء المدارس** في هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، دوراً أساسياً وفاعلاً في تطوير جودة أداء المدارس الحكومية في المملكة، وذلك من خلال إجراء المراجعات وبناء القدرات. وقد تم تنفيذ هذه الأنشطة بخمس طرق مهمة.

أولاً، تقوم الهيئة ببناء قدرات موظفي وحدة مراجعة أداء المدارس بالتعاون مع مركز المعلمين البريطانيين CfBT؛ وذلك لاعتماد المراجعين بالهيئة حسب المعايير الدولية. وتجدر الإشارة إلى أن الوحدة تعمل على اعتماد مراجعيها بصفة مستمرة، حيث تم إبرام اتفاقية مع المركز بهذا الصدد. ثانياً، تساهم الوحدة في بناء قدرات تلك المدارس من خلال تدريب عدد معين من المعلمين والمعلمات سنوياً على عمليات المراجعة، مع منحهم الفرصة في تطبيقها عملياً باعتبارهم مراجعين منتدبين لفترة تتراوح من سنة إلى ٣ سنوات. ثالثاً، تدريب مديري المدارس على كيفية ملء استمارة التقييم الذاتي، حيث تعتبر أنظمة التقييم الذاتي الخاصة بالمدارس وكيفية استخدام النتائج المنبثقة عنها من الجوانب المهمة للقيادة والإدارة المدرسية الفعالة. كذلك، يُعد ملخص التقييم الذاتي للمدرسة مستنداً مهماً لإطلاع الأطراف ذات العلاقة، وفرق المراجعة عن جودة ما تقدمه المدرسة، إضافة إلى أن هذا المستند يعتبر عنصراً محورياً في خطوات التقييم القبلي للمراجعة لكل من الأعضاء الأساسين بالمدرسة وفرق المراجعة، ويوفر للمدرسة فرصة التأكد من جاهزيتها لمراجعة الجودة، والحصول على التغذية الراجعة البناءة من وحدة مراجعة أداء المدارس في صيغة خلاصة ما قبل المراجعة. كما ستتمكن المدرسة من مقارنة تفاصيل الأداء لها مقابل المؤشرات الواردة في الإطار العام للمراجعة لوحدة مراجعة أداء المدارس. رابعاً، تعقد الوحدة اللقاءات التشاورية مع مديري ومديرات المدارس لاستطلاع آرائهم والتعرّف على وجهات نظرهم المختلفة بخصوص المراجعات المستكملة؛ لغرض سد الفجوة بين الوحدة والمدارس، وضمان الالتزام بأخلاقيات المهنة، وإدخال التحسينات الضرورية عند اللزوم. خامساً، وأخيراً عقد ورش العمل والاجتماعات مع مديري ومديرات المدارس الحائزة على حكم "غير ملائم"؛ لشرح مضمون هذا الحكم، ومساعدتهم على الاستعداد لزيارات المتابعة اللاحقة.

يعتبر بناء القدرات جزءاً لا يتجزأ من ثقافة **وحدة الامتحانات الوطنية**؛ على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، تفخر الوحدة بضمان التطور المهني المستمر لموظفيها، وتحرص على ضمان تنفيذ الامتحانات الوطنية التي تتجاوز التوقعات من حيث الجودة والنوعية. وخلال العام الأكاديمي ٢٠١٠-٢٠١١، قامت الوحدة بترتيب برنامج تدريب مكثف بالتعاون مع قسم الامتحانات الدولية بجامعة كمبردج، للعديد من موظفيها، والذي استهدف اكتساب المعارف والمهارات المتعلقة بكافة جوانب التخطيط، وإعداد جداول الامتحانات والعمليات ذات الصلة؛ إضافة إلى اكتساب المعارف والمهارات المتعلقة بجوانب الامتحانات، وأنظمة معالجة البيانات وتحليل النتائج؛ فضلاً عن تنظيم برنامج تدريب مكثف شمل كافة جوانب التعامل مع الطلبة من ذوي الترتيبات الخاصة، والاعتبارات الخاصة، وحالات الغش، وجميع جوانب وضع وتطبيق أنظمة الامتحانات الوطنية. علاوة على ذلك، وعلى الصعيد المحلي، شاركت الوحدة في برنامج مكثف قدمه قسم الامتحانات الدولية بجامعة كمبردج، وشمل جوانب إعداد أوراق الامتحانات بطريقة بريل للطلبة المكفوفين. بالإضافة إلى ذلك، فقد حضرت فرق معالجة البيانات وتخطيط اللوجستيات بالوحدة، برنامجاً تدريبياً مكثفاً حول إعداد التقارير الدقيقة حاضر فيه مدرب متخصص في شهر فبراير ٢٠١١.

أما فيما يتعلق ببناء القدرات الخارجية للأطراف ذات العلاقة، مثل الأخصائيين، والمعلمين الأوائل ومعلمي المواد الأساسية (اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والرياضيات والعلوم) لوزارة التربية والتعليم، فقد تم تدريبهم على كتابة فقرات أسئلة امتحانات صحيحة، واختيار نماذج من أوراق الإجابة، وتصحيح أوراق الإجابة للامتحانات الوطنية. كما أن أغلبية مصححي الامتحانات الوطنية لشهر مايو ٢٠١١، والبالغ عددهم ٧٣٢ مصححاً، من معلمي وزارة التربية والتعليم. إن هذا النوع من التدريب يعود بالفائدة على كل من وزارة التربية والتعليم وهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، حيث تتضمن مشاركة الوزارة الارتقاء بالتطور المهني لموظفيها وفقا للمعايير الدولية، وتضمن الهيئة تقديم الخدمات أو المنتجات المتوقعة منها وفقا لمعايير الجودة العالية. بالنسبة للامتحانات الوطنية لشهر مايو ٢٠١١، قامت الوحدة بتدريب ٢٢ من رؤساء تصحيح الامتحانات، و٧٦ من قادة الفرق و٧٣٢ من المصححين.

ومنذ انطلاق برنامج مراجعة مؤسسات التدريب في البحرين في العام ٢٠٠٨، قامت **وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** بتنفيذ العديد من مبادرات بناء القدرات لمساعدة المؤسسات التدريبية على إجراء عملية المراجعة، ومن ثم تحسين جودة ما يتم تقديمه. توجه الوحدة الدعوة إلى جميع مؤسسات التدريب، بصرف النظر عن حجم

المؤسسة أو ترتيبات الترخيص لها، لحضور ورشة عمل قبل موعد إجراء المراجعة لمساعدتها في تنفيذ عملية التقييم الذاتي، واستكمال استمارات التقييم الذاتي للمؤسسة وملف بيانات إنجاز المتدربين، حيث إن استكمال استمارات التقييم الذاتي بشكلٍ شاملٍ وبكل دقة يُعدّ أولى الخطوات المهمة للمؤسسات، فيما يتعلق بتحديد جوانب القوة والجوانب التي تحتاج إلى تطوير.

ومن أجل إعداد مؤسسة التدريب لزيارة المراجعة الميدانية، يقوم فريق المراجعة أيضاً بعقد اجتماعات فعالة لتخطيط زيارة المراجعة مع مسئولي مؤسسة التدريب؛ يتم خلالها استعراض كافة التفاصيل المتعلقة بعملية المراجعة، وكذلك الرد على أية استفسارات لدى مؤسسة التدريب.

كما تقدم الوحدة التغذية الراجعة الكتابية بشأن استمارة التقييم الذاتي للمؤسسات بصيغة إيجاز ما قبل المراجعة، والذي يسلط الضوء على الجوانب أو الأمور الواجب أخذها في الحسبان لتحسين عملية التقييم الذاتي، وجودة الاستمارة الخاصة بذلك، ومساعدة المؤسسات على الاستعداد لعملية المراجعة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الوحدة التغذية الراجعة بشأن خطة العمل بعد المراجعة، وتقدم المساعدة الفعالة بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة.

وعلى الصعيد الداخلي، تواصل وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني بناء قدرات موظفيها من خلال حضور الدورات التدريبية وورش العمل. وبنهاية عام ٢٠١١، ستكون الوحدة قد انتهت من مراجعة جميع مؤسسات التدريب المرخصة في البحرين، حيث تم استكمال مراجعة مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة العمل معنهاية العام ٢٠١٠. وسوف يوفر إنجاز الدورة الأولى من مراجعات مؤسسات التدريب، القاعدة الأساسية الشاملة والفعالة لقياس وتحليل التحسينات في مؤسسات التعليم والتدريب بمملكة البحرين؛ كما ستتضمن هذه الفترة إجراء جميع زيارات إعادة المراجعة للمؤسسات التي حصلت على تقدير "غير ملائم" في هذه الفترة.

كما واصلت **وحدة مراجعة مؤسسات التعليم العالي** تقديم أنشطة بناء القدرات لمساعدة كافة مؤسسات التعليم العالي على الاستعداد للمراجعة، وتنظيم الفعاليات مثل ورش العمل التي يحاضر فيها خبراء دوليون، ويشارك فيها مؤسسات التعليم العالي.

وفيما يتعلق ببناء القدرات، فقد قامت الوحدة بتنظيم ورش العمل واجتماعات المساندة لمؤسستين حكومتين من مؤسسات التعليم العالي بشأن إعداد تقارير التقييم الذاتي لعمليات مراجعة الجودة المؤسسية. أما فيما يتعلق بمراجعة البرامج الأكاديمية، فقد نظمت الوحدة ورشاً لمساعدة فرق البرامج الأكاديمية بالمؤسسات على إعداد تقارير التقييم الذاتي والأدلة المساندة لعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية المعتزم تقديمها إلى الوحدة.

وبخصوص تنظيم الفعاليات، فقد نظمت الوحدة ورشة عمل على مدار يومين بشأن "المقايسة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي"، والتي تعد حسبما سبقت الإشارة إليه في هذا التقرير، أحد المجالات المثيرة للمخاوف في مراجعات المؤسسات، وشارك فيها أعضاء الإدارة العليا من ١٤ مؤسسة؛ منها ثلاث مؤسسات من مؤسسات التعليم العالي الحكومية وهي بوليتكنك البحرين، وكلية العلوم الصحية، وجامعة البحرين، و١١ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وقد قام بتنفيذ الورشة أحد الخبراء الدوليين في دراسات التعليم العالي، وتحديداً في المقايسة الأكاديمية، من المملكة المتحدة.

خطط موجزة ٢٠١١-٢٠١٢

تعتزم **وحدة مراجعة أداء المدارس** إعادة مراجعة جميع المدارس الحكومية على مدى دورة مراجعة مدتها ثلاث سنوات ونصف، فيما تستغرق دورة مراجعة المدارس الخاصة ٥ سنوات. وستتم إحاطة كافة الأطراف ذات العلاقة بالتعليم في البحرين بمستوى التقدم الذي أحرزته هذه المدارس في دورة المراجعة، وبما أنالتقرير السنوي لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب يعد أحد المكونات الأساسية للمشاركة في هذه المعلومات، فستواصل وحدة مراجعة أداء المدارس، من خلال تنظيم الملتقيات وورش العمل، تطبيق أفضل الممارسات لمهنية ومشاركة الدروس المستفادة مع جميع القطاعات المعنية بالتعليم، على غرار ما تقوم به حالياً مع المدارس الحكومية.

وبالنظر إلى الأهمية الجوهرية لإجراء المدارس عملية التقييم الذاتي لنفسها، والتي تستند إليها عملية المراجعة الخارجية للمدارس، فسوف تنظم الوحدةملتقى في شهر فبراير ٢٠١٢ لمشاركة أفضل الممارسات لإجراءات عملية التقييم الذاتي مع المدراس الحكومية والمدارس الخاصة في البحرين. وسوف تتمحور العناصر الرئيسة للملتقى في الاتفاق على طرق تضمين أفضل الإجراءات في النظم الإدارية، وتلخيص النتائج التي تم التوصل إليها، ثم الاستفادة منها في إدخال التحسينات على المدارس، وذلك بمشاركة أعضاء من المدارس الحكومية والمدارس الخاصة، إضافة إلى مشاركة الخبراء الزائرين المتخصصين في مجال التقييم الذاتي للمدارس. كما سيكرس جزء من الملتقى لتنفيذ عملية التقييم الذاتي لرياض الأطفال، ضمن الاستعداد لعمليات المراجعة لها في المستقبل.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، ستقوم وحدة مراجعة أداء المدارس، بمراجعة ٥١ مدرسة حكومية، و١٤ مدرسة خاصة، إضافة إلى إجراء

الخلاصة

زيارات المتابعة لعدد ٣٨ مدرسة للتعرف على مستوى التقدم الذي أحرزته المدارس الحائزة على تقدير "غير ملائم" في الدورة الأولى من مراجعات المدارس الحكومية.

خلال العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، ستقوم **وحدة الامتحانات الوطنية**، وحسب الخطة المعتمدة، بإجراء الامتحانات الوطنية لجميع طلبة الصفوف الثالث، والسادس والتاسع في جميع المدارس الحكومية في المواد الأساسية، وهي: اللغة العربية والرياضيات واللغة الإنجليزية والعلوم، حيث سيؤدي طلبة الصفين الثالث والسادس الامتحانات الوطنية للسنة الرابعة، في حين يؤدي طلبة الصف التاسع الامتحانات الوطنية للسنة الثالثة على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، ستقوم الوحدة بإجراء الامتحانات الوطنية التجريبية لجميع طلبة الصف الثاني عشر في المدارس الحكومية في مواد اللغة العربية، واللغة الإنجليزية، وحل المشكلات (الرياضيات التطبيقية).

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى الموافقة على تنفيذ الامتحانات الوطنية في اللغة الإنجليزية للصف الثالث الابتدائي رسمياً اعتباراً من عام ٢٠١٤، تعتزم الوحدة إجراء الامتحانات التمهيدية لعام ٢٠١٢، في شهر أكتوبر ٢٠١٢. كذلك، وبحلول شهر يناير ٢٠١٢، ستكون الوحدة قد انتهت من توزيع دليل أنظمة العمل، والذي تم اعتماده والتصديق عليه من قبل مجلس الوزراء الموقر في شهر أكتوبر ٢٠١١، إضافة إلى دليل إدارة الامتحانات الوطنية لمدارس مملكة البحرين لعام ٢٠١٢، على جميع المدارس الحكومية في المملكة. ومن المقرر أن تشهد الوحدة في عام ٢٠١٢ أعمالاً كبرى تتعلق بتنفيذ نظام تقنية المعلومات الجديد لحفظ فقرات أسئلة الامتحانات، ومعالجة الامتحانات الوطنية. كما أن قسم الامتحانات الدولية بجامعة كمبردج سيعمل بالتوازي مع "تحليل النتائج" لضمان جودة ودقة نتائج الامتحانات الوطنية في السنة الأولى من تنفيذ نظام تقنية المعلومات الجديد. ومن المقرر أن تعقد الوحدة ملتقى لمدة يوم واحد حول تأثير التقييم في نوفمبر ٢٠١١.

وبنهاية عام ٢٠١١، ستنهي **وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني** من مراجعة جميع مؤسسات التدريب المرخصة في البحرين، حيث تم استكمال مراجعة مؤسسات التدريب المرخصة من وزارة العمل في نهاية عام ٢٠١٠. وسوف يوفر إنجاز الدورة الأولى من مراجعات مؤسسات التدريب، القاعدة الأساسية الشاملة والفعالة لقياس وتحليل التحسينات في مؤسسات التعليم والتدريب بمملكة البحرين، كما ستتضمن هذه الفترة إجراء جميع زيارات إعادة المراجعة للمؤسسات التي حصلت على تقدير "غير ملائم" في الفترة السابقة.

ومن المقرر أن تبدأ الدورة الثانية من المراجعة في شهر فبراير ٢٠١٢، وتنتهي في شهر يونيو ٢٠١٤، حيث ستتم مراجعة ٢٠ مؤسسة تدريبية جديدة خلال هذه الفترة. والجدير بالذكر أن مؤسسات التعليم والتدريب في البحرين قد استفادت من الخبرات المستقاة من عمليات المراجعة الأولى في تحسين جودة ما تقدمه من برامج، وستواصل الوحدة دورها المهم في المساهمة في تحسين مؤسسات التعليم والتدريب المهني والفني في البحرين، وذلك من خلال إعداد تقارير المراجعة العادلة، والدقيقة والبناءة لجميع المؤسسات، حيث يمكن من خلال تقارير المراجعة، الاحتفاء بجوانب القوة، ومشاركة الممارسات الجيدة، بل الأهم من ذلك، تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تطوير لضمان إحداث التحسينات المستمرة في مؤسسات التعليم والتدريب المهني في البحرين.

ومن المعتزم أن تشهد الدورة الثانية من المراجعة تطبيق الإطار العام للمراجعة الجديد، والذي سيطبق معايير أكثر صرامة من الإطار العام للمراجعة المستخدم في الدورة الأولى من المراجعة؛ بيْد أنه سيكون أكثر وضوحاً للمؤسسات والمراجعين على حد سواء. وأخيراً، ستستمر الوحدة في العمل عن كثب مع شركائها الرئيسيين، وهم: وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم، ومجلس التنمية الاقتصادية، وتمكين (صندوق العمل) للمساهمة في تحسين مؤسسات التعليم والتدريب المهني في البحرين.

وفي إطار مبادرات بناء القدرات لهيئة ضمان جودة التعليم والتدريب، تعتزم وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني تنظيم ملتقى على مدى يومين في مطلع عام ٢٠١٢، يستهدف أساساً مؤسسات التدريب المهني والأطراف ذات العلاقة، وستركز المحاور الأساسية للمتحدثين الرئيسيين على تسليط الضوء على أحدث التوجهات والتطورات في قطاع التعليم والتدريب، بما في ذلك الدروس المستفادة من تجربة المملكة المتحدة، والإطار البحريني للمؤهلات، ومشاريع تمكين لدعم مؤسسات التعليم والتدريب، والدروس المستفادة من الدورة الأولى من المراجعة، إضافة إلى عرض قصص النجاح المختارة وأفضل الممارسات للمؤسسات، والتطور الرئيس الذي تم إدخاله على الإطار العام للمراجعة. هذا، وستعقد الوحدة ثلاث ورش عمل مصاحبة للملتقى، تستهدف مؤسسات التدريب على وجه الخصوص، وتركز على إعدادها لعملية مراجعة ناجحة، إضافة إلى إعداد الوثائق الخاصة بإجراءات ضمان الجودة الداخلية، وخطط العمل ما بعد المراجعة.

ومن المعتزم أن يشهد العام الأكاديمي ٢٠١١-٢٠١٢، استكمال **وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي** الدورة الأولى من عمليات مراجعة الجودة المؤسسية في البحرين، من خلال إجراء زيارات المتابعة، والتي حالما سيتم إنهاء الإجراءات ونشر التقارير الخاصة بها، وبذلك تكون وحدة مراجعة مؤسسات التعليم العالي قد وضعت القاعدة الأساسية بشأن جودة مؤسسات التعليم العالي في المملكة.

وفيما يتعلق بعمليات مراجعة البرامج الأكاديمية، فسوف تقوم الوحدة بمراجعة برامج الماجستير في إدارة الأعمال المقدمة في البحرين، وستواصل تنفيذ زيارات المتابعة وإعادة المراجعة للبرامج الأكاديمية الحائزة على حكم "قدر محدود من الثقة"، أو حكم "لا توجد ثقة". ومن المعتزم إعداد الإطار العام والمنهجية الجديدة للدورة الثانية من مراجعة البرامج الأكاديمية، والذي سيُعرف باسم "مراجعة البرامج الأكاديمية في الكلية"، وذلك بعد عقد مجموعة من ورش العمل الاستشارية مع

الخلاصة

الأطراف ذات العلاقة، والتي سيتم بعدها إعداد الإطار العام المنقح. وبعد خضوع الإطار لعمليات ضمان الجودة المختلفة للهيئة، وتقديمه إلى مجلس إدارة هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب للموافقة عليه، ثم اعتماده من قبل مجلس الوزراء، ستبدأ الدورة الثانية من المراجعات. وفي بادئ الأمر، ستقوم الوحدة بعقد ورش عمل مع مؤسسات التعليم العالي لإطلاعهم على الإطار العام للمراجعة والمنهجية الجديدة، وإعدادهم لعمليات المراجعة، ومن ثم بدء "مراجعة البرامج الأكاديمية في الكلية".

كما ستعقد وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي ملتقى لمدة يومين في شهر أكتوبر ٢٠١١، بمشاركة المسئولين من أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي، وسيُقسم الملتقى إلى قسمين، حيث سيُكرس اليوم الأول لعرض وجهات النظر والمناقشات حول الدورة الأولى من مراجعة البرامج الأكاديمية، وسيلقي أحد أعضاء لجان الخبراء في مراجعات البكالوريوس في إدارة الأعمال محاضرة تعكس خبراته المستقاة من منهجية مراجعة البرامج الأكاديمية. علاوة على ذلك، فستُقدم الأطراف ذات العلاقة التي خضعت لعملية مراجعة البرامج الأكاديمية التغذية الراجعة، من بين أمور، بشأن المؤشرات الأربعة والمؤشرات الفرعية المنبثقة منها. وفي اليوم الثاني من الملتقى، سوف تعقد ورش عمل تركز على الإطار العام للمراجعة الجديد، والمؤشرات الرئيسة المقترحة والمؤشرات الفرعية الجديدة، مما سيوفر للمؤسسات الفرصة لإبداء ملاحظاتها، والمساهمة في الإطار العام للمراجعة المقترح، وبالتالي المساهمة في تطويره.

الملحق

التقارير المنشورة: وحدة مراجعة أداء المدارس

#	اسم المدرسة	التقييم
١	مدرسة عالي الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
٢	مدرسة عالي الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
٣	مدرسة عالي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٤	مدرسة عالي الابتدائية للبنات	٢: جيد
٥	مدرسة عبدالرحمن الداخل الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
٦	مدرسة عبد الرحمن الناصرالابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
٧	مدرسة أبو العلاء المعري الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٨	مدرسة أبوبكر الصديق الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
٩	مدرسة أبو فراس الحمداني الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٠	مدرسة أبوصبيع الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١١	مدرسة أحمد الفاتح الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
١٢	مدرسة أحمد العمران الثانوية للبنين	٣: مرضٍ
١٣	مدرسة عين جالوت الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٤	مدرسة العهد الزاهر الثانوية للبنات	٣: مرضٍ
١٥	مدرسة العلاء الحضرمي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٦	مدرسة البسيتين الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
١٧	مدرسة البسيتين الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٨	مدرسة البسيتين الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٩	مدرسة الديه الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
٢٠	مدرسة الدير الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٢١	مدرسة الدير الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
٢٢	مدرسة الدراز الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
٢٣	مدرسة الدراز الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
٢٤	مدرسة الضياء الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
٢٥	مدرسة الفارابي الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
٢٦	مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين	٣: مرضٍ
٢٧	مدرسة الحد الإعدادية الثانوية للبنات	٢: جيد
٢٨	مدرسة الحد الابتدائية للبنين	٢: جيد
٢٩	مدرسة الحنينية الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
٣٠	مدرسة الحورة الثانوية للبنات	٣: مرضٍ
٣١	مدرسة الإمام الغزالي الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
٣٢	مدرسة الاستقلال الثانوية التجارية للبنات	٤: غير ملائم
٣٣	مدرسة الجابرية الثانوية الصناعية للبنين	٤: غير ملائم
٣٤	المعهد الديني الجعفري	٣: مرضٍ
٣٥	مدرسة الجسرة الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
٣٦	مدرسة الخليج العربي الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
٣٧	مدرسة الخليل بن أحمد الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
٣٨	مدرسة الخميس الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٣٩	مدرسة الخنساء الابتدائية للبنات	٢: جيد
٤٠	مدرسة المعامير الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٤١	مدرسة المعرفة الثانوية للبنات	٢: جيد
٤٢	مدرسة المحرق الثانوية للبنين	٤: غير ملائم
٤٣	مدرسة المحرق الثانوية للبنات	١: ممتاز
٤٤	مدرسة المتنبي الابتدائية للبنين	١: ممتاز
٤٥	مدرسة النبيه صالح الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
٤٦	مدرسة النعيم الثانوية للبنين	٣: مرضٍ
٤٧	مدرسة النور الثانوية للبنات	٤: غير ملائم
٤٨	مدرسة العروبة الابتدائية للبنات	١: ممتاز
٤٩	مدرسة القادسية الابتدائية للبنات	٢: جيد
٥٠	مدرسة القيروان الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
٥١	مدرسة القدس الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
٥٢	مدرسة الصفا الابتدائية للبنات	٢: جيد
٥٣	مدرسة السلام الابتدائية للبنات	٢: جيد
٥٤	مدرسة السلمانية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
٥٥	مدرسة السهلة الابتدائية للبنات	٢: جيد
٥٦	مدرسة السهلة الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
٥٧	مدرسة التعاون الثانوية للبنين	٤: غير ملائم
٥٨	مدرسة اليرموك الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٥٩	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
٦٠	مدرسة الأندلس الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
٦١	مدرسة القضيبية الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
٦٢	مدرسة الحد الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
٦٣	مدرسة الإمام علي الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
٦٤	مدرسة الإمام الطبري الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٦٥	مدرسة الجزيرة الابتدائية للبنين	٢: جيد
٦٦	مدرسة الخوارزمي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٦٧	مدرسة المنهل الابتدائية للبنات	٢: جيد
٦٨	مدرسة المستقبل الابتدائية للبنات	٢: جيد
٦٩	مدرسة النزهة الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
٧٠	مدرسة الرشيد الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٧١	مدرسة الرازي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٧٢	مدرسة الروضة الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٧٣	مدرسة الوادي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٧٤	مدرسة آمنة بنت وهب الابتدائية للبنات	١: ممتاز
٧٥	مدرسة عمار بن ياسر الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٧٦	مدرسة عراد الإعدادية للبنات	٢: جيد
٧٧	مدرسة عراد الابتدائية للبنين	٢: جيد
٧٨	مدرسة عراد الابتدائية للبنات	٢: جيد
٧٩	مدرسة عراد الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
٨٠	مدرسة عسكر الابتدائية الإعدادية للبنين	٢: جيد
٨١	مدرسة أسماء ذات النطاقين الابتدائية الإعدادية للبنات	٢: جيد
٨٢	مدرسة أوال الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
٨٣	مدرسة بدر الكبرى الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
٨٤	مدرسة بيت الحكمة الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
٨٥	مدرسة بلقيس الابتدائية للبنات	٢: جيد
٨٦	مدرسة باربار الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
٨٧	مدرسة باربار الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
٨٨	مدرسة البلاد القديم الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
٨٩	مدرسة البلاد القديم الابتدائية للبنات	٢: جيد
٩٠	مدرسة بوري الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
٩١	مدرسة بوري الابتدائية للبنات	٢: جيد
٩٢	مدرسة البديع الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
٩٣	مدرسة البديع الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
٩٤	مدرسة الدراز الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
٩٥	مدرسة الرفاع الشرقي الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
٩٦	مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين	٢: جيد
٩٧	مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
٩٨	مدرسة الرفاع الشرقي الثانوية للبنين	٤: غير ملائم
٩٩	مدرسة فاطمة الزهراء الابتدائية للبنات	٢: جيد

الملحق

١٠٠	مدرسة فاطمة بنت الخطاب الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٠١	مدرسة فاطمة بنت أسد الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٠٢	مدرسة غرناطة الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٠٣	مدرسة حفصة أم المؤمنين الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٠٤	مدرسة هاجر الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٠٥	مدرسة حليمة السعدية الإعدادية للبنات	٢: جيد
١٠٦	مدرسة مدينة حمد الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٠٧	مدرسة مدينة حمد الإعدادية الثانوية للبنات	٣: مرضٍ
١٠٨	مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنين	٢: جيد
١٠٩	مدرسة مدينة حمد الابتدائية للبنات	٢: جيد
١١٠	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنين	٤: غير ملائم
١١١	مدرسة مدينة حمد الثانوية للبنات	٤: غير ملائم
١١٢	مدرسة حسان بن ثابت الابتدائية للبنين	٢: جيد
١١٣	مدرسة حطين الابتدائية للبنين	٢: جيد
١١٤	مدرسة ابن النفيس الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١١٥	مدرسة ابن رشد الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
١١٦	مدرسة ابن سينا الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١١٧	مدرسة ابن طفيل الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١١٨	مدرسة الإمام مالك بن أنس الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١١٩	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
١٢٠	مدرسة مدينة عيسى الإعدادية للبنات	٢: جيد
١٢١	مدرسة مدينة عيسى الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
١٢٢	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنين	٤: غير ملائم
١٢٣	مدرسة مدينة عيسى الثانوية التجارية للبنات	٤: غير ملائم
١٢٤	مدرسة مدينة عيسى الثانوية للبنات	٤: غير ملائم
١٢٥	مدرسة جابر بن حيان الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
١٢٦	مدرسة جو الابتدائية الإعدادية للبنات	٢: جيد
١٢٧	مدرسة جدحفص الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٢٨	مدرسة جد حفص الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٢٩	مدرسة جد حفص الثانوية الصناعية للبنين	٣: مرضٍ
١٣٠	مدرسة جد حفص الثانوية للبنات	٣: مرضٍ
١٣١	مدرسة كرانة الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٣٢	مدرسة كرزكان الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
١٣٣	مدرسة خديجة الكبرى الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
١٣٤	مدرسة خالد بن الوليد الابتدائية للبنين	٢: جيد
١٣٥	مدرسة خولة الثانوية للبنات	٢: جيد
١٣٦	مدرسة المنامة الثانوية للبنات	٣: مرضٍ
١٣٧	مدرسة مريم بنت عمران الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٣٨	مدرسة المحرق الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٣٩	مدرسة نسيبة بنت كعب الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٤٠	مدرسة النويدرات الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٤١	مدرسة أم سلمة الإعدادية للبنات	٢: جيد
١٤٢	مدرسة عمر بن عبدالعزيز الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٤٣	مدرسة عمر بن الخطاب الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٤٤	أميمه بنت النعمان الثانوية التجارية للبنات	٣: مرضٍ
١٤٥	مدرسة عقبة بن نافع الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٤٦	مدرسة أسامة بن زيد الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٤٧	مدرسة عثمان بن عفان الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٤٨	مدرسة قلالي الابتدائية للبنين	٢: جيد
١٤٩	مدرسة قرطبة الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
١٥٠	مدرسة رابعة العدوية الابتدائية للبنات	١: ممتاز
١٥١	المعهد الديني الإعدادي الثانوي للبنين	٤: غير ملائم
١٥٢	المعهد الديني الابتدائي للبنين	٣: مرضٍ
١٥٣	مدرسة الرفاع الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
١٥٤	مدرسة الروضة الابتدائية للبنات	١: ممتاز
١٥٥	مدرسة رقية الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٥٦	مدرسة سعد بن أبي وقاص الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٥٧	مدرسة سار الابتدائية للبنين	٢: جيد
١٥٨	مدرسة سار الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٥٩	مدرسة سار الثانوية للبنات	٣: مرضٍ
١٦٠	مدرسة سبأ الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٦١	مدرسة صفية بنت عبدالمطلب الابتدائية الإعدادية للبنات	٢: جيد
١٦٢	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنات	٢: جيد
١٦٣	مدرسة سافرة الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٦٤	مدرسة صلاح الدين الأيوبي الابتدائية للبنين	٢: جيد
١٦٥	مدرسة سلماباد الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٦٦	مدرسة سماهيج الابتدائية الإعدادية للبنين	٤: غير ملائم
١٦٧	مدرسة السنابس الإعدادية للبنات	٢: جيد
١٦٨	مدرسة السنابس الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٦٩	مدرسة السنابس الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٧٠	مدرسة سند الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٧١	مدرسة سند الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٧٢	مدرسة الشيخ عيسى بن علي الثانوية التجارية للبنين	٤: غير ملائم
١٧٣	مدرسة الشيخ محمد بن عيسى الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
١٧٤	مدرسة شهركان الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٧٥	مدرسة شهركان الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٧٦	مدرسة الشيخ عبد العزيز بن محمد آل خليفة الثانوية للبنين	٣: مرضٍ
١٧٧	مدرسة الشيخ عبدالله بن عيسى آل خليفة الثانوية الصناعية للبنين	٤: غير ملائم
١٧٨	معهد الشيخ خليفة بن سلمان للتكنولوجيا	٤: غير ملائم
١٧٩	مدرسة سمو الشيخ محمد بن خليفة آل خليفة الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
١٨٠	مدرسة سترة الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
١٨١	مدرسة سترة الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٨٢	مدرسة سترة الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٨٣	مدرسة سترة الثانوية للبنات	٣: مرضٍ
١٨٤	مدرسة سكينة بنت الحسين الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٨٥	مدرسة سمية الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٨٦	مدرسة طارق بن زياد الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
١٨٧	مدرسة توبلي الابتدائية للبنين	٣: مرضٍ
١٨٨	مدرسة توبلي الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٨٩	مدرسة طليطلة الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٩٠	مدرسة أم الحصم الابتدائية للبنين	٤: غير ملائم
١٩١	أم القرى الابتدائية الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
١٩٢	مدرسة أم أيمن الابتدائية للبنات	٢: جيد
١٩٣	مدرسة أم كلثوم الإعدادية للبنات	٢: جيد
١٩٤	مدرسة الرفاع الغربي الإعدادية للبنات	١: ممتاز
١٩٥	مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنين	٢: جيد
١٩٦	مدرسة الرفاع الغربي الابتدائية للبنات	٣: مرضٍ
١٩٧	مدرسة الرفاع الغربي الثانوية للبنات	٣: مرضٍ
١٩٨	مدرسة يثرب الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
١٩٩	مدرسة زينب الإعدادية للبنات	٢: جيد
٢٠٠	مدرسة الزلاق الابتدائية الإعدادية للبنين	٣: مرضٍ
٢٠١	مدرسة زنوبيا الإعدادية للبنات	٣: مرضٍ
٢٠٢	مدرسة زبيدة الابتدائية للبنات	٢: جيد

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني

تقارير المراجعة وإعادة المراجعة

#	اسم المؤسسة	زيارة المراجعة	زيارة إعادة المراجعة
١	مركز ايه آي تي AIT	٣: مرضٍ	
٢	مركز البديل للتدريب والتطوير	٣: مرضٍ	
٣	معهد الأضواء	٤: دون المرضي	
٤	معهد الأمجاد	٣: مرضٍ	
٥	معهد الأوائل التعليمي	٤: دون المرضي	
٦	معهد البناء للتدريب	٣: مرضٍ	
٧	معهد الحياة لتنمية الموارد البشرية	٥: ضعيف جداً	٤: دون المرضي
٨	معهد الجزيرة الحديث	٣: مرضٍ	
٩	معهد المدينة للتدريب وتنمية الموارد البشرية	٤: دون المرضي	
١٠	معهد المورد	٤: دون المرضي	
١١	مركز المير للتدريب	٤: دون المرضي	٣: مرضٍ
١٢	معهد المعلم	٣: مرضٍ	
١٣	المركز الامريكي للثقافة والتعليم	٣: مرضٍ	
١٤	مركز أبتك لتعليم الكمبيوتر	٤: دون المرضي	٣: مرضٍ
١٥	مركز المشرق العربي للتدريب	٣: مرضٍ	
١٦	معهد البحرين	٤: دون المرضي	٣: مرضٍ
١٧	معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	٢: جيد	
١٨	معهد البحرين لريادة الأعمال و التكنولوجيا/ معهد البحرين للتكنولوجيا سابقاً	٤: دون المرضي	٣: مرضٍ
١٩	معهد البحرين للضيافة والتجزئة	٢: جيد	
٢٠	مركز البحرين العالمي لتطوير تجارة التجزئة- بيرد	٢: جيد	
٢١	مركز تدريب جمعية المهندسين البحرينية	٤: دون المرضي	
٢٢	معهد البحرين للتدريب	٣: مرضٍ	
٢٣	معهد بيت التعليم	٣: مرضٍ	
٢٤	مركز بيرلتز للتدريب	٢: جيد	
٢٥	معهد بريدج لحلول التدريب	٤: دون المرضي	٣: مرضٍ
٢٦	معهد العاصمة	٢: جيد	
٢٧	مركز دار المعرفة	٢: جيد	
٢٨	معهد دينا للتكنولوجيا	٣: مرضٍ	
٢٩	مركز التصميم التكنولوجي للتدريب	٣: مرضٍ	
٣٠	معهد داينمكس للتدريب	٣: مرضٍ	
٣١	مركز مهارات اللغة الإنجليزية	٤: دون المرضي	٣: مرضٍ
٣٢	معهد الإنجليزية بلس	٤: دون المرضي	
٣٣	مركز تدريب – ارنست اند يونغ	٣: مرضٍ	
٣٤	معهد التفوق لحلول التدريب	٣: مرضٍ	
٣٥	معهد المجموعة المتخصصة للتدريب	٣: مرضٍ	
٣٦	معهد أكسبرتس للتدريب	٤: دون المرضي	
٣٧	الخط السريع لاستشارات التدريب والتطوير	٤: دون المرضي	
٣٨	معهد فلكس ترين للتدريب والتطوير	٣: مرضٍ	
٣٩	مركز جنتك للتدريب و التطوير	٢: جيد	
٤٠	معهد جلوبال للعلوم الإدارية	٢: مرضٍ	
٤١	معهد جولدن ترست للتدريب والاستشارات	٣: مرضٍ	
٤٢	مجموعة طلال أبو غزالة للتدريب	٤: دون المرضي	٣: مرضٍ
٤٣	شركة الخليج للحاسبات الآلية	٣: مرضٍ	
٤٤	معهد الخليج لدراسات التأمين	٣: مرضٍ	
٤٥	معهد الخليج الدولي	٣: مرضٍ	
٤٦	معهد عالم الخليج للتطوير الوظيفي و الجودة	٢: جيد	
٤٧	معهد حنان للتدريب	٥: ضعيف جداً	
٤٨	معهد آفاق لتنمية الموارد البشرية	٣: مرضٍ	
٤٩	مركز آي ديزاين للتدريب	٣: مرضٍ	
٥٠	المركز الصناعي النفطي لخدمات التدريب	٣: مرضٍ	
٥١	معهدالعلوم المالية (معهد كابيتال نولدج)	٢: جيد	
٥٢	آي تي كامب إنترناشونال	٤: دون المرضي	
٥٣	معهد كومون البحرين	٢: جيد	
٥٤	معهد ليدرز للتدريب والتطوير	٣: مرضٍ	
٥٥	مركز التحدث بسهولة	٣: مرضٍ	
٥٦	مركز لندن للتدريب	٤: دون المرضي	٣: مرضٍ
٥٧	مركز التنمية الإدارية	٤: دون المرضي	٤: دون المرضي
٥٨	المعهد الحديث للعلوم والكمبيوتر	٣: مرضٍ	
٥٩	المعهد الوطني للتدريب الصناعي	٢: جيد	
٦٠	المعهد الوطني للتكنولوجيا	٣: مرضٍ	
٦١	معهد نيو هورايزن لتدريب الكمبيوتر	٤: دون المرضي	٣: مرضٍ
٦٢	معهد نيوفجن للتدريب	٤: دون المرضي	٢: مرضٍ
٦٣	معهد أوشو للتدريب	٣: مرضٍ	
٦٤	معهد برستيج لتدريب الموارد البشرية	٤: دون المرضي	
٦٥	معهد المحترفون للتدريب- معهد الأمل للتدريب سابقاً	٥: ضعيف جداً	٣: مرضٍ
٦٦	مركز بروجاكس للتدريب	٣: مرضٍ	
٦٧	معهد آر آر سي الشرق الأوسط	٣: مرضٍ	
٦٨	مركز السلامة للتدريب والاستشارات	٣: مرضٍ	
٦٩	معهد النجاح للتدريب	٣: مرضٍ	
٧٠	مركز سيلفان التعليمي	٢: جيد	
٧١	المعهد الأوربي	٤: دون المرضي	٣: مرضٍ
٧٢	أكاديمية الخليج لتنمية الموارد البشرية	٤: دون المرضي	
٧٣	مركز تايلوس للتنمية البشرية	٤: دون المرضي	٣: مرضٍ
٧٤	معهد فكتوري للتدريب والتطوير	٣: مرضٍ	

وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

المراجعات المؤسسية*

#	المؤسسة	عدد التزكيات	عدد التأكيدات	عدد التوصيات
١	الجامعة الأهلية	٩	١٢	٢٤
٢	جامعة أما العالمية	٠	٠	٤٧
٣	جامعة العلوم التطبيقية	٢	٧	٣٤
٤	الجامعة العربية المفتوحة	٦	٣	١٥
٥	بوليتكنك البحرين	٧	٣	١٨
٦	معهد بيرلا للتكنولوجيا	٤	٣	١٧
٧	جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا	٠	٩	٣٢
٨	الجامعة الخليجية	١	٤	٤٠
٩	جامعة المملكة	١	٣	٣٦
١٠	معهد نيويورك للتكنولوجيا	٠	١	٤٢
١١	الكلية الملكية للجراحين في أيرلندا - جامعة البحرين الطبية	٥	٩	٢٣
١٢	الجامعة الملكية للبنات	٣	٢	١٩
١٣	كلية البحرين الجامعية	٢	٢	٤١
١٤	جامعة البحرين	١٥	١٢	١٧

* إن عدد التزكيات و/أو التأكيدات و/أو التوصيات لا يعتبر مقياساً مباشراً نهائياً لجودة المؤسسة. فالتزكيات: جوانب قوة، التأكيدات: الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتوصلت إليها المؤسسة من خلال عملية التقييم الذاتي، والتوصيات: الجوانب التي تحتاج إلى تطوير وتوصلت إليها لجنة المراجعة.

مراجعة برنامج البكالوريوس في إدارة الأعمال

#	الجامعة	عدد المعايير المستوفاة	الاستنتاج	المراجعة التتبعية	إعادة المراجعة
١	الجامعة الأهلية	٤	توجد ثقة		
٢	جامعة أما الدولية - البحرين	١	لا توجد ثقة		
٣	جامعة العلوم التطبيقية	٢	قدر محدود من الثقة	توجد ثقة	
٤	الجامعة العربية المفتوحة	٤	توجد ثقة		
٥	معهد بيرلا للتكنولوجيا	٣	قدر محدود من الثقة		
٦	جامعة دلمون	١	لا توجد ثقة		قدر محدود من الثقة
٧	الجامعة الخليجية	٣	قدر محدود من الثقة	قدر محدود من الثقة	
٨	جامعة المملكة	١	لا توجد ثقة		قدر محدود من الثقة
٩	معهد نيويورك للتكنولوجيا	١	لا توجد ثقة		
١٠	الجامعة الملكية للبنات	٤	توجد ثقة		
١١	كلية البحرين الجامعية	٢	قدر محدود من الثقة		
١٢	جامعة البحرين	٤	توجد ثقة		

مراجعة برنامج البكالوريوس في القانون

#	المؤسسة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
١	جامعة العلوم التطبيقية	٣	قدر محدود من الثقة
٢	جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا	٠	لا توجد ثقة
٣	الجامعة الخليجية	٠	لا توجد ثقة
٤	جامعة المملكة	٢	قدر محدود من الثقة
٥	جامعة البحرين	٤	توجد ثقة

مراجعة برنامج الماجستير في تقنية المعلومات

#	المؤسسة	عدد المؤشرات المستوفاة	الحكم
١	الجامعة الأهلية	٤	توجد ثقة
٢	جامعة أما العالمية	٠	لا توجد ثقة
٣	جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا	٠	لا توجد ثقة
٤	الجامعة الخليجية	٠	لا توجد ثقة
٥	معهد نيويورك للتكنولوجيا	٠	لا توجد ثقة